شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية
العدد (١٦٨) ٢٠١٦/١٠/١٥

الحجاز

هذا الحجازُ تأملوا صفحاته سِفرُ الخلود و معهدُ الآثارِ

آل سعود: مجزرة اليمن عملنا!

هذا العدد

الدولة الكارثة	١
آل سعود: مصر التي تبتزّنا!	٢
الولاء الوطني العجيب في مملكة آل سعود	٤
مصر التي يصعب على آل سعود هضمها	٦
مملكة (رعاية الإرهاب) السعودية!	٨
متى تنتهي المجازر السعودية في اليمن؟	١٠
الحرب المتدحرجة بين الرياض وطهران	١٢
المحيسني الفصيح.. أبكم سعودياً وإسرائيلياً!	١٥
(جاستا).. تخريب بيئة الإستثمار	١٦
قضايا سعودية لمشاكل عميقة الجذور	١٨
المواطنون: أوقفوا مخصصات الأمراء!	٢٢
إبن نايف من أنقرة: نحن مستهدفون!	٢٤
حملة شعبية ضد شركات الهاتف: (راح نفلّسكم)!	٢٦
السعوديون والتطرّف: مشعلو النار ومخمدوها	٢٨
العلاقات السعودية الأمريكية.. من التحالف الى التماهي	٣٣
وجوه حجازية	٣٩
الطريفي.. وزير متعدد الفضايح!	٤٠

الدولة الكارثة

دخل الشعب مرحلة الحصاد المر، وسنوات العجاف حيث يغاث الناس ولا من مغيث الا رحمة الله..

وانتهى زمن جني الأرباح، وبات الكل يرصد خسائره على مستويات شخصية وعائلية وربما وطنية..ليس في الأفق بشارة من أي نوع، وجيوب المواطنين وحدها رافد تعويض خسائر «رؤية بن سلمان».

للوهلة الأولى، كان يعتقد المواطنون بأن «مجموعة ماكينزي» سوف تكون المنقذ من الضياع، وهي من سيكتب على صفحات دراستها في «التحول الوطني» النهاية السعيدة، والخروج من النفق المعتم حاملين راية نصر اقتصادي مؤزر، وإذا بالجميع يجدون أنفسهم أمام مأزق ومنزلق سحيق، فقبل أن يلتئم جرح ضريبة الكهرباء حتى يفتح جرح ضريبة الاتصالات، وقبل أن يعلن عن تخفيض البدلات حتى يصدم قرار الاعفاءات الوظيفية الجماعية والمتوالية، وعليه خروج مئات شركات البناء والتشييد من السوق ومعها صكوك الإفلاس، ودين تراكمي تجاوز ٣٠٠ مليار ريال، وفي النتائج: إصابة أهم قطاع بعد القطاع النفطي وهو قطاع التشييد والبناء بالشلل بنسبة تربو عن ٨٠ بالمئة..

المشكلة تأخذ مساراً خطيراً، حين لا يكفّ القائمون على الدولة عن استحلاب المواطنين دون التفكير في حلول جذرية لمشكلات من صنع الدولة نفسها، أو بالأحرى من صنع من اختطفوها، واعتقدوا بأن مجرد قرارات حالمة يمكن أن تغيّر المعادلات..

نحن في أزمة حقيقية، وانقشع سحر «رؤية السعودية ٢٠٣٠»، فالآلام التي أصابت المواطنين في مرحلة مبكرة أنستهم هلوسات «المعجزة المؤجلة». هم يبحثون عن علاج عاجل لمشكلات غير قابلة للترحيل، وليهنأ بن سلمان وفريقه بأحلام اليقظة. بالنسبة للغالبية المتضررة من قرارات التقشّف القاسية، يتحوّل أي كلام عن المستقبل مجرد موت بطيء، فاللحظة غمرت حياة المواطنين وألغت الفواصل الزمنية فلا ماضي ولا مستقبل، إنها قسوة الحاضر، وبشاعة اللحظة التي يكتوي بها المواطن..مشهد الإنهيار يطغى، المفردات التي تنهمر أمام عين الناس وتقرع آذانهم هي الرسوم، والغرامات، والأقساط، وتخفيض الرواتب، والغاء البدلات.. ذهول اللحظة يغلق أبواب الزمن وبإحكام، وإن أسوأ ما في هذه الإنزلاقات الاقتصادية الحادّة هي استتار الآتي، وسيادة الارتياب من كل شيء، والأخطر بينها هو الارتياب من القادم. في علم النفس يصبح انسداد أفق المستقبل والاحساس بالهوان وانعدام القيمة لكل ما هو أبعد من اللحظة يعد من الأعراض الحادة للإكتئاب والتي تقود مع سوء الحالة الى الإقدام على الانتحار، حيث تصبح الحياة برمتها بلا معنى ولا فائدة، ولذلك لا غرابة في ارتفاع حالات الانتحار بسبب المشكلات الاقتصادية، وقد شهدت المملكة السعودية ارتفاعاً في معدلات الانتحار في سنوات سابقة حين تتعرض الأوضاع المعيشية للمواطنين الى انتكاسة مفاجئة.

ولكن ما يظهر حالياً أننا أمام أوضاع بالغة التعقيد وسوف تترك، دون شك، آثاراً نفسية خطيرة، بسبب عدم تقديم حلول على المديين القريب والمتوسّط لمشكلات ملايين من المواطنين، ولأن الأزمة الاقتصادية ليست ذات بعد واحد، وليست قابلة للتطويق..

مطالعة بانورامية على الصحف المحلية، ولا سيما الأقسام الاقتصادية فيها، تكفي للإخبار عن الأوضاع المتردّية في المملكة. فقد تحوّلت الصحف الى ما يشبه جهاز رصد الكوارث، أو الزلازل الاقتصادية التي تضرب البلاد يومياً، فبين إعلان الافلاسات المتوالية لشركات كبرى، وبين توقف الخدمات في مؤسسة حكومية، وبين ارتفاع الرسوم في شركة خدمية، وبين الاعلان عن اغلاق مستشفى هناك أو الخدمات فيه، أو تسريح شركة لآلاف العمال بسبب توقف الحكومة عن تلزيم مشاريع جديدة أو دفع تعويضات عن مشاريع جرى انجازها كلياً أو جزئياً..

ما يزيد الأمر تعقيداً هو تواري المسؤولين من الملك الى من دونه من أمراء ووزراء ومسؤولين، وعلى رأسهم محمد بن سلمان، ولي ولي العهد ورئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والتنمية. ليس منهم من لديه الشجاعة لأن يخاطب الناس مباشرة، وأن يشرح لهم بالأرقام حقيقة ما يجري، وما هي الخيارات المتاحة، وما هي الحلول المعتمدة..

حتى الان، ما يصل المواطن من الحكومة هي أوامر تخاطب جيبه، تستنزفه، تسرق ما فيه. يتصرف الأمراء وكأن لا شيء قد أصاب البلاد، أو بالأحرى لأن المواطن لا يعنيهم، فهم يريدونه مجرد خادم في بلاطهم، ولسان يلهج بذكرهم، ويد تبطش بمخالفيهم، وعقل يفكر في تدجين من يميل الى غير هواهم..ولكن حتى هذا الخادم يصبح مجرد قطعة لحم زائدة يتخلصوا منها حين تكون عبئاً عليهم..

اليوم نحن أمام «كارثة إقتصادية» هكذا بكل صراحة ووضوح، وهذا توصيف الخبراء الاقتصاديين في الداخل، ولابد من التفكير في حلول. لابد من تعطيل ثورة الغرائز التي جفّفت منابع الثروة والقدرة لهذا الشعب. إن جنوح أولئك المهووسين بخطابات الهلاك على طريقة «جمال خاشقجي» و«خالد الدخيل» وأضرابهما بهدف تحقيق غايات نتنة على حساب ملايين من المواطنين الذين يدفعون أثمان أشكال من الطيش والعبث الماجن لا لشيء سوى لأن معتوهاً في دولة ما أو في مكان ما في العالم حرّك جينات الشر في دواخل هؤلاء المسكونين بالبطولات الفارغة..

لقد حان الآوان كي يعي المواطنون بأن مصيرهم ملك يمينهم ويجب أن يكون بأيديهم وألا يسمحوا للعابثين والمسكونين في ذواتهم أن يصادروا قرارهم أو يلعبوا بمصائر شعب وربما شعوب كثيرة..وليلعموا أن الخروج من الكارثة يتوقف على إرادة الشعب أولاً.

لطمة مصرية للسعودية في مجلس الأمن

آل سعود: مصر التي تبتزّنا!

محمد قستي

لم يبقَ لآل سعود من صديق.

لقد فتح الملك سلمان بالذات النار على أهم الدول الإقليمية في المنطقة، وعلى جيرانه من الدول بما فيها سلطنة عُمان، واليمن، والعراق، والآن جاء دور مصر.

عاصفة حزم سلمان السياسية لم تعصف إلا بالنظام السعودي نفسه.

والاستعلاء على الدول الأخرى وتضخيم الذات هي منبع الآثام السياسية التي تودي بالدولة السعودية لأن تكون محاصرة سياسياً من معظم الدول التي تزعم الرياض انها تمثلها وانها قيادتها، مثل القول بانها زعيمة العالمين العربي والإسلامي.

مصر.. كانت بنظر البعض تمثل (الإنجاز) النادر للسعودية، من جهة تغيير نظام الحكم الإخواني بعد الإطاحة به بالتعاون مع السيسي ومع دولة الإمارات.

لكن هذا المنجز السياسي، في وقت الانحطاط السياسي السعودي، يكاد يتبخّر، هو الآخر أيضاً.

بالأمس القريب كان الملك سلمان في زيارة لمصر، وظنّ الجميع انه اشتراها. اشترى جزرها، وسياسييها، وأزهرها، وصحفييها، وقواتها المسلحة، بل وأراضيها وجُزرها.

لكن في المحصلة النهائية: استلمت مصر الأموال، او بعضها على الأقل. وحتى الآن لم تصبح جزر تيران وصنافير سعودية بسبب معارضة المحكمة الدستورية، وعدم تصويت مجلس النواب المصري على تسليمها. وأما بناء جسر الملك سلمان الى سيناء، والذي اعتبر حجراً أساس في الرؤية السعودية الاقتصادية ٢٠٣٠، فقد اصبح في خبر كان، ولا يبدو انه سيرى النور لا قريباً ولا بعيداً.

والأزهر الذي ظنّت الوهابية انها وضعته في جيبها، كشف عن وجهه الحقيقي في مؤتمر الشيشان حيث عزل الوهابية عن (أهل السنة والجماعة).

والصحافة المصرية بل الإعلام المصري بمجمله ليس إلا أداة بيد حكومة السيسي ـ من وجهة النظر السعودية ـ يستخدمه لابتزاز الرياض، والضغط عليها للإيفاء بتعهداتها. ولازالت الرياض تشكو من الإعلام المصري ومن يوجهه ضد الحكم السعودي.

بيد أنه كانت هناك مساحة لمصر متوافرة في السياسة الخارجية، تتعلق بسوريا، حيث موقفها يختلف عن السعودية باعتبار سوريا العمق الاستراتيجي لمصر. وقد تقبلت الرياض موقفاً مختلفاً من مصر بشأن سوريا، مقابل عدم تغيير موقفها من ايران، بمعنى عدم إعادة العلاقات السياسية معها.

في جلسة مجلس الأمن الأخيرة، حيث نوقشت قضية الحرب الأهلية السورية.. سقط المشروعان الروسي والفرنسي، وقد وقفت مصر مع كلا المشروعين اللذين هما في جوهرهما ـ بعيداً عن الظاهر ـ متناقضين من حيث الغايات. لكن الرياض انزعجت لتصويت مصر مع موقف روسيا.

الموقف المصري لم يتغير، لكن توقعات الرياض هي التي تغيرت، وكانت اكبر مما يمكن لمصر ان تقوم به.

حُسب الموقف المصري على انه ابتزاز للسعودية.

في ذات الفترة، قالت وكالة رويترز ان شركة ارامكو النفطية المملوكة كاملاً للحكومة السعودية، قد أبلغت مصر بأنها لن تعطيها نفطاً مجانياً، اي نحو مليون برميل يومياً، وهو ما اتفق عليه ووعدت به الرياض مصر قبل بضعة أشهر.

فما كان من مصر الا ان أزعجت الرياض بالمقابل.

السعودية ردّت بسحب سفيرها من القاهرة بحجة التشاور. وظهر السيسي في خطاب له مؤكدا على استقلالية وسيادية القرار والموقف المصري بشأن سوريا وقال انه لن يتغير، وكرر موقف مصر القائل بوحدة الأراضي السورية؛ وتجريد المسلحين من سلاحهم، وضرورة الحل السياسي، وان يقرر الشعب السوري مصيره بنفسه.

الاعلام السعودي تم توجيهه لمهاجمة السيسي. ومواقع التواصل الاجتماعي ضجت ضد مصر. وفرح اخوان السعودية وغيرهم من الصدام بين مصر والسعودية، وكان لدى قناة الجزيرة أعيادها وتأجيجها، رغم ان تصعيد العداء ليس في صالح السعودية بتاتاً، بل يخرجها من المعادلة السياسية الإقليمية بنحو شبه كلي.

بعد التصويت على المشروع الروسي في مجلس الأمن مباشرة، ظهر الممثل السعودي عبدالله المعلمي ليتحدث الى الإعلام بأسى مبالغ فيه فقال: (كان من المؤلم ان يكون الموقف السنغالي والماليزي أقرب الى الموقف التوافقي العربي من موقف المندوب العربي "المصري". هذا بطبيعة الحال كان مؤلماً، ولكن اعتقد ان هذا السؤال يوجه الى مندوب مصر. كانت تمثيلية مهزلة [في مجلس الأمن]. تقديم قرار مضاد لم يحصل إلا على أربعة أصوات؛ وأنا أرثي لهذه الجهات التي صوتت لصالح القرار [الروسي] لأنها واجهت رداً عنيفاً وقوياً. اليوم يوم مظلم بالنسبة للشعب السوري).

دخلت هذه التصريحات في عمق التراشق الاعلامي السعودي المصري، لأنه تراشق موجّه ابتداءً من مصر، وكانت قناة الجزيرة القطرية تغذّيه.

ولربما كانت للأزمة الإقتصادية السعودية دوراً في زيادة وتيرة التراشق الإعلامي، الذي ظهر جزء غير قليل منه على مواقع التواصل الاجتماعي. فكثير من المواطنين يعتقد بأن المساعدات الخارجية السعودية، خاصة الى السيسي، كانت سبباً رئيسياً في إفلاس السعودية وتدهورها الاقتصادي، بما انعكس سلباً على حياة المواطنين بتخفيض الرواتب، وزيادة الرسوم والضرائب، وتراجع الخدمات، وزيادة البطالة وغيرها.

الذي يهمنا في موضوع المواجهة المصرية السعودية الجديدة عدة

أمور:

الأول ـ ان السلوك السياسي للرياض ـ ومنذ تولي سلمان العرش في السعودية ـ يعتمد على المواجهة الحادة، سواء مع الخصوم السياسيين او حتى الحلفاء. هناك حدّة في المواقف قاعدتها: (إما معنا أو ضدّنا). ولهذا السبب فإن السعودية دخلت في صدام حتى مع جهات لا تريد ولا تسعى الى خلافات مع السعودية، وإنما تمارس حقها السيادي كدولة في اتخاذ مواقف لصالحها. ولهذا لم يكن غريباً ان تتوتر العلاقة بين سلطنة عُمان مع السعودية، على خلفية استضافتها للمحادثات الايرانية الأمريكية سراً؛ ثم على موقفها من عدم اشتراكها في الحرب على اليمن، وأيضاً لعدم قطعها العلاقات مع سوريا، وغير ذلك. ولهذا السبب ايضاً فإن الرياض التي كانت تتفهم الموقف المصري تجاه سوريا، وهو موقف مختلف عنها منذ البداية، أصبحت اليوم لا تتحمل هذا الإختلاف الذي ليس بجديد.

إن السلوك السعودي يميل اكثر فأكثر الى الصدامية، ما يفقد الرياض حلفاءها، حتى المحليين على مستوى السياسة الداخلية. فلا يملك (ملك الحزم) من حزم سوى في الصدام لأتفه الأسباب، ويعتمد العقاب المادي للخصوم في الدّاخل: (اعدامات وسجون وفصل من الوظائف والمنع من السفر)؛ وفي الخارج: (قطع المساعدات، وتأجيج مشاعر العداء عبر الإعلام والجيش الإلكتروني السعودي على مواقع التواصل الاجتماعي).

ثانياً ـ إن سياسة الصدام السلمانية مكلفة، وتؤدي الى عزل السعودية بشكل واضح. ومع هذا هناك اصرار على مواصلتها. جوهر الخطأ يكمن في الذهنية السعودية التي تعتقد بان الأموال والمساعدات بما فيها سياسة اعتماد المنع والحرمان وايقاف الهبات (كما حدث للبنان) على خلفية سياسية.. سياسة صحيحة، ويجب مواصلتها.

لا شك ان توظيف الأموال في السياسة الخارجية امرٌ لا إشكال فيه من حيث المبدأ؛ فكل الدول الغنية او الباحثة عن النفوذ، تعتمد ذلك؛ شرط ان يكون للدولة المانحة مشروعاً حقيقياً للنفوذ؛ وشرط ان يكون المردود السياسي بحجم الأموال التي يتم انفاقها؛ وبشرط أن لا تقتصر سياسة المساعدات على الهبات، بقدر ما تعتمد التعاون الاقتصادي في المشاريع وغيرها، وليس الهبات المالية والنفطية، وذلك من أجل تشبيك الأوضاع الإقتصادية وتعميق العلاقات السياسية.

لكن الرياض ترى بأن الأموال وحدها كافية لإحداث نقلة سياسية في نفوذها. هذا أدّى في الأساس الى ان بناء العلاقات السياسية مع الخارج كان على جرف هار. لقد تعود الخصوم والأعداء، على أن يستلموا مقابل مواقفهم السياسية. وإذا لم يجدوا المقابل، وقفوا بوجه الرياض. هذا خطأ الأمراء، فسياسة: (أعطيك فتصطف معي)؛ يقابلها (أعاديكَ إن لم تُعطني). والحال ان السياسة تتسع لمبدأ المصالح المشتركة واحترام الاختلاف في المواقف السياسية، وعدم الصدام بين الدول، والابتعاد عن الإبتزاز السياسي، سواء من المانح أم من الممنوح.

آن للأمراء ان يتعلموا بأن الأموال لها أثر محدود أو مؤقت في تشبيك العلاقات بين الدول. فكل علاقة أساسها الدفع المالي بمقابل سياسي، لا تكون علاقة ثابتة وقوية. وتنتهي بانتهاء المانح للأموال. وفي حال السعودية، فإنها خسرت الكثير من نفوذها حين توقفت عن الدفع المالي؛ وهي في الطريق لأن تخسر دولاً أخرى، والسبب ان الرياض تواجه أزمة اقتصادية لا تستطيع من خلالها تمويل نفوذ سياسي قوي ومستمر.

ثالثاً ـ من الصعب اليوم تعديل الذهنية الملكية السعودية فيما يتعلق بسياسة (الدفع بالتي هي أخشن)؛ ومن الصعب اكثر تغيير ذهنية رؤساء الدول الأخرى الذين اعتادوا ان يستلموا ثمن مواقفهم السياسية؛ فحتى اللاموقف له ثمن. بمعنى ان صمت دولة ما عن الاعتراض على سياسة سعودية معيّنة لها ثمن. فما هو الحل هنا؟ وماذا يمكن للرياض ان تفعل إزاء مصر.

الثابت ان خسارة الرياض لمصر سياسياً لا تعوضها أموال قارون. خاصة في هذا الظرف السياسي الذي تجده فيه الرياض انها محاصرة ومعزولة ومتهمة ولا يوجد لديها صديق حقيقي تركن اليه: لا باكستان، ولا أدنى من باكستان كالمغرب او الأردن او لبنان، فضلا عن أن الدول العربية الكبيرة كلها ضد السعودية، بما فيها سوريا والعراق والجزائر. ان السياسة التي ابتنيت خلال عقود وفق ذهنية معينة يصعب تغييرها من المانح كما من الممنوح. ولأن الظرف عصيب، فليس أمام الرياض إلا أن ترضخ لمصر. وإذا كان هناك من ابتزاز مصري كما يقال، فالحقيقة الساطعة تقول ان هناك ابتزاز سعودي مقابل ايضاً. وبالتالي فإن من مصلحة السعودية عدم توتير العلاقة مع مصر، وأن تواصل سياسة الدفع المالي، على الأقل الى حين تنقذ نفسها من الحروب والمشاكل السياسية العديدة التي وقعت فيها.

لكن ليس كل ما هو عقلاني في السياسة، يفعله آل سعود. فقد جربنا خلال العامين الماضيين الملك سلمان وتبين انه ملك متوتر، في مملكة متوترة، وكثير من السياسات كانت مجرد حماقات وردود أفعال، لا تأبه بالنتائج السلبية رغم وضوحها. فليس كل سياسة عقلانية وواضحة هي بذات القدر كذلك عند الأمراء. بمعنى ان الرياض قد تتخذ قرارات ضد مصر وتقتل نفسها على قاعدة (بيدي لا بيد عمرو). وهي قد فعلت ذلك اقتصادياً حين أغرقت أسواق النفط بجهالة، فخسرت ما يزيد عن ستين بالمائة من ايراداتها. وقد دخلت الحرب في اليمن وخسرتها، ولكنها ايضاً ـ خلاف كل تفكير عقلائي ـ لاتزال تصر على مواصلتها؛ وذات الأمر ينطبق على استمرارية الصراع مع ايران، ورفض الحوار معها. وايضاً استمرار الرياض في توتير العلاقة اكثر واكثر مع العراق وسوريا. وهكذا.

مملكة فقد عقلها، واعتبر ذلك حزماً من ملك حزم.

فلله درّها، ودرُّ حكامها!

مغالبة سياسية، وليست ثقافة وطنية

الولاء الوطني العجيب في مملكة آل سعود

عمر المالكي

لا اعتقد ان هناك اي جدوى من هذا الجدل الذي يصر عليه كتاب الصحافة السعودية لطرح الخلافات المذهبية في المنابر الاعلامية، وتداولها وكأنها حدث يشكل جزءا من اهتمام الرأي العام. وواقع الحال ان هذه النقاشات العقيمة لا تعدو كونها جزءا من مادة التحشيد والتحريض المذهبي في الاتجاهين.

والغريب ان هذا الاصرار على الدخول الى ساحة الصراع المذهبي، بات واحدة من الخصوصيات السعودية، اذ قل ما تجد مثل هذا الاهتمام في الصحافة في اي بلد عربي او اسلامي بمثل هذا الاصرار والاثارة!! مما يكشف البعد السياسي والقصدية في الطرح، بما يخدم جزءا من استراتيجية النظام السعودي، في بحثه عن ركيزة يستند اليه في مشروعه للزعامة في المنطقة.

وكتعبير عن هذا الاصرار لا بد للمتابع ان يقف عند تقاطع مواقف ثلاثة من ابرز الكتاب السعوديين، على النظر الى الحدث المحلي والاقليمي، من المنظور المذهبي. كما جمع بين الكتاب الثلاثة: الخطأ الظاهر في التعامل مع الفكرة المطروحة. اذ ان منهجية التفسير المذهبي للحدث السياسي، هي المدخل الى الخطأ الفكري والخطيئة الوطنية.

فقد أخطأ علي سعد الموسى في المعادلة التي ارساها في تقابليته بين الانتماء والمرجعية في مقاله المنشور في صحيفة الوطن في الثامن من اكتوبر ٢٠١٦ الذي يحمل العنوان التالي: (لأخي الشيعي.. تقابلية الانتماء والمرجعية).

وخطأ الكاتب يظهر في الملاحظات التالية:

أولا: ان هذه التقابلية كما سماها، غير مطروحة في المدرسة السياسية السعودية ومنهجها الطائفي، لانها في الاصل مدرسة إلغائية، ترفض التعدد ولا تدرك معنى التنوع، في الفكر والانتماء. وأصل المعادلة خاطئ.. اذ ليس ثمة صراع او نزاع بين الولاء الوطني للدولة والهوية الدينية. فالأرثوذكسي اليوناني لا يُسأل عن اولوية ولائه للكنيسة الكبرى في موسكو، أو التزامه الوطني بالدولة. والكاثوليكي في فرنسا، لا يفاضل بين مركزية عقيدته في الفاتيكان، ووطنيته في الاليزيه.. والمسلم السني الذي يعتبر الازهر مرجعيته الدينية التاريخية، لا ينتقص ذلك من سوريته او عراقيته او شيشانيته.. وحده الوهابي يطرح هذا السؤال العدمي.

ثانيا: لقد أقر الكاتب بأن الامر ليس مطروحا الا على الشيعة في السعودية. الا ان تبريره لهذا التخصيص جانب الحقيقة والواقع، اذ ان الكثير من علماء الشيعة في السعودية قالوا مرارا رأيهم في المسألة، الا انهم باتوا يرون البراءة من مرجعيتهم والالحاح عليها مصدرا للاهانة والاذلال، في ظل القمع والاستهداف العقائدي والاجتماعي الذي يتعرضون له.

ولقد حاول الكاتب الذي يعرف هذا الواقع تماما، ان يموه عن السبب الحقيقي لهذا الاصرار على الطلب من الشيعة دون غيرهم التبرؤ من خلفيتهم المذهبية، وهو هدف سياسي يخدم الصراع المفتعل، الذي يحاول النظام السعودي تكريسه حقيقة واقعة في المنطقة، وهو الصراع الشيعي السني، وهو في جوهره معركة المذهب الوهابي مع الاخرين، لجعله بديلا للصراع القومي مع الصهاينة، والصراع الوطني للتحرر من ربقة التبعية للاستعمار، والصراع الاجتماعي من اجل العدالة الاجتماعية، والصراع الحضاري للارتقاء بمجتمعاتنا الى مصاف الدول المتقدمة، والخروج من دائرة التخلف والعيش على فتات موائد الحضارة العالمية.

ثالثا: ان المواطن لا يُسأل انتمائه لوطنه في كل صباح ومساء. وليس مطلوبا من الافراد والجماعات والقبائل والمذاهب والقوميات المتعددة، في اي بلد، ان تقدم كشف حساب واقرار بحقيقة ولائها لوطنها باستمرار، او تبعا لحاجة النظام لذلك.. هذا لا يحدث في اي مكان في العالم ولا في اي مرحلة من التاريخ.. الا لاسباب عنصرية او سياسية، وكنوع من الاستهداف من قبل النظام اولا.

فالشيوعي لا يسأل عن انتمائه الوطني رغم امية فكره، ومركزية قيادته السياسية. والبعثي لا يشكك احد بوطنيته رغم دعوته الصريحة لالغاء الهوية الوطنية واستبدالها بالهوية القومية الجامعة.. بالطريقة التي يتم التعامل بها مع الشيعي في السعودية، وفي كل الدول التي يظهر فيها المنهج الاقصائي التكفيري.

فالتقابلية الصحيحة هي ان يسأل المواطن عن سلوكه، وان يحاسب على مواقفه العملية، لا على انتمائه العقائدي والفكري والسياسي.. فهل بدر من الشيعة في السعودية موقف يعارض الانتماء الوطني لمصلحة الولاء المذهبي؟ لماذا تريد ان تسأل الشيعي سؤالا افتراضيا مشبوه الاهداف؟

رابعا: ولعل الامر لا يخفى على الكاتب وعلى اي مثقف يعيش القرن الواحد والعشرين، هو التمييز او ضرورة التمييز بين الوطن والنظام الحاكم.. وهذه اشكالية عميقة من طبيعة الانظمة الدكتاتورية، التي وحدها تساوي بين الانتماء للوطن والولاء للزعيم او الرئيس او العائلة التي يأتيها الحكم من عند الله، وتملك من القداسة ما يجعل معارضتها ومخالفتها خيانة للوطن، بل كفرا بالله وارتدادا عن الدين في الحالة السعودية، التي تماهي بين السلطة السياسية ومذهبها الديني.

كلا.. انها منهجية عدمية تسلطية.. فالمواطن يمكنه ان يعارض سياسات حكومته، وينتقد رئيسه، ويهاجم خطط وزيره، دون ان ينتقص ذلك من وطنيته وانتمائه لبلده.. فالوطن ليس الحاكم، الذي يمكن ان يخطئ، ويمكن ان يكون غير صالح او فاسدا.. والوطن ليس سياسات الحكومة بالطبع ولا ولاءاتها

علي سعد الموسى..
تأسيس الولاء الوطني على القاعدة المذهبية!

وعلاقاتها، التي يمكن ان تتغير وتتبدل باستمرار.. وللمواطن الحق ان يكون له رأيه الحر والمستقل، بصرف النظر عن موقف الملك والرئيس، ما دام لا يأتي بعمل يضر بمصلحة بلده، وإلا لاعتبرنا خمسين في المئة من شعوب الارض خونة، اذا ما عارضوا وانتقدوا وخالفوا سياسات حكوماتهم!

خامسا: نسأل الكاتب بصدق وبساطة: هل كانت هذه التقابلية مطروحة قبل خمسين سنة او اربعين او ثلاثين.. او حتى مئة عام وهي عمر المملكة؟ وحتى بعد التغيير السياسي في ايران وإسقاط حكم الشاه.. هل كان المطلوب من الشيعي ان يقدم وثيقة حسن سلوك وطني في زمن الشاه في ايران ونوري السعيد في العراق؟ والمرجعية الشيعية موجودة وقائمة ومزارات كربلاء والنجف ومشهد موجودة منذ مئات السنين!

الصحيح أن الحقوق كانت مهدورة منذ مئة عام! ومملكة آل سعود قامت على التمييز بين مواطنيها منذ ساعة قيامها! وتكفير الشيعة سبق احتلال مناطقهم!.. ولم يفعل الوهابيون ذلك لان الشيعة موالون لمرجعيتهم الدينية في قم والنجف الاشرف! بل لان آل سعود والوهابية النجدية كانوا يسعون لاقامة مملكة بالقوة القهرية! وتصنيف سكان الجزيرة في المنطقة الشرقية والحجاز والجنوب لغة سائدة في هذه المملكة وهي من صلب الثقافة الوهابية النجدية الحاكمة.

فاذا كان هناك سبب ونتيجة، فهذا هو السبب.. واذا كانت هناك اولويات فهذه هي الاولوية.. واذا كانت هناك تقابلية فهذه هي التقابلية الوطنية الحقيقة: الانتماء مقابل الحقوق، وليس مقابل العقائد الايمانية.

جمال خاشقجي..
خلطة مخابراتية واخونجية وطائفية!

من هنا يبدأ الحديث السياسي وينتهي الخطاب المذهبي المرضي الذي يريده النظام ويسعى اليه بشكل حثيث، ليغطي زيفه وعجزه الوطني والاجتماعي بالغطاء المذهبي، وليمنع تشكل قاعدة وطنية تُطبع وضع هذه الدولة، وتنقلها من تجمع قبائل ومذاهب ومناطق متنافرة، الى مجتمع تحكمه قوانين السياسة والقيم المجتمعية المعاصرة.

انني اكتب ذلك وفي ذهني صورة اخرى هي اسوأ ما قرأت لمثقف وكاتب يدعي العصرنة والحداثة.. ثم يسقط في مستنقع يؤمه البعوض والمرض والرائحة الكريهة.. ان هذا النوع من الكتابة لا يليق بعقل سليم ولا بحس وطني أصيل.

فما دار حوله الكتاب المثقفون مداورة، ولامسوه عن بعد، طرحه جمال خاشقجي بشكل مباشر، معتقدا ان الشجاعة تكمن في طرق باب الفتنة، وطالب قراءه بالدفاع عن أهل السنة دون مبالاة! ودون اكتراث لحرمة الدين والوطن، لانه يعتقد فعلا ان السبيل الوحيد لانقاذ مشروعه السياسي، والمتماهي مع مشروع النظام ذاته، والمتمثل بالتسعير المذهبي.. ولتشتعل المنطقة.

ودون مواربة هذا هو جوهر ما كتبه جمال خاشقجي بعنوان: «دافع عن (السنّة) ولا تبالِ»، في الثامن من اكتوبر وفي صحيفة الحياة.

وهو لا يبالي ان تسيل الدماء، وهي تسيل فعلا، او تدمر الاوطان، والدمار في اوج نشاطه، او يستضعف المسلمون وان تتحول المنطقة الى غابة من الوحوش الطائفية تنهش بعضها بعضا.. فلا تبال بكل ذلك يقول خاشقجي.. حتى ولو اصبحت كلمة مسلم تعني التوحش في العالم.. ولا يبالي ان نستحضر الاستعمار الاجنبي، وان يعربد في ارضنا الصهيوني.. فالمهم ان ينتصر السني على الشيعي والعلوي والزيدي وان يستضعف المسيحي.

(لذلك سعدت - يقول خاشقجي – أن ظهر «اللون الحقيقي» للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، عندما سألته في ختام حوار تلفزيوني أجريته معه الأسبوع الماضي، عن الموصل، فلم يكترث في إجابته بحسابات القومية العربية أو سيادة العراق، ذلك أنهما اختفيا منذ زمن، فقال: «من هم أهل الموصل؟ إنهم السنّة العرب، والسنّة التركمان، والسنّة الأكراد، بالتالي يجب ألا يدخل الحشد الشعبي الموصل». لم يصفه أنه شيعي ولكن من الواضح في رده، أن «الحشد الشعبي» يجب أن يُمنع من دخول الموصل من السعودية وتركيا كما قال، لأنه شيعي أصولي متطرف).

هكذا اذن.. فهذا الكاتب سعيد باللون المذهبي لرجب اردوغان! ويمتدحه لانه إخواني مثله، ولأنه لا يكترث بحسابات القومية العربية والسيادة!! وبرأيه يجب ان يمنع الحشد من دخول مدينة سنية لانه شيعي! والشيعة برأيه يفترض انهم اخوة عراقيون «ولكنهم ليسوا كذلك ولا يريدون أن يكونوا كذلك».

وبكل بساطة يسقط خاشقجي عن اكثر من نصف الشعب العراقي اخوتهم في الدين، ووطنيتهم، لا لسبب الا لانتمائهم المذهبي!

ولكي لا يلتبس الموقف على القارئ، يقولها خاشقجي، بكل ما في الكلمة من قرف وفجاجة: (حان الوقت لزعماء المنطقة السنّة، عرباً وتركاً، أن يتخلصوا من حرج الاتهام بالطائفية، ويدافعوا عن حقوق السنّة بل ووجودهم ولا يبالوا).

لا فائدة من استكمال عرض ما كتبه جمال خاشقجي، على هذه النغمة النشاز، ونتوقف لنسأل الكاتب علي سعد الموسى، اذا ما كان يعتقد ان اعتراف الشيعة بتقديم ولائهم للدولة يتناسب مع هذا الجو الفكري والسياسي الذي يشيعه غير واحد من الكتاب السعوديين، بل لا تخلو منه صحيفة في اي يوم من ايام الاسبوع على مدار العام، في حفلة تجييش تتلاقى مع كورس وسائل التواصل الاجتماعي ومساجد المذهب الرسمي؟

والسؤال الحقيقي هو: من الذي يلزمه ان يؤكد اثباتا في انتمائه، وقناعته بحق الاخرين بالانتماء الى وطن واحد؟

والامر لا يقل هولاً امام ما يطرحه ويعممه كاتب متنور آخر.. يعتبر دخول العراقي الشيعي الى مدينة عراقية سنية احتلالا واستيلاء عليها، بينما دخول الشيشاني والتركي والوهابي والاميركي وحتى الاسرائيلي ولو مقنعا، يعتبر تحريرا لها!

اجل انه الكاتب خالد الدخيل الذي كتب في صحيفة الحياة ايضا تحت عنوان: (تحرير الموصل أم الاستيلاء عليها؟)، والذي يجيب عن سؤاله الاستنكاري في السطر الاول من مقاله، اذ يقول: (في ظل الاستعدادات لإطلاق عملية استعادة مدينة الموصل من قبضة تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، يبرز سؤال يخص حكومة العراق من دون غيرها: هل الهدف تحرير الموصل أم الاستيلاء عليها؟ هناك فرق كبير بين التحرير والاستيلاء).

هو يفترض ان الحكومة العراقية - التي تمثل اغلبية النواب المنتخبين - حكومة غير وطنية، لانها من طائفة يصنفها مسبقا بأنها خائنة لوطنها وجاءت على ظهر الدبابة الاميركية!! ثم ينبري للدفاع عن الارهاب وتبريره بالفرضية الخاطئة التي اقنع بها نفسه، باعتبار ان داعش مجرد رد فعل طائفي على ظلم لحق بها بسقوط الدكتاتور كما سماه الاعلام السعودي يوم اجتاح الغزو الاميركي لهذه التسمية، بل ان النزعة الانفصالية للاكراد هي ايضا ردة فعل مشروعة جدا برأيه، فهو يقول نصا: (في ظل هذا المشهد برزت الميليشيات السنيّة - اذن داعش هي ميليشيا سنية برأيه - كرد فعل طبيعي على طائفية الحكومة المركزية. في السياق نفسه تجذرت فكرة انفصال إقليم كردستان عن العراق لدى قيادات هذا الإقليم. وهذا طبيعي أيضاً لأنه

خالد الدخيل وتمثّل السلطة
التسلطية السعودية الوهابية النجدي

إذا كانت الحكومة المركزية لا تتسع للسنّة العرب وهم يشاركونها الانتماء القومي، وتعتبرهم خصماً طائفياً لها، فإنها من باب أولى أنها لن تتسع للأكراد الذين تجتمع فيهم الهوية السنيّة والانتماء القومي المغاير).

وبنفس المنطق والنفس المذهبي العقيم، يرى الكاتب والأكاديمي النجدي خالد الدخيل، ان التدخل التركي في الشأن العراقي واحتلال ارض عراقية حق للاتراك، وليس من حق العبادي رئيس الوزراء العراقي ان يعترض او يحتج دفاعا عن سيادة بلده!

هذا هو المنطق الذي تشيعه ثقافة هذه المملكة النجدية الوهابية في الداخل والخارج، ثم تأتي لتسأل مواطنيها عن الولاء؟ الولاء لمن يا سيدي المثقف؟!

انها مغالبة سياسية، وليست ثقافة وطنية، وهذا المنطق ليس كلام حق يراد به باطل، بل هو باطل يستهدف تكريس الباطل على انه حق وفضيلة.

مصر التي يصعب على آل سعود هضمها!

عبد الوهاب فقي

في كل يوم يزداد النظام السعودي عزلة. ويوما بعد آخر، يصنع له المزيد من الخصوم والأعداء، ويفقد المزيد من الحلفاء او شبه الحلفاء.

لم يبق من الدول العربية الكبيرة مؤيداً لآل سعود إلا مصر.

لكنها أكبر من ان يبتلعها آل سعود بأموالهم.

هم يظنون ان بالأموال يمكن ان يحققوا انتصارات عسكرية وسياسية وقيادية على مستوى العالم العربي والاسلامي.

الذي ثبت هو ان آل سعود بدون المال لا يجدون نصيرا.

وحتى بالمال فإن الدعم لهم من الدول والجماعات والأشخاص، محدود ومؤقت.

حتى المواطنين المسعودين ليسوا مضموني الولاء أبداً بدون المال، وتجربة الأزمة الإقتصادية الحالية تكشف هزالة الولاء لآل سعود ولشرعيتهم المؤسسة على الدفع.

فعلى خلاف الانطباع الذي خلفته زيارة الملك سلمان الى مصر في أبريل الماضي، والمشاريع الاستراتيجية الطموحة التي أعلن عنها خلال الزيارة، بما في ذلك نقل سيادة جزيرتي تيران وصنافير الى السيادة السعودية، وبناء جسر رابط بين سيناء والسعودية.. فإن ما أعقب الزيارة لم يكن لافتاً سوى لناحية دخول العلاقة مرحلة الغموض والمجهول. حينذاك، كان سلمان يبذل أقصى ما لديه من مهارات وإمكانيات مالية لإقناع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وفريقه الحاكم بجدوى تصحيح العلاقة مع تركيا، تمهيداً لتشكيل تحالف ثلاثي يضم (تركيا مصر السعودية)، لمواجهة إيران وحلفائها.

لم ينجح سلمان في تحقيق هدفه الطموح، وإلى حد كبير غير الواقعي، وفضّل تخفيض سقف توقعاته، الأمر الذي انعكس فتوراً في العلاقة مع أنقره والقاهرة على حد سواء، تماماً كما الحال بالنسبة لأفكار أخرى طموحة مثل التحالف الإسلامي العسكري المعلن عنه في منتصف ديسمبر ٢٠١٥.

كان أول مؤشر على خلاف مستتر في الجانبين السعودي والمصري: بطلان اتفاقية ترسيم الحدود بين مصر والسعودية والتي تضمنت وقف نقل تبعية جزيرتي تيران وصنافير الى السيادة السعودية، وفق محكمة مصرية في ٢١ يونيو الماضي. وتضمن الحكم بطلان ما ترتب على ذلك من آثار «أخصّها استمرار هاتين الجزيرتين ضمن الإقليم البري المصري وضمن حدود الدولة المصرية واستمرار السيادة المصرية عليهما وحظر تغيير وضعهما بأي شكل أو إجراء لصالح أي دولة أخرى» حسب المحكمة الدستورية المصرية. ومع أن مجلس الشورى السعودي وقّع الاتفاقية بالاجماع يوم ٢٥ إبريل، لكن لم يصادق البرلمان المصري عليها حتى اللحظة.

مؤشرات أخرى أومأت الى الخلاف من بينها المشاركة شبه المعدومة لمصر في التحالف الذي تقوده السعودية في العدوان على اليمن، ورشحت حينذاك عبارة للسيسي «جيش مصر لمصر»، وليس لأحد آخر. وأيضاً، كان لكشف التسجيلات السريّة بين السيسي ومعاونيه والتي يتهكم فيها على حكومات الخليج، وخصوصاً السعودية دور ما في الارباك الذي أصاب العلاقة بين القاهرة والرياض.

السعودية لم تفي بتعهداتها المالية لمصر، الا على نطاق محدود. وكان سلمان قد قرّر استبدال المساعدات المالية بمشاريع استثمارية مشتركة، مع ما تحمل من إشارات سلبية بالنسبة للجانب المصري.

ملف السياسة الخارجية لا يختلف كثيراً، فالرياض والقاهرة غير متفقتين حيال العلاقة مع تركيا والأزمة السورية وكذلك العراق والى حد ما اليمن.

بعد فشل الجهود السعودية في تسوية الخلاف التركي المصري، ظهر أن القاهرة لا تميل نحو الموقف التصعيدي السعودي حيال الأزمة السورية. وزير الخارجية المصري سامح شكري جدّد موقف بلاده من المسألة السورية والذي كان قد أعلنه في ١٦ فبراير الماضي حين اعتبر قرار السعودية بالتدخل البري في سوريا «أمراً سيادياً منفرداً»، وهو موقف أعلن عنه بنفس القدر من الصراحة سلفه نبيل فهمي.

شكري، وفي مقابلة مع ثلاث صحف مصرية (الأهرام)، و(الأخبار)، و(الوطن) في ٢٣ سبتمبر الماضي، كشف عن تباين في الرؤى بين مصر والسعودية حول النزاع في سورية، سيما فيما يتعلق بـ«تغيير نظام الحكم أو القيادة السورية»، وقال ما نصّه: «هناك موقف من قبل المملكة (السعودية) كان يركّز على ضرورة تغيير نظام الحكم أو القيادة السورية، مصر لم تتخذ هذا النهج». ورفض الحديث عن مستقبل الرئيس بشار الأسد، ربطاً الأمر بإرادة السوريين في تقرير ما يرونه مناسباً لبلادهم.

ما كان لافتاً هو اللقاء الذي جمع شكري مع نظيره الإيراني محمد جواد ظريف على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٣ سبتمبر الماضي، وتناول موضوعات من بينها دور حركة عدم الانحياز، ومواقف الدول الاعضاء تجاه القضايا الإقليمية والدولية المختلفة، وعلى رأسها الملف السوري. في المقابل، لم يسجّل أي لقاء بين سامح شكري ونظيره السعودي عادل الجبير.

من جهة ثانية، كانت كلمة عمرو أبو العطا، سفير مصر في الأمم المتحدة في ٢٦ سبتمبر الماضي مخيّبة للسعوديين، سيما لناحية وصفه الحرب في سوريا بأنها «حرب بالوكالة، وأن وقف نزيف الدماء يتوقف على تلك القوى المشاركة في العمليات العسكرية، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة»، الأمر الذي يخرج النظام السوري من لعبة اللوم التي اعتادها السعوديون على مدى سنوات الأزمة.

الإحتواء السريع لقرار وقف ارامكو شحنات الوقود الى مصر ينبىء عن استعداد مسبق، ورسالة واضحة بأن القاهرة لن تقبل الابتزاز، ولها خياراتها

في المنظور السعودي، يعد الموقف المصري بمثابة «إقرار غير مباشر بتراجع دور مصر، ودفاع مبطّن عن الأسد باتهام كل الأطراف داخلية وخارجية إلا هو»، بحسب الأكاديمي النجدي خالد الدخيل.

من مؤشرات الفتور في العلاقة المصرية السعودية، تفادي محمد بن نايف، ولي العهد السعودي والذي رأس وفد بلاده الى نيويورك اللقاء مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي برغم من

تواجدهما في الأمم المتحدة في وقت واحد، برغم من أن لقاءات من هذا القبيل تبدو متوقعّة، بل حتمية، خصوصاً بين الأصدقاء فضلاً عن الحلفاء والشركاء.

وفي حقيقة الأمر، فإن الخلاف مع مصر أبعد من ذلك، فقد سبقه هيجان إعلامي سعودي على خلفية مشاركة وفد رفيع من الأزهر في مؤتمر غروزني حول هوية «أهل السنة والجماعة» في ٢٥ أغسطس الماضي، والذي استثنى التيارات السلفية، وحصر

تحالف؟ يا فرحة ما تمّت!

أهل السنة والجماعة في «الأشاعرة والماتريدية في الاعتقاد وأهل المذاهب الأربعة في الفقه، وأهل التصوف الصافي علمًا وأخلاقًا وتزكيةً». وقد حمّل الاعلام السعودي الأزهر مسؤولية «إقصاء» الوهابية عن دائرة «أهل السنة والجماعة».

وفي السياسة، فهم السعوديون ذلك على أنه مناكفة مصرية تبتغي ابتزاز الرياض لعدم التزامها بقرار تقديم مساعدات مالية كانت قد وعدت بها خلال زيارة الملك سلمان الى مصر في إبريل الماضي. وفي وجه آخر، فإن المشاركة الأزهرية الكثيفة والمتميّزة في مؤتمر غروزني هي استعادة لدور الأزهر في العالم الاسلامي، وأيضاً كجزء من ترتيبات العلاقة الروسية المصرية على الأرض الشيشانية لناحية تعميم نموذج الإسلام الصوفي والأشعري، في مقابل النموذج الوهابي الذي أنهك أمن واستقرار الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى.

من الواضح، أن العلاقة بين الرياض والقاهرة ليست مستقرة، وهي عرضة لتقلبات حادة، وبخلاف ما بنى سلمان وفريقه على زيارته الأخيرة الى مصر من آمال، فإن ما تحقّق منها أو بالأحرى ما شرع الطرفان في تحقيقها ليس بلافت. في الحقيقة إن المشاريع الطموحة التي طرحت في الزيارة مثل جسر الملك سلمان فوق خليج العقبة والمنطقة التجارية الحرة في سيناء ومشاريع أخرى لا تزال حبيسة الأدراج إن لم تكن دفنت في رمال سيناء.

لجوء مصر الى اقتراض ١٣ مليار دولار من صندوق النقد الدولي يمثّل إشارة لافتة الى أن بطاقة العبور السعودية الى مصر انتهت صلاحيتها، وإن التعهدات السعودية والاماراتية بتقديم المساعدات المالية لمصر السيسي لم تعد قائمة، على الأقل في القادم من السنوات.

إن المبرر الذي روّج له في فبراير من هذا العام من أن السعودية تنوي وقف المساعدات لمصر لا يزال قائماً. حينذاك، نقلت صحيفة (المصري اليوم) نقلاً عن مصادر حكومية في مصر بأن الملك سلمان وعد السيسي بعد أن تم الإعلان عن المجلس التنسيقي المصري السعودي بضخ استثمارات كبرى في مصر، وتقديم مساعدات نفطية، لكن المملكة رفضت كل المشاريع التي قدمتها الحكومة المصرية كاستثمارات لمبلغ ٣٠ مليار ريال سعودي. ونقلت قناة «سكاي نيوز عربية» التي تبث من أبو ظبي بالإمارات في تقرير لها عن المساعدات السعودية لمصر في ٨ إبريل ٢٠١٦، بأن قيمة استثمارات السعودية في مصر بلغت نحو ٢٧ مليار دولار، على مدى خمس سنوات، أي منذ ثورة ٢٥ يناير وحتى تاريخه.

وشملت المساعدات المجالات السياحية والزراعية والصناعية. كما تناولت تأمين حاجات مصر من الوقود لمدة خمس سنوات وكذلك حركة النقل في قناة السويس. ووعد الملك بضخ ٨ مليارات دولار في مشاريع استثمارية في مصر في القطاع السياحي ويفترض أن تساهم السعودية في تنمية بعض الموانىء والمنشآت التجارية. ولكن في حقيقة الأمر، أن مبلغ الـ ٢٧ مليار دولار هي مجرد أرقام لا واقع لها، وإن ما حصلت عليه مصر حتى لا يتجاوز ٨ مليارات دولار منذ ثورة يناير وحتى الآن. وإن ما يقال عن استثمارات جديدة لا نصيب لها على الأرض، سيما بعد دخول السعودية في أزمة اقتصادية تحول دون انخراطها في مشاريع استثمارية أو حتى تقديم مساعدات. ومن الضروري التذكير على الدوام بأن ما تعلن عنه الرياض من مساعدات أو حتى ابرام عقود هي بمثابة شيكات بدون رصيد، أو اعلان نوايا وسوف تبقى كذلك الى أمد غير معلوم.

في تطوّر لافت، أوقفت شركة أرامكو في مطلع أكتوبر الجاري مخصصات المساعدات البترولية السعودية لمصر على مدى خمس سنوات ضمن اتفاق جرى توقيعه خلال زيارة الملك سلمان لمصر وبمعدل ٧٠٠ ألف طن شهرياً بموجب اتفاقية بقيمة ٢٣ مليار دولار بين شركة أرامكو السعودية والهيئة المصرية العامة للبترول، ما اضطرها الى زيادة مناقصاتها سريعاً برغم من النقص الحاد في الدولار وزيادة المتأخرات المستحقة لشركات إنتاج النفط. لم يكشف عن سبب التوقّف، ولكن المعطيات الواردة أعلاه تلمح بصورة ما الى رد الفعل السعودي المتوقّع والمألوف في معاقبة أو الضغط على الدول التي تتعامل معها.

تجدر الإشارة الى أن الكمية المقترحة لتقديمها شهرياً أي ٧٠٠ ألف طن عبارة عن ٤٠٠ ألف طن من زيت الغاز (السولار) و٢٠٠ ألف طن من البنزين و١٠٠ ألف طن من زيت الوقود وذلك بخط ائتمان بفائدة إثنين بالمئة على أن يتم السداد على ١٥ عاماً.

وفي رد فعل على توقف الشحنات قرر الهيئة المصرية العامة للبترول الدخول الى السوق الفورية «لتغطية الفجوة معلنة عن أكبر مناقصة لها في أشهر تشمل طلب شراء نحو ٥٦٠ ألف طن سولار تصل في أكتوبر تشرين الأول وذلك بارتفاع حاد مقارنة مع نحو ٢٠٠ ألف طن في سبتمبر».

إن قرار إيقاف الشحنات المقررة شهرياً الى مصر ينبىء عن موقف سياسي سعودي ويأتي في وقت تتصاعد فيه اللهجة السعودية ضد الموقف المصري في مجلس الأمن وتأييد مشروع القرار الروسي بشأن سوريا، ما دفع بعبدالله المعلمي ممثل السعودية في الأمم المتحدة الى انتقاد مصر علناً، وقامت الصحف السعودية بمهاجمة مصر، واستدعت الرياض سفيرها من القاهرة بحجة التشاور؛ فيما ظهر السيسي على القنوات المصرية ليؤكد ان موقف مصر تجاه سوريا سيادي ومستقل وانه لن يتغير مهما كانت الضغوط.

وفي الوقت الذي تقول فيه الرياض انها لن تخضع للإبتزاز المصري؛ فإن مصر تقول ذات الأمر

من الصعوبة بمكان على الرياض أن ترى حليفاً مثل مصر يغرّد خارج سربها ويعتنق عقيدة في السياسة الخارجية غير تلك التي هي عليها

أيضاً، بأنها لن تقبل بابتزازها بالمال السعودي من اجل تغيير مواقفها الاستراتيجية كما في الموضع السوري.

في كل الأحوال، سوف يكون أمراً بالغ الصعوبة على الرياض وهي ترى حليفاً افتراضياً مثل مصر وهو يغرّد خارج سربها، أو يعتنق عقيدة في السياسة الخارجية وفي العلاقات الدولية غير تلك التي هو عليها، بناء على معطيات غير مكتملة لدى القيادة السعودية، على الطريقة الاسرائيلية بأن السيسي مجرد تابع طيّع لرئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو.

مصر آخر سهم في كنانة آل سعود.

ان خسروها وناصبوها العداء، كما يحرض الإخواسلفيون وبعض رموز الحكم، فستكون القشة التي تقصم ظهر الدولة السعودية النجدية.

والحل لا يعدو ان تتابع الرياض سياستها عبر دفع المال، وتصمت، وأن لا تطلب أثماناً كبيرة لذلك!

العلاقات العامة وإيقاف دعاة الخارج لمواجهه (جستا)

مملكة (رعاية الإرهاب) السعودية!

عبدالحميد قدس

قانون جستا، او قانون (العدالة ضد رعاة الإرهـاب)؛ والمخصص لإدانة السعودية، وتثبيت دورها في تفجيرات سبتمبر ٢٠٠١، رفضه أوباما، واستخدم قرار الفيتو بحقه. لكن لم تمض سوى أيام، حتى اجتمع الكونغرس مرة أخرى ليقره بالإجماع، وليثير النقاش، وحتى الفزع بين فئات من المواطنين، وبالقطع بين المسؤولين السعوديين الذين لا يعلمون ماذا يصنعون: أية قرارات سياسية ومالية وإعلامية يتخذون.

القانون يعطي الحق للمواطنين الأمريكيين برفع دعـاوى ضد أي دولة ترعى الإرهاب، وفي هذه الحالة فإن المقصود بالقانون هي السعودية المتهمة بتفجيرات سبتمبر ٢٠٠١.

ومع ان قانون الكونغرس يخالف القانون الدولي، ولكن القانون يسقط أمام القوة والغطرسة الأمريكية.

ومع ان القانون عام، إلا ان الجميع يعلم انه يستهدف دولة محددة وهي السعودية، ولهذا هي وحدها التي تشكو وتتألم وتهدد احياناً بسحب ارصدتها وتحذر امريكا من خسارة حلفائها.

الدكتور الاماراتي عبدالخالق عبدالله يرى إقرار قانون الكونغرس (فشلا للعمل الدبلوماسي السعودي)؛ ومن هنا جاء الحديث عن إمكانية استقالة عادل الجبير، رغم ان الخطأ نابع من سياسات آل سعود انفسهم، خاصة وان المتهمين بتمويل تفجيرات سبتمبر هم امـراء وأمـيرات، وليس عادل الجبير الذي كان حينها مجرد موظف صغير يعمل مع بندر بن سلطان، السفير الاسبق في أمريكا.

الملك يلتقي روس وخليل زاد: حلب أموال

بـعـض الإخـواسـلـفـيـين وغـيـرهـم مـن الـعـامـلـين في الـدعـايـة الـسـعـوديـة تحت مسميات مختلفة، لم يكن أمامهم إزاء القرار، الا الحديث عن معاملة بالمثل. وكـأن الرياض مثل واشنطن في القدرة على ليّ الذراع. لكن المدهش ان الرياض بلعت تهديدات بسحب ارصدتها المالية التي يُخشى ان تُنهب كلية، او بعضها على الأقل اذا ما جرى اتفاق بين الرياض وواشنطن، يتم بموجبه اخذ جزء من الاستثمارات المالية السعودية في امريكا، مع تحميل الرياض مسؤولية دعم الإرهاب.

الأكاديمي الكويتي عبدالله الشايجي قال ان قانون جستا يتعدى على سيادة الدول ويستهدف السعودية خاصة؛ والموظف السعودي عبدالعزيز بن صقر يتحدث عن معاملة بالمثل، وكأن امريكا مثل السعودية في القوة. ومثله طالب الشيخ سعد الغنيم بأن تصدر الحكومة السعودية قانونا وتعمل على مقاضاة امريكا. وهذا ذات ما يقوله الصحفي السعودي في جريدة الشرق عبدالرحمن العليان: (أيها العم سام.. أنت الخاسر الأكبر).

ووصف موظف كبير في وزارة الداخلية هو الدكتور فايز الشهري قانون جستا بانه ابتزاز وخيانة وسرقة وتلفيق جرائم للآخرين بغير حق. وهذا الى حد ما صحيح. فالحامي الأمريكي انقلب على المحمية السعودية؛ لكن كل هذا لا يبرئ آل سعود من دعم الإرهاب.

ولأن ايران حاضرة دائماً، نقل احدهم عن آخر: (امريكا تتحالف مع ايران ضد السعودية وقانون جستا ضد السعودية). مع العلم ان الاميركيين صادروا اكثر من عشرة مليارات دولار لإيران بحجة دعم الإرهاب أيضاً ولكنه الإرهاب الموجه لإسرائيل. وبحسب التجربة فإن ايران تستطيع استرجاع اموالها، اما السعودية، فلا.

المحامي والقانوني والناشط عبدالعزيز الحصان، كشف انه منذ اكثر من عشر سنوات، سمحت الحكومة السعودية للأمريكيين الإطلاع على معلومات المواطنين من البنوك، واستغرب هو وآخرون كيف تسمح الحكومة لهم بذلك وبدون حق او الرجوع الى القضاء. ويضيف بأنه أمريكا تستخدم الآن ذات المعلومات التي استخدمتها سابقاً ضد المواطنين، ولكن لإدانـة الحـكـومـة السعودية نفسها.

مقالة خليل زاد: كيف خرج السعوديون نظيفين من تهمة تمويل التطرف؟

المـؤسـسـة الـديـنـيـة السعودية وحاشيتها، لا بد أن تقف مع النظام، وتنزّه نفسها عن الإرهـاب، فهي والنظام توأمان، متهمان بتفريخ داعش والقاعدة، وكذلك متهمان برعاية الإرهاب الى اليوم.

الشيخ المتطرف الذي أوصى ذات يوم بتكسير جماجم المتظاهرين السعودي، ونقصد سعد البريك، مندهش وخائف من قانون جستا، يقول: (يطالبون بلاد الإسلام ـ يقصد السعودية فقط ـ بأن تغلق المؤسسات الخيرية، وتحجّم الأنشطة الدعوية، وتعدّل المناهج الدراسية، ثم يهاجمونها بقانون العدالة ضد رعاة الإرهاب). كأن البريك يريد ان يقول بأن الامريكيين لم يكفهم ما فعلوه وأخذوه حتى الآن من تنازلات.

اما الداعية احمد القرني، فكان تعليقه انتهازياً لصالح رؤيته السطحية ضد خصوم التيار الوهابي المتطرف: (الكونغرس يجاهد لإقحامنا في احداث سبتمبر، واعلامنا يجاهد لنشر وتغطية أغاني محمد عبده).

لكن السؤال الذي دار بخلد الإعلاميين، مثل بدر الجعفري، هو: (ماذا اعدت السلطة التشريعية لدينا لمواجهة قانون الكونغرس، وماذا اعدت الحكومة من خطوات لمواجهة تطبيقه؟). هل صحيح ما يقوله البعض بأن قانون جستا هو نسخة مُسعودة من قانون محاسبة العراق الذي قاد الى احتلاله أمريكياً.

أما ماذا فعلت السعودية، فهو التالي:

ضجة إعلامية في تويتر، تأخرت في الصحافة، بلا فائدة.

تعليق الآمـال على خطوة يقوم بها أوباما، رغم أنه استخدم الفيتو ضد الكونغرس بلا فائدة، او بتنسيق مسبق معه.

التعاقد مع شركات علاقات عامة أكثر، ودفع الملايين من الدولارات للدفاع عن السعودية وسجلها الإرهابي.

واخيراً تحصيل تصريحات باهتة من بعض حلفاء الرياض للدفاع عنها.

رأينا تضامناً كلامياً من دول مجلس التعاون مع الرياض، حيث عبرت عن قلقها من قانون الكونغرس؛ ورابطة العالم الاسلامي السعودية اصدرت بيانا حسب الطلب قالت فيه ان القانون يخالف المواثيق الدولية؛ والأردن ـ كثّر خيره

ـ عبّر عن قلقه.

من جهة أخرى، جاء مسؤولون امريكيون سابقون في وفد بدعوة من الرياض لحلبها اكثر، باسم مستشارين ومدافعين، والتقوا بالملك. منهم: دينس روس، مستشار كلينتون سابقاً، وخليل زاد السفير الأمريكي السابق في العراق.

خليل زاد كتب مقالاً في مجلة بوليتكو يدافع فيه عن رؤية محمد بن سلمان، لكنه اكد ان السعودية تدعم التطرف الاسلامي، وانها استخدمته وانها لاتزال تفعل وتدعم جبهة النصرة.

ودينس روس كتب مقالة دفاع عن السعودية بعد أن قبض وقال ان فيها ثورة اصلاحات.

كل هذا لا يصلح البتة.

الدولة السعودية في نهايتها، وهي الى انحلال.

وما قام به آل سعود من جرائم بحق العرب والمسلمين، تدفع ثمنه لحلفائها اليوم.

(وقدمنا الى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءً منثورا).

إيقاف أنشطة الدعاة في الخارج

لأن العالم بمجمله ينظر الى السعودية كمنبع للفكر المتطرف والعنيف.

ولأن الوهابية تكاد تقترب من التجريم في أكثر من بلد عربي وإسلامي وأجنبي، بسبب ممارسات العنف التي يقوم بها أتباعها، وهو ما حدث في فرنسا وغيرها، من اغلاق مساجد وطرد دعاة وهابيين.

ولأنّ أكثر من داعية سعودي مُنع من دخول العواصم العربية والإسلامية والأوروبية، باعتباره ينتمي الى المدرسة الوهابية أولاً، ولأن وجوده يقوّي حركات العنف والراديكالية، كما حصل للشيوخ العريفي والقرني والعودة واضرابهم.

ولأن هؤلاء الدعاة يحملون أجندات سياسية، تلتمس في جوهرها منطق التكفير والعنف والدم، حتى وإن قالوا بأنهم سلميون وأنهم لا يؤمنون بالعنف..

وأيضاً لأن أمثال هؤلاء الدعاة الذين تبعث بهم الرياض للتبشير بالمذهب الوهابي الى كل عواصم العالم ومدنه الكبيرة تقريباً، قد أثبتوا بالتجربة أنهم يزيدون الحساسية والصراع بين المسلمين، وأن خطابهم الديني في أماكن الوعظ الخارجية غير مسؤول، ومتطرف، وعنفي في بعض الأحيان، ما يرتدّ على الحكومة السعودية نفسها التي بعثتهم، وبحيث يشكك في نية ال سعود، وتقصدهم نشر الإرهاب.

وقف أنشطة دعاة الخارج

لماذا؟

بعد ما لاحظته الوزارة من عشوائية وانتشار دعوات موجهة إلى الأئمة والدعاة للمشاركة بأنشطة في بعض المساجد أو المراكز الإسلامية خارج المملكة، وهو ما يتعارض مع العمل المنظم المبني على معايير وضوابط محددة.

فاطمة العوفي

مكة

جدة

قررت وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد وقف كل إجراءات ودعوات ممارسة الأنشطة الدعوية في الخارج من قبل الأئمة والدعاة التابعين لها.

وبحسب معلومات «مكة»، فإن نائب الوزير لشؤون المساجد والدعوة والإرشاد توفيق السديري أصدر أمس تعميما الى منسوبي الوزارة بإيقاف كل أعمال الدعاة في الأنشطة الخارجية. (96)

لهذا كلّه.. اضافة الى حساسية المسلمين المتزايدة من الوهابيين، كأتباع أو كمشايخ، أو كفكر، او كدعاة يُبتعثون من الرياض..

قررت وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، وقف كل إجراءات ودعوات ممارسة الأنشطة الدعوية في الخارج من قبل الأئمة والدعاة التابعين لها، حسب تعميم أصدره توفيق السديري نائب وزير الشؤون الإسلامية لشؤون المساجد والدعوة. والسديري موظف في الأساس في وزارة الداخلية، وينفذ توصياتها.

وجاءت الخطوة السعودية في سياق الدفاع عن النفس، في وقت كانت هناك إدانة من الكونغرس الأمريكي لسياسة الأمراء الداعمة للإرهاب، ولأيديولوجيتهم الوهابية التي تبيّن أنها مصدر الشرور للمسلمين قبل غيرهم.

وكالعادة انقسمت ردود الفعل في السعودية بين مؤيد ومعارض. وحتى المعارضين من التيار السلفي الوهابي الرسمي، تفهّم التكتيكات الحكومية التي غرضها ليس منع نشر الوهابية بقدر ما تستهدف حماية الأيديولوجية الوهابية والنظام السياسي السعودي الذي يحميها ويزكّيها ويفرضها في الداخل ـ رغم أقلية الوهابيين في السعودية ـ كما في الخارج.

الصحفي عبدالله بن بخيت علق بالتالي: (لم ينتشر الإسلام بموظفين اسمهم دعاة، بل بأخلاق المسلمين الشرفاء كالحضارم)، في اشارة الى دور اليمنيين في نشر الإسلام في منطقة جنوب شرق آسيا: (ماليزيا وأندونيسيا). والإعلامية إيمان الحمود رأته قراراً قد تأخّر. وأضافت: (لا ينبغي أن يُستقبل القرار بحساسية. فصورتنا على المحكّ بسبب العشوائية). أكثر من هذا فإن أحمد العواجي توقع أن (يتم حظر السلفية في الخارج بسبب خطاب دعاتها المليء بالكراهية والتكفير والتحريض على العنف)؛ والمحامي الكاتب عبدالرحمن اللاحم اعتبر قرار إيقاف ارسال الدعاة الى الخارج (خطوة مباركة) وبررها: (العالم يضغط علينا بسبب بعض الحمقى المنتسبين لبعض المؤسسات التي ندعمها)؛ ورأى أن يهتم السعوديون بأنفسهم (عليكم أنفسكم).

اللاحم نفسه تمنّى (أن يلحق هذا القرار، قرار آخر بإيقاف أنشطة دعاة الداخل)، فكيف يكون هناك دعاة في مهبط الوحي يدعون المواطنين للإسلام. هدرٌ في الأموال، من اجل لا شيء؛ حسب تعبيره. كذلك توقف الإعلامي أحمد الفراج عند القرار، وخاطب مسؤولي وزارة الشؤون الإسلامية: (ليتكم تلحقون به تنظيم الوعظ بالداخل، وتنظّفون الوعظ من المدمنين والمُفَحِّطين السابقين، الذين شوّهوا صورة الدين بلغتهم المنحطّة). وأما الناشطة سعاد الشمّري فخاطبت المغردين: (اسمعوا صياحهم) وتقصد حركيي السلفية. وتضيف: (كل مسلم هو داعية بأخلاقه. بسْ ذول يَبُونْ دعوات، وناس تبوسْ أيديهم، واحتفالات وعزايم وحريم مسْفار).

وبالطبع، لم يرق قرار وقف أنشطة دعاة الخارج للتيار السلفي ورموزه. لكن بعضهم صمت تماشيا مع طبيعة الموالاة للنظام. واتجه بعض الحركيين السلفيين الوهابيين التكفيريين الى منابرهم الاعلامية يشتمون ويطعنون. ما دفع مصدراً مسؤولاً في وزارة الشؤون الإسلامية الى التراجع. وشرح الأمر هكذا: (لإيضاح الصورة، وإيقاف الشائعات، فالتعميم الصادر ليس إيقافاً للأنشطة الدعوية في الخارج، بل ضبط وترتيب، حتى لا يتم استغلال الأئمة من قبل منظمات او جهات غير نظامية. وعلى هذا فإن الوزارة تُلزم كل داعية يستقبل دعوات للمشاركة في الخارج بالرفع لها ثم الرد بالموافقة او الرفض).

وأضاف المصدر المسؤول: (التعميم يقضي بأن أي داعية داخل او خارج الوزارة، لا يستقبل أو يوافق على أي دعوات تأتي من الخارج للمشاكة في برامج وأنشطة دعوة، إلا بعد الرفع للوزارة).

التعليقات المؤيدة لنشر الدعوة الوهابية في الخارج، ركّزت على أن الدعوة في الخارج تأتي في سياق الحرب على التشيع أو المنافسة معه، وكذلك في سياق نشر الدعوة الصحيحة السلفية الوهابية، مقابل التصوف، ومقابل ضلال الماتريدية والأشعرية، وهم الأغلبية الساحقة من (اهل السنة والجماعة). أي أن المؤيدين لنشر الوهابية عبر دعاتها، لا ينظرون الى الظرف الموضوعي، وما إذا كان هذا النشر يفيد الحكم السعودي واستقراره أم لا، وانعكاسات ذلك على الأيديولوجيا الوهابية المتهمة في الخارج. فالمهم هو ان نشر الوهابية جزء من الحرب السعودية على الخصوم العقديين بنظرهم.

الصحفي الإخواسلفي عبدالله الملحم اعترض على قرار ايقاف انشطة الدعاة السعوديين في الخارج وقال ان ذلك (سيكون خبراً سعيداً لدعاة تشييع السنّة في طول العالم الإسلامي وعرضه). وعموماً كل الإخواسلفيين السعوديين عبروا عن هذا الرأي بمن فيهم سعد الفقيه والمواقع التابعة له.

والشيخ محمد الوشلي الحسني، اعترض هو الآخر على القرار و تألم، وقال ضمناً ان من يتخلّى عن الإسلام (يقصد الدعوة الوهابية) هو الخاسر، وان الدعوة منتصرة.

ووصف فهد اللحياني القرار بالكارثة، وأنه سيصب في مصلحة الصوفية والشيعة والعقائد الفاسدة التي تنتسب لأهل السنة؛ وأضاف بأن نشر الدعوة جزء من الحرب: (نحن في حرب ونحتاج الى نشر عقيدتنا، وليس الى الهرب بأعذار واهية). وبصريح العبارة وكما قال احدهم: (الدور السعودي الدعوي، هو القوة الناعمة التي ظلت عقبة أمام مشاريع الصوفية والروافض، واليوم نحن نحاصر دورنا بأنفسنا).

فالوهابية بهذا المعنى مجرد أداة سياسية، او أداة حرب، وأداة اختراق لتحقيق نفوذ سياسي لآل سعود في البلدان التي تنتشر فيها الوهابية.

وفي كل الأحوال، لن يمضي الوقت طويلا، حتى نرى الوهابية مدانة اسلامياً ومدانة عالمياً، لنشر الإرهاب والتكفير والعنف وخلخلة المجتمعات. ولأن الوهابية لصيقة بآل سعود، فإن الوهابية وآل سعود سيدانان معاً.

القاعة الكبرى.. هكذا كانت

وهكذا أصبحت بعد القصف السعودي

الصواريخ السعودي تقصف القاعة الكبرى بصنعاء

متى تنتهي المجازر السعودية في اليمن؟

يحي مفتي

أخيراً.. اعترفت الرياض بما لا بدّ من الإعتراف به.

اعترفت بأن طائراتها قصفت عمدا القاعة الكبرى في صنعاء حيث كان المعزون مجتمعين بمناسبة وفاة والد وزير الداخلية، واعترفت أنها قتلت وجرحت ما يزيد على سبعمائة شخص، بينهم شخصيات كبرى في إدارة أجهزة الدولة اليمنية.

لو لم تعترف الرياض، فهذا لن يغير من واقع الحال شيئاً.

فالعالم ـ وبينهم حلفاء السعودية ـ تعاطوا مع فاجعة القاعة الكبرى منذ بداية حدوثه على أنه فعلٌ سعودي مدبّر. وأن الرواية السعودية لا يمكن أن تصمد أمام مشهد التفجير والضحايا.

الخبراء الأمنيون قالوا منذ البداية بأن ما جرى لا يظهر أنه تفجير داخلي، وإنما قصف خارجي.

وصور الفيديو التي انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي سجّلت لحظات القصف، المرة تلو الأخرى، لتلاحق المسعفين والجرحى ولتقضي عليهم في أربع غارات متتالية.

الولايات المتحدة، كالشيطان، أعلنت براءتها مما فعلته حليفتها السعودية، وقالت بعد ساعات من القصف بأنها لم توقع على بياض بدعم السعودية في كل الأحوال.

بريطانيا وغيرها كما الإعلام الغربي عامة، أدانوا المذبحة التي ارتكبتها السعودية.

وبان كي مون، قرّع في تصريحات بالغة الدلالة السعودية على جرائمها.

ومثله فعل الأمير زيد بن رعد، المفوض السامي لحقوق الإنسان.

وحدها الرياض التي كانت تتحدث عن مؤامرة داخلية وتصفيات بينية، في الإئتلاف الحاكم في اليمن، بين أنصار الله وحزب المؤتمر، أنتجت تفجيراً قضى على الكثيرين.

نفت الرياض في البداية ان تكون أيٍ من طائراتها قد قصفت. وكررت ذلك مراراً، واستمرت تتحدث عن ذلك لأيام.

وإزاء الضغط الدولي من اجل تحقيق دولي في المجزرة، قالت الرياض انها ستحقق في المجزرة بالتعاون مع اميركا، على غرار تحقيقاتها السابقة في افعالها هي، وليس من طرف خارجي. لكن أحداً لم يستمع لمزاعمها ولا لعرض المجرم بالتحقيق في جرائمه هو، وحتى امريكا لم تشاركها التحقيق.

ثم اعلنت السعودية اخيراً بانها هي من قامت بالجريمة.

لكنها لا تريد ان تتحمل المسؤولية في القتل العمد لابرياء مدنيين وفي وضح النهار. بل وجهت اللوم الى من أعطاها المعلومات الخاطئة، وهم مرة أخرى اليمنيون، الذين يعملون معها، من أتباع عبدربه هادي.

وطفقت الصحف السعودية في اليوم التالي لاعتراف الرياض بمجزرتها لتتحدث عن مؤامرة من جديدة.

مؤامرة تقول فيها أن الحوثيين سربوا معلومات خاطئة ليمنيين يعملون مع السعودية لتقصف القاعة الكبرى ولتقع بالتالي في الخطأ وتحصل على التنديد!

هذه رواية جديدة سعودية. لكنها لا تغير من واقع الأمر شيئاً، ويكاد لا يلتفت اليها أحد.

فالإعتراف بالمجزرة، يحمّل السعودية مسؤوليات.

أولها مسؤولية سياسية؛ وثانية أخلاقية؛ وثالثة مالية كتعويض عن الضحايا، والسعي لعلاج الجرحى.

لكن الرياض الحاقدة على اليمن، والتي تشهد هزيمتها عياناً، رفضت علاج الجرحى خارج اليمن، وأبقت على حصارها لمطاراته وموانئه.

الرياض الحاقدة على اليمن، تعمدت قصف القاعة الكبرى، باحثة عن نصر سريع بقتل قيادات سياسية وعسكرية وأمنية تجمّعوا للعزاء!

على الأقل حين تقتل قيادات كبرى كانت تتوقع حضورها، فإن ذلك سيفتّ في عضد القيادة اليمنية، وسيؤثر ذلك على الأداء في الجبهات

العسكرية التي تفشل فيها الرياض المرة تلو الأخرى.

ماذا جنت الرياض من مجزرتها في اليمن؟

لقد أكّدت الرياض للعالم بأن لا حدود لانتقامها واجرامها. ولو كان لديها قنبلة نووية لألقتها على رؤوس اليمنيين.

نذكر هنا فقط بأن الرياض لا تزال تقصف المدنيين اليمنيين بقنابل عنقودية. تلقيها على منازلهم ومزارعهم واسواقهم، وهو أمرٌ لا يفعله مجرم سوى اسرائيل. بل حتى اسرائيل لم تلق القنابل العنقودية على الأحياء السكنية في حرب تموز ٢٠٠٦.

ثم ان الرياض لم ترتكب مجزرة واحدة في اليمن، بل هناك سلسلة مجازر تقوم بها، حيث دمرت الأسواق والمدارس والمستشفيات وقتلت الآلاف باعترافات الأمم المتحدة، ومؤسسات الإغاثة الدولية.

اعتراف الرياض بمجزرة القاعة الكبرى، اضطراراً، لا يعني ان اليمنيين قد غفروا لها مجازرها الكثيرة الأخرى التي لم تعترف بها. فليس هناك سوى مجرم وقاتل واحد، هو النظام السعودي.

وماذا بعد؟

لقد وحّد اجرام آل سعود اليمنيين ضد حكام آل سعود، وخلق بينهم وبين آل سعود ثارات لن تنطفيء إلا بعد عقود، هذا إن بقي النظام السعودي حياً حينها.

لقد خلق آل سعود فاجعة في كل قبيلة، وفي كل محافظة، وفي كل مديرية، ولم يفرق اجرامهم، بين زيدي وشافعي، ولا بين مؤتمري وحوثي، ولا بين مدني وعسكري.

وبقدر ما يكون هذا مؤلماً للنفس البشرية، إلا أن ما قامت به الرياض غباء استراتيجي حين تستعدي الجميع ضدها، وقد كان معظم اليمنيين أنصارها في يوم ما، وقد قلبتهم الجرائم السعودية الى قنابل موقوته بوجهها، وستحرمها من أي نفوذ مستقبلي، وستكون اليمن أكثر حرصاً على استقلالها من ذي قبل.

الخسارة تأتي أيضاً، للمذهب الوهابي، الذي وجد له مظلة سياسية سعودية تدعمه وتحميه وتنشره في الاراضي اليمنية لعقود.

هذا المذهب صار ممقوتاً في اليمن كآل سعود.

وكما يعود كل شيء الى أصله. عاد الزيود الى زيديتهم، والشوافع الى شافعيتهم، وفقدت الوهابية العنفية الدموية المبررة للقتل والإجرام السعودي ما تبقى لها من مكانة واحترام.

سؤالان ملحّان آخران:

متى توقف السعودية عدوانها على اليمن؟

وهذا يتضمن سؤال: هل مجزرة القاعة الكبرى بصنعاء ستكون آخر المجازر السعودية في اليمن؟

الثابت ان لا نيّة لدى الرياض الآن لإيقاف الحرب. فسلوكها اليومي على الجبهات، يحمل إصراراً على تحقيق منجز ما، ولو كان محدوداً، يمكن توظيفه لاحقاً في المفاوضات.

والثابت أيضاً، ان الدول الغربية لاتزال تصرّ على دعم النظام السعودي بالسلاح، وبيعه ما يريد من الذخيرة، حتى وان تحدثت تلك الدول عن السلم. وخلال الأسابيع الثلاثة الماضية، وبالرغم من هياج الرأي العام الغربي ومنظمات حقوق الإنسان ضد المجازر السعودية في اليمن، إلا ان صفقتين كبيرتين اعلن عنهما للسعودية، الأولى امريكية بنحو ملياري دولار؛ والثانية قيد الدراسة مع بريطانيا يتوقع ان تصل قيمتها الى نحو اربعين مليار جنيه استرليني، اي ما يقرب من ستين مليار دولار امريكي.

والثابت ثالثاً، ان الدول الغربية تبتز الرياض مالياً وسياسياً بحجة حرب اليمن وعدوانها عليه.

فحتى بريطانيا، ولكي تسهل عملية الصفقة الضخمة من السلاح للسعودية، اعلنت عن مشروع لإيقاف اطلاق النار في اليمن تقدمت به للأمم المتحدة ومجلس الأمن. وهذا لا يتقصد بالضرورة ايجاد حل سلمي للقضية اليمنية، بقدر ما تستهدف منه بريطانيا إمضاء صفقة السلاح التي تريدها، بالضغط والإكراه.

ومن جانب السعودية نفسها، فإن حلفاءها اليمنيين (عبدربه هادي) يريدون استمرار الحرب، اذ لا مستقبل سياسي لديهم بدونها، او بالأصح بدون الإنتصار فيها.

والسعودية فوق هذا، لا تتصرف كدولة ذاهبة الى مفاوضات. بل كدولة عدوانية تريد تحقيق نصر بأي ثمن.

ولما أعيتها الحيلة على الجبهات، والقصف بالطيران للمدنيين، وحصلت على حصة من النقد اللاذع دولياً بسبب عدوانها وجرائمها بحق المدنيين.. دعمت اطرافاً مرتبطة بالقاعدة وداعش لتورط الولايات المتحدة مباشرة في الحرب اليمنية.

فالهجوم الذي تعرضت له قطع بحرية امريكية عسكرية في البحر الأحمر، وما تبعه من قصف امريكي، قالت الرياض انه عمل يمني (حوثي)، ولا دليل على ذلك البتة.

ومع تكرار التعرض للسفن الأمريكية، وتأكيد الجانب اليمني على انه لم يقم بأي تعرض للسفن في البحر الأحمر وباب المندب، بدأ البحث عن جهة أخرى تمتلك أسلحة متطورة، ولها غايات تستهدف الولايات المتحدة، فما وجدوا غير داعش.

وهناك انباء، ولنقل تسريبات، تقول بأن السعودية اوعزت الى جماعات يمنية تدعمها بتوفير صواريخ للقاعدة وداعش وتحميلهما مسؤولية الهجوم، في حال انكشف الأمر.

هذا الأمر كله يعني ان طبخة الحل السياسي لم تنضج بعد لدى الرياض، وهي ترخي رأسها امام النقد، وتتجاوب ظاهريا مع مشاريع السلم. لكنها في الواقع مستمرة في حربها: فإما نصر، وإما هزيمة شاملة. لا مكان لأنصاف الحلول.

حتى الحديث اليوم عن حل سلمي قد طبخه وزيرا خارجية بريطانيا وامريكا بحضور ممثل الامم المتحدة، ووزير الخارجية السعودي، لا يعني سوى التغطية على مجزرة صنعاء.

إيقاف العدوان السعودي على اليمن لن يتم إلا بواحد من أمرين، او اثنيهما معاً:

ان تضغط واشنطن على السعودية بشكل جاد، بحيث لا يمكن للأخيرة إلا أن ترضخ. وهذا لم يتم حتى الآن، فالنقد الأمريكي لازال ناعماً، وأمريكا وبريطانيا متورطتان في حرب اليمن والتغطية على عدوان السعودية. وهذا الضغط الناعم، ليس هدفه ايقاف الحرب، بل:

١/ محاولة تبرئة الذات الأمريكية والبريطانية من جرائم آل سعود أمام الرأي العام المحلي والعالمي.

٢/ ابتزاز السعودية سياسياً ومالياً.

أن يحسم اليمنيون الحرب بتوغل في العمق السعودي، وإسقاط مدن كبيرة، مثل نجران وغيرها. في هذه الحالة، يُرجح ان تخضع الرياض مرغمة، ولكنها لن تفعل هذا، قبل ان تصرخ بأن (الروافض اليمنيين يريدون احتلال الحرمين الشريفين)، وقبل ان تحاول تجنيد قوات من باكستان وغيرها للمشاركة في الحرب واستعادة المدن الساقطة.

والى أن يحدث واحدٌ من الأمرين، لا يتوقع ان تكون نهاية الحرب قريبة، إذ ان المشكلة بين السعودية والشعب اليمني، وليست بين يمنيين يتقاتلون على السلطة.

وحتى لو كانت جميع الأطراف اليمنية تقبل بالحل السلمي، فإن الرياض لن تقبل بذلك، فهذا يعني انتهاء دورها في اليمن الى الأبد.

بين الإنفجار والإنفراج

الحرب المتدحرجة بين الرياض وطهران

محمد الأنصاري

لا ينقص الحرب بين طهران والرياض سوى لحظة جنون لتفجيرها، ولن تكون حرباً كلاسيكية بل إن الشحن المتصاعد يجعلها من أشد الحروب ضراوة وتدميراً. كل محاولات التهدئة والوساطات فشلت، وفيما كانت الرياض تصرّ على نبرة التصعيد ضد طهران، كانت الأخيرة تواصل مساعيها للمصالحة والحوار مع الرياض، ولكن بلا طائل. وقائع كثيرة رفعت من مستوى خطر المواجهة المباشرة، لا وتقتصر على الملفات السورية والعراقية واليمنية، وحتى ملف النفط الذي يمثّل نقطة خلافية بين البلدين كان يلعب دوراً تسخينياً، وجاءت مأساة منى في حج العام ١٤٣٧هـ وسقوط المئات من الحجاج الايرانيين لتسكب مزيداً من الزيت على الأزمة المتصاعدة بين طهران والرياض.

توتّر شديد أصاب علاقات البلدين على خلفية إعدام رجل الدين الشيعي البارز الشيخ نمر النمر في ٢ يناير ٢٠١٦، وما تلى ذلك من ردود فعل في الشارع الايراني أفضى إلى عملية تخريب للسفارة والقنصلية السعودية في طهران ومشهد وانتهت الى قطع العلاقات بين البلدين في خطوة وصفت بأنها رد فعل مبالغ من الجانب السعودي ومتعمّد، الأمر الذي قرّب فرص المواجهة المباشرة بين البلدين.

مبادرات عمانية وكويتية وحتى قطرية وأخيراً تركية لم توصل حتى الآن الى نتيجة حاسمة، برغم من أن الرياض وجدت نفسها في منتصف الطريق، فلا هي قادرة على التراجع ولا السير الى الأمام، إذ لابد من حل.

كان شهر سبتمبر الماضي حافلاً بعناصر التفجّر وزاد من فرص المواجهة بين ايران والمملكة السعودية، ويمكن رصدها على النحو التالي:

ـ في الجانب الإيراني، تمثّل مقالة محمد جواد ظريف، وزير الخارجية، في صحيفة (نيويورك تايمز) في ١٣ سبتمبر الماضي عنصر تفجير لافت. المقالة التي حملت عنوان «لنخلص العالم من الوهابية»، تناول التحوّلات التي شهدتها الوهابية، وتحدث عن تغيّر أوجه «الوهابية المتشددة» منذ احداث الحادي عشر من سبتمبر، لكنه أكّد ما بات معلوماً بأن الوهابية هي التي تستمد منها القاعدة وداعش فكرها.

ولفت ظريف الى مساعي سعودية بهدف إقناع حلفائها الغربيين بدعم تكتيكاتها «القصيرة الأمد» بناء على «الفرضية الخاطئة» التي تقول بأن إدخال العالم العربي في المزيد من الفوضى سيؤدّي بشكل ما إلى الحاق الضرر بإيران. و قال ان «الفكرة الخيالية» التي ترى بأن عدم الإستقرار في المنطقة سيساعد على احتواء إيران و أن الخصام السني الشيعي يؤجج الصراعات تتناقض والواقع، إذ إن أسوأ أعمال العنف تعود الى ما يقوم به الوهابيون ضد أبناء الطائفة السنية.

وجادل ظريف بأن أكثر المتضررين من تصدير «عقيدة الكراهية»، أي الوهابية هم السنّة العرب، برغم من كون المتطرفين «بدعم رعاتهم الأثرياء» استهدفوا المسيحيين واليهود والايزيديين والشيعة وغيرهم. وعليه، فإن المنافسة بين الوهابية والاسلام بصورة عامة ستكون لها تداعيات أكبر على المنطقة، وليس النزاع الطائفي «المفترض» بين السنة والشيعة. وعدّ ظريف الاجتياح الاميركي للعراق عام ٢٠٠٣ عامل تفجير للقتال الذي يدور اليوم، ولكن المسبب الأساس لهذا العنف هو الفكر المتطرّف الذي روجت له السعودية.

ورأى ظريف بأن «أمراء الرياض» سعوا جاهدين الى إحياء أيام حكم صدام في العراق، حيث قام «طاغية» بالتصدي لما يسمي التهديد الايراني مع «دعم مادي من نظراء عرب ومن غرب ساذج». وطالب حكّام السعودية بقبول حقيقة أن أيام صدام قد ولّت، وأن تقبّل هذا الواقع سيكون أفضل لجميع الاطراف. وتحدّث عن حقائق جديدة في المنطقة يمكن ان تتسع للسعودية حتى في حال اختار السعوديون نهجاً مختلفاً.

وأعاد ظريف ما تناوله باحثون ومسؤولون أميركيون، بمن فيهم سفير الولايات المتحدة في كوستاريكا، عن حجم الاموال التي تنفقها السعودية على نشر الوهابية في العالم، وقال بأن الرياض أنفقت عشرات المليارات من الدولارات خلال العقود الثلاث الماضية من أجل تصدير الوهابية عبر المساجد و المدارس المنتشرة حول العالم، ربط ذلك بما أحدثته الوهابية من إشعال الفوضى من آسيا الى أفريقيا الى أوروبا وأميركا الشمالية والجنوبية.

وأكّد ظريف على التأثير المدمّر للوهابية على الرغم من أنها استقطبت نسبة قليلة جداً من المسلمين، وقال ان كل الجماعات الارهابية تقريباً التي تستغل إسم الاسلام - من القاعدة و اتباعها في سوريا الى بوكو حرام في نيجيريا - وجدت في الوهابية مصدر الهام لها. ولفت الى أن السعوديين نجحوا حتى الآن بجعل حلفائهم يتماشون مع خطواتهم الخاطئة في أماكن مثل سوريا واليمن من خلال التركيز على «الورقة الايرانية» (التهديد الايراني المفترض)، وجزم بأن ذلك سيتغير مع تنامي الإدراك بأن رعاية الرياض للتطرف تتناقض وزعمها بأنها قوة من أجل الاستقرار. وطالب العالم بعدم التزام موقف المتفرج فيما يستهدف الوهابيون ليس فقط المسيحيين واليهود والشيعة، بل أيضاً السنة. وشدّد على وجود خطر تقويض «جيوب الإستقرار القليلة المتبقية» في الشرق الاوسط بسبب النزاع الحاصل بين الوهابية والاسلام السني.

قرار الحرب السعودية على إيران لن يكون منفرداً، بل لابد من موافقة وغطاء أميركيين غير متوفرتين حالياً، ولم يبق سوى خيار الجنون

ظريف صعّد من نبرة خطابه ونقل المعركة مع السعودية الى المحافل الدولية، وأكّد على ضرورة العمل المنسّق في الأمم المتحدة لقطع التمويل عن إيديولوجيات الكراهية والتطرف، وكذلك على ضرورة وجود استعداد لدى

المجتمع الدولي للتحقيق في قنوات تمويل وتسليح الجماعات المتطرّفة. وضع ظريف ذلك في سياق المبادرة التي أطلقها الرئيس الايراني حسن روحاني عام ٢٠١٣ تحت مسمى «عالم التطرف الدموي»، داعياً الامم المتحدة الى اعتماد المبادرة لناحية تعزيز الحوار بين الأديان و الطوائف المختلفة بغية التصدي للفكر المتطرف «الخطير الذي يعود الى العصور الوسطى»، حسب قوله.

وواصل ظريف نقده للوهابية، ورأى أن الهجمات التي وقعت في نيس وباريس وبروكسل يجب أن تقنع الغرب بأنه لا يمكن تجاهل تهديد الوهابية، داعياً المجتمع الدولي إلى تبني إجراءات ملموسة ضد التطرف وعدم الاكتفاء بالتعبير عن غضبه و تعازيه.

ولم يغلق ظريف الباب في وجه خصومه، بل دعا لأن تكون السعودية جزءاً من الحل «على الرغم من أن الكثير من أعمال العنف التي تُرتكب باسم الاسلام تعود الى الوهابية»، حسب قوله. وطالب حكام الرياض بوقف خطاب اللوم والخوف والإنضمام الى بقية الدول من أجل التخلص من الإرهاب والعنف الذي «يهدّدنا جميعاً».

مقالة ظريف لم تمرّ بهدوء، فالمضمون الانفجاري فيها دفع فريق الاعلام الرسمي قبل الفريق السياسي للرد.

ولكن الأبرز من ردود الفعل صدر في اليوم التالي، أي ١٤ سبتمبر، من أمير مكة خالد الفيصل الذي تحدّث بلغة الحرب بما نصّه: «إذا كانوا يجهزون لنا جيشاً لغزونا، فنحن لسنا لقمة سائغة حتى يجهّز لنا من أراد ويحاربنا متى ما أراد، نحن بعون الله وتوفيقه سوف نردع كل معتد، ولن نتوانى أبداً عن حماية هذه الأراضي المقدسة وبلادنا العزيزة».

هناك من تجاوز سؤال الحرب وحقيقة وقوعها، وانتقل للحديث عن تفاصيل الاستعدادات لدى كل طرف، بل وضعت مواقف الطرفين على أنها جزء من خطاب الحرب الوشيكة.

موقع (Global Firepower) لعام ٢٠١٦ يعتمد خاصية المقارنة بين القدرات العسكرية بين بلدين، إلى جانب تصنيفه الدول عسكرياً اعتماداً على ٥٠ عامل يشمل السكّان والدخل وعدد القطع العسكرية الجوية والبرية والبحرية وأعداد الجيوش وغيرها. وفي المقارنة بين ايران والسعودية، يصنّف الموقع ايران في مرتبة ٢١، بينما تحتل المملكة السعودية مرتبة ٢٤ من أصل ١٢٦ دولة في العالم تتصدّرها من حيث القوة: الولايات المتحدة ثم روسيا وتالياً الصين والهند.

http://www.globalfirepower.com/countries-listing.asp

إن اعتماد الرياض على الدعم الأميركي العسكري والاستخباري وحتى السياسي قد يشكّل عاملاً مهماً في القرار العسكري السعودي. ولا شك أن إقرار قانون جاستا من قبل الكونغرس (الشيوخ والنواب) سوف يدفع الرياض لإعادة حساباتها في أي حرب قد تفكّر في شنّها ضد إيران، للتعويض عن فارق النقص في القوة بينهما. ما تجدر الإشارة إليه، أن هناك مجموعات داخل الكونغرس تعمل منذ شهور على سن تشريع يحد من بيع الأسلحة للسعودية في سياق الضغط عليها لابتزازها مالياً وسياسياً، وفي الوقت نفسه كبح جماح نزوعها نحو الدخول في حروب لا تحظى بقبول واشنطن.

لا ريب أن القرار العسكري السعودي يتوقف بدرجة أساسية على الغطاء الأميركي، إذ لايمكن الرياض التعويل على شن حرب بقرار منفرد، وبفعل القرارات الأميركية المتعاقبة بات من الصعوبة على السعودية الوثوق بالحماية الاميركية. واشنطن ليست ضد الحرب على ايران ولكن تريدها حرباً مضمونة وبشروطها، ولأنها غير واثقة من الخروج منها بسلام فضلاً عن مكاسب فهي لا تسعى إليها ولا تقبل حتى مجرد الاستدراج السعودي، فواشنطن لا تزال تراهن على الاختراق الناعم في الفضاء الايراني الاجتماعي والثقافي، وتنأى عن التورّط في مغامرة عسكرية غير مأمونة العواقب.

إن التفوق النوعي لسلاح الجو الحربي السعودي والذي يمكنه إلحاق أضرار فادحة بالمنشآت الإيرانية المدنية والعسكرية وحتى النووية وتعطيل دور الطائرات الايرانية القديمة، لايقلل من قدرة إيران على تعويض الفارق في الجو عبر تصنيع ترسانة من الصواريخ الباليستية التي يمكن أن تطال كل أجزاء المملكة السعودية وتحدث دماراً هائلاً وكبيراً للمنشآت الحيوية السعودية وهي في متناول الصواريخ الباليستية المتوسطة.

حدّة الاستقطاب السياسي والمذهبي بين ايران والسعودية تجعل إمكانية حشد الأنصار والمقاتلين أمراً متوقعاً بل وحتمياً، الأمر الذي سوف يحيل منطقة الخليج والجزيرة العربية الى مسرح عمليات مفتوحة، أي تهديد الاستقرار وتعميم الفوضى المدمّرة..وكما في تجارب العراق وسوريا واليمن حيث مشاركة التشكيلات العسكرية غير النظامية في الحرب، فإن أي مواجهة عسكرية بين ايران والسعودية سوف تجعل نطاق الحرب أوسع مما نتخيل، وإن السيطرة عليها سوف يكون مستحيلاً حتى لو اجتمعت الدول الكبرى.

بالنسبة للسعودية، فإن الحرب قد بدأت، وأخذ شكلاً اقتصادياً منذ عام ٢٠١٤ حين قررت تخفيض أسعار البترول من جانب واحد بهدف الإضرار بالاقتصاد الايراني، وأخذت شكلاً إعلامياً تصعيدياً منذ اعلان الحرب على اليمن في ٢٦ مارس ٢٠١٥، وأخذت شكلاً أمنياً بحضور الأمير تركي الفيصل في مؤتمر المعارضة الإيرانية الممثلة في مجاهدي خلق في باريس في يوليو الماضي ودعوته بصورة علنية بإسقاط النظام في ايران، وتبع ذلك تحريك

مناورات درع الخليج ١: رسالة سعودية لإيران

مجموعات مسلّحة كردية وبلوشية وأهوازية لإحداث اضطرابات داخل ايران. وبرغم من أن مثل هذه التدابير وضعت بأنها عودة سعودية الى حرب النيابة لعدم قدرتها على شن حرب، ولكن حين توضع إلى جانب أشكال أخرى من المواجهة نصبح أمام حرب متدحرجة.

كثافة الصفقات التسليحية التي لجأت اليها الرياض في الآونة الأخيرة ليست مفصولة عن أجواء الحرب بينها وبين طهران، وتندرج في سياق اللحاق وراء تعديل ميزان القوة العسكرية الذي لا يزال يميل لصالح إيران. وبرغم من حديث الرياض عن مشروع التصنيع العسكري في الداخل الا أن احتمالات تنفيذه لا تزال بعيدة، بل إن الغرب المستفيد من بيع السلاح للدول النفطية لن يشجّع مثل هذه المشاريع التي تضرّ بمستقبل صناعته العسكرية. ولا شك أن الغرب هو المستفيد الأول من تأزم العلاقات بين طهران والرياض، ويجني من وراء ذلك أموالاً طائلة عبر إبرام صفقات التسلّح الضخمة.

في كل الإحوال، إن قدرة البلدين على تفادي الإنزلاق نحو المواجهة المباشرة تضعف بصورة تدريجية. فالخصومة بين ايران والسعودية تتصاعد بثبات وتنتقل من حرب النيابة الى مواجهة عسكرية مباشرة. وبرغم من أن الطرفين لا يرغبان في مواجهة شاملة، فإنهما على ما يبدو عاجزان عن التحكّم في مسار يقود الى نزاع عسكري متقطع أو يحول دون حرب مفتوحة.

ويمكن وضع مناورات «درع الخليج ١» الذي بدأته السعودية في ٤ أكتوبر الجاري في سياق التصعيد العسكري. وهذا ما عبّرت عنه بحرية الحرس الثوري الايراني في بيانها في ٥ أكتوبر بتحذير القطع البحرية السعودية المشاركة في المناورات من الاقتراب من المياه الإقليمية. وقال البيان بأن المناورات «تهدف إلى خلق التوتر وتقويض الأمن المستديم في الخليج». وأكّد البيان بأن الحرس الثوري والجيش الايرانيين «على أتم الجهوزية والاستعداد للحفاظ على الأمن في

الخليج ومضيق هرمز وسترد بشكل مناسب وفوري على أي تحرك وسعي لزعزعة الأمن والاستقرار».

إذاً، ليس هناك ما يمكن التعامل معه بمعزل عن أزمة آخذة في التفاقم بين البلدين، وإن أي خطأ من أي طرف قد يؤول الى اشعال حرب إقليمية. المؤشر المقلق حالياً لدى كلا الطرفين هو الرغبة في تجاوز الخطوط الحمراء لدى الآخر. فقد قامت السعودية برعاية المعارضة الايرانية بصورة علنية، وباتت الاجتماعات تعقد في جنيف وباريس ولندن بين السفراء السعوديين وقادة مجاهدي خلق دون تحفّظ. وقد كشفت المخابرات الايرانية أكثر من مجموعة مسلّحة وخلايا أمنية تعمل لحساب السعودية. في المقابل، تقدّم ايران كل أشكال الدعم الممكنة لحركة أنصار الله في اليمن في الحرب التي يقودها التحالف العربي بقيادة السعودية.

وعلى أفق واسع، إن نزاعات النيابة المتصاعدة في سوريا واليمن، وعلى مستوى أقل في البحرين والعراق ـ تسارعت مصحوبة بلغة مذهبية حادة بشكل متزايد، وخلقت مساحة لدورة التصعيد التي قد تفضي في لحظة حرجة الى فقدان السيطرة.

في مطلع الشهر الفائت، سبتمبر، شن قائد الثورة الايرانية علي خامنائي هجوماً غير مسبوق على المملكة السعودية بنعته أسرة آل سعود بأنها أشرار صغار حقراء في خدمة الشيطان الأكبر، أي الولايات المتحدة.

وأعقب ذلك كلام غير مسبوق أيضاً للمفتي الشيخ عبد العزيز آل الشيخ مستخدماً لغة ذات طبيعة عنصرية بوصفه الايرانيين بـ «المجوس»، وتوصيمه الشعب الإيراني بأسره بالكفر.

خلفية الحرب الكلامية كانت حاضرة، فقد جاء هجوم الخامنائي عقب مرور قرابة العام على مقتل ٤٦٤ حاج إيراني في منى، وعقب إعدام الرمز الديني والسياسي الشيعي الشيخ نمر النمر في ٢ يناير ٢٠١٦، وإن شئنا العودة الى حوادث ١٩٨٧ حين لقى نحو ٣٠٠ حاج إيراني مصرعهم على يد قوات أمنية سعودية بلباس مدني.

يبقى أن التنافس الإقليمي بين البلدين تمثّل العنوان الكبير للتوتر في علاقاتهما. لابد من الإشارة الى أن الخصومة بين الرياض وطهران قديمة وتعود الى انتصار الثورة الايرانية وقيام نظام إسلامي، ولكن التنافس لم يظهر حينذاك بسبب انخراط ايران في حرب مع العراق بأموال سعودية وخليجية ودعم أميركي. ولكن بعد سقوط نظام صدام حسين في ٢٠٠٣ وما بعدها من تحوّلات سمحت لإيران بالعودة الى المنطقة ومراكمة نفوذ بارز وشعرت السعودية بأنها ليست اللاعب الوحيد في المنطقة وعليها القبول بمنافس جديد له نفوذ واسع وإن لم يكن له وجود مباشر. وكانت خسارة العراق بالنسبة للسعودية الأكبر، وهي التي كانت تراهن، بحسب تصريح سابق لوزير الخارجية السعودي السابق سعود الفيصل، أن تتقاسم كعكة العراق مع الولايات المتحدة. ولكن النتيجة كانت مخيّبة، فقد دخلت ايران على الخط وبدأت تحقق نفوذاً لها في العراق، ونجحت في أن تكون رقماً صعباً، وهذا ما دفع السعودية الى تمويل الجماعات المسلّحة لتخريب العملية السياسية في العراق.

أهمية العامل المذهبي تفي توتير العلاقة بين الرياض وطهران ضئيلة، وإنْ جرى استغلاله في التعبئة السياسية للحصول على مكاسب وتمديد مواقع النفوذ

الى جانب العراق، تحوّلت إيران الى لاعب رئيس في المعادلة اللبنانية وإن بطريق غير مباشر عبر حليفها القوي، أي حزب الله، وبالتالي منعت السعودية من التفرّد في القرار اللبناني. وحتى مع انشغال سوريا في الازمة الداخلية، فإن ايران عوّضت الغياب السوري وحافظت على التوازن داخل الساحة اللبنانية. بصورة إجمالية، فإن النفوذ الايراني يطاول كل زوايا المنطقة، ويجعل من ايران القوة المهيمنة في الشرق الأوسط. ولا غرابة في عدم كف واشنطن محاولاتها في التواصل مع طهران من أجل التوصّل الى تفاهمات حول ملفات المنطقة.

إن إضافة أهمية كبيرة للعامل المذهبي بوصفه عامل التوتير الأقوي قد لا يكون صحيحاً، وإن جرى استغلاله في التحشيد والتعبئة والاستقطاب، فقد يكون عاملاً مضللاً، بالنظر الى أن ايران والسعودية دولتان ناضجتان وعاقلتان وأنهما يوصغان وينفذان سياسة خارجية تقوم على المصالح القومية وليس على الاعتبارات الخاصة، المذهبية أو الفئوية. فالمذهبية، أو أي شكل من أشكال الهوية، تكتسب أهميتها طالما انها تتواشج مع المصلحة الوطنية ويمكن توظيفها في تحقيق أهداف جيوسياسية معقولة.

مناورات ايرانية: رسالة الى أمريكا!

ما يشدّد التصعيد الخطير اليوم ليس النزاع المذهبي المتصاعد في المنطقة، أو حتى اليد العليا لإيران في حروب النيابة في سوريا والمن، ولكنه الإدراك السعودي للتحوّل الحاسم في ميزان القوى الاقليمية.

فهناك أدلة لدى الرياض لتأكيد هذا المنحى من الصراع. ولعل الأكثر أهمية هو الانسحاب الأميركي التدريجي من المنطقة والتنامي الثابت للثقة بالنفس الإيرانية في منطقة الخليج، كما ظهر في مشهد الحجز المذل لعدد من ضباط البحرية الأميركية في يناير الماضي، وكذلك الاستعراضات العسكرية الضخمة التي جرت مؤخراً في الذكرة الـ ٣٦ لبداية الحرب العراقية الايرانية..

ومن أجل إعاقة مسار التطوّرات الاستراتيجية، فإن الملك سلمان تبنى سياسة عدوانية بهدف احتواء النفوذ الإيراني، وكان السلوك السعودي يهدف إلى زعزعة استقرار الأمن القومي الايراني من خلال دعم المعارضين والجماعات المسلّحة الايرانية. لقد نبّه مسؤولون إيرانيون مثل رئيس الحرس الثوري الأسبق محسن رضائي ووزير الخارجية محمد جواد ظريف من خطورة الوضع وأن تصرّفات السعودية تهدف الى اشعال الحرب. صحيح ان حاصل جمع العوامل الاستراتيجية والعسكرية تميل الى غير صالح المواجهة المباشرة، ولأن الولايات المتحدة وهي القوة العسكرية الأكبر في الخليج ليست في وارد خوض حروب خارجية مهما بلغت مستويات التوتّر في العالم، وبالتالي فإنها سوف تبادر الى احتواء أي نزاع محتمل بين طهران والرياض، خصوصاً إذا ما تطلب توفير ضمانات لتدفق النفط عبر مضيق هرمز. العامل الآخر، إن عدم وجود حدود بريّة بين ايران والسعودية يصعّب من احتمالية وقوع نزاع مسلّح مباشر وبالتالي فإن التعويل سوف يقتصر على القوتين الجوية والبحرية والصاروخية، وهناك يبدو التوازن واضحاً، فإذا كانت السعودية متفوقة في الجو فإن ايران متفوقة بمراحل كثيرة في البحر، إضافة الى اعتماد الأخيرة على الصواريخ الباليستية القادرة على ردع الهجمات الجوية السعودية على منشآتها الحيوية.

وفيما يتصاعد التوتّر بين البلدين، فإن الراجح هو وقوع مواجهات متقطّعة والتي قد تستمر لسنوات وربما أكثر، إلى أن يتشكّل المشهد الإستراتيجي والأمني الجديد في المنطقة.

المحيسني الفصيح.. أبكم سعودياً وإسرائيلياً!

سعدالدين منصوري

«نعم نحن إرهابيون».. صرخة أطلقها القاضي الشرعي العام لـ «جيش الفتح» الشيخ الوهابي السعودي عبد الله المحيسني، القادم من بريدة في نجد، وسط الجزيرة العربية، والمتخرّج في جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض في الفقه المقارن، وكان يفترض استكماله مرحلة الدكتوراه في جامعة أم القرى بمكة قبل أن يغادر البلاد في أكتوبر ٢٠١٣ للعب دور الوسيط بين «داعش» و«جبهة النصرة» ولكن وساطته فشلت وكان يميل الى الأخيرة. اقتصرت وظيفته في البداية على القضاء بين المتخاصمين أفراداً أو فصائل، ولكن بسبب الاستقطاب بين الجماعات المسلّحة، قرر الالتحاق بفصيل «أحرار الشام»، وأصبح القاضي الشرعي فيه ومقاتلاً بارزاً في صفوفه.

ما يلفت الانتباه، أن المحيسني الذي كان يتولى إمامة جامع عمر بن الخطاب في بريدة بالقصيم، وسط الجزيرة العربية، بقي متمسّكاً بالبيعة للملك عبد الله بن عبد العزيز، وعبّر عن ذلك في أكثر من تغريدة يخاطبه فيها ويناصحه من باب مناصحة العلماء للأمراء.

ويروي المحيسني سيرته القتالية قبل الهجرة الكاملة الى بلاد الشام بقوله: «فطفقت أتردد على الشام للجهاد والدعم فيسر الله دعم إخواننا في جبهة النصرة وأحرار الشام وذلك في بداية الجهاد..» ويضيف «كما عملت على الجهاد بالمال بجمع التبرعات للإغاثة والسلاح فبدأ التضييق يزداد وتم أخذ قرابة خمس تعهدات من قبل المباحث بعدم الجمع وقد آليت على نفسي أن لا أخذل الجهاد وأهله ماحييت..».

ولا يخفي المحيسني ومحمد العريفي ما بينهما من تناغم وانسجام، فالرسائل الإيحائية المتبادلة تعكسها الهاشتاغات على تويتر مثل «حلب تحترق» الذي صكّه العريفي والتي يعدّها المحيسني وقوفاً مع من يصفهم «المجاهدين» ويقابله المحيسني بوعد بأن قتاله وأتباعه في حلب وبلاد الشام هو للدفاع عن أهل الخليج..!

المحيسني الذي نجا من أكثر من مرة من الموت في ساحات القتال في بلاد الشام، بدا حذراً للغاية في التعامل مع سؤالي البيعة لآل سعود والتعاون مع الكيان الاسرائيلي.

في مقابلة مع صحيفة «الأخبار» اللبنانية التي نشرت في ٢١ سبتمبر الماضي، وضع المحيسني ضوابط صارمة لنوع الأسئلة التي سوف يجيب عنها. كان على استعداد أن يتناول كل شؤون خصومه ولاسيما ايران والنظام السوري وحزب الله وحتى الشيعة مجتمعاً وعقيدة. ولكن في المقابل بدا منحازاً للنظام التركي كما يظهر في موقفه الرافض للإنقلاب، ورفض الإجابة عن سؤال حول الدور السعودي والقطري في سوريا، كما رفض أن يبدي رأيه في قتال السعوديين في اليمن.. فشجاعته هنا تقصر عن الإجابة عن أسئلة تتطلب شجاعة من نوع خاص، تلك التي تنطوي على إدانة وتجريم للذات، للرعاة، للحلفاء.

لم يقبل المحيسني الاسئلة المباشرة، بل طلب المكتب المسؤول عن تنسيق لقاءات المحسني الصحافية الإطلاع على نوع الأسئلة وإقرار ما يشاء منها ورفض ما يشاء.. المفاجأة كانت أن كل الاسئلة التي تتعلق بالمملكة السعودية وتحديداً مسألة بيعة الملك عبد الله أو علاقة والده الشيخ محمد بن سلميان المحيسني بالملك فكانت مرفوضة تماماً. فلم يشأ المحيسني إبداء أي رأي يشم منه رائحة سلبية بحق آل سعود، وكأنه يخفي اتفاقاً سريّاً بينه وبين آل سعود، أو الجهة التي تمسك بملف سوريا والمقاتلين السعوديين فيها بهذا الشأن.

المفاجأة الأخرى، أن من بين الأسئلة المحذوفة كان التالي: «كُثُر يأخذون عليكم أنكم تسيطرون على جبهة محاذية للعدو الإسرائيلي، لكنكم لم تُطلقوا طلقة ضدهم... لم تفتحوا معركة... وتسمحون لجرحاكم بالتطبّب في الداخل الإسرائيلي.. ماذا تقولون؟».

يعلّق رضوان مرتضى، الصحافي الذي أجرى المقابلة مع المحيسني قائلاً: «حُذِف هذا السؤال أيضاً، رغم أنّ الجهاديين يجيبون عادة على هذا السؤال بنفي تلقيهم عناية طبية من الإسرائيليين». أما عدم بدء اسرائيل القتال، فيردون عليه بمقولة أنّ «العدو الصائل أولى». أي أنّ هناك عدوا يهاجمنا اليوم ويتمثّل بالجيش السوري وحلفه، فلماذا نستعجل بفتح جبهة مؤجلة؟».

واشنطن شريكة بجرائم الحرب في اليمن

فيما يحاول اليمنيون لملمة آثار الجريمة الارهابية التي اقترفها الطيران السعودي في الثامن من أكتوبر الجاري بالاعتداء على صالة للعزاء ذهب ضحيتها ما يقرب من ٥٠٠ شخص بين شهيد وجريح، يعاد طرح السؤال مجدّداً عن ضلوع الولايات المتحدة في جرائم آل سعود.

الباحثة كرستينا لين كتبت مقالة في في (آسيا تايمز) في ٤ أكتوبر الجاري تحدّثت فيها عن موافقة الكونغرس على صفقة بيع السلاح الى السعودية التي تبلغ قيمتها ١,١٥ مليار دولار. ولفتت الى ان أعضاء في الكونغرس حاولوا تعطيل هذه الصفقة من خلال طرح مشروع قرار بمنع إبرامها، الا أن مجلس الشيوخ الاميركي رفض هذا المشروع بنسبة ٧١ صوتاً مقابل ٢٧.

الكاتبة نبهت الى أن أعضاء مجلس الشيوخ الذين وافقوا على صفقة التسلح ربما لا يفهمون بشكل كامل الخطوة التي أيّدوها وقد لا يعرفون حتى الموقع الجغرافي لليمن. وشرحت بأن بعض أعضاء مجلس الشيوخ مثل السيناتورين الجمهوريين بوب كوركر وجون ماكين، اللذين أيدا صفقة التسلح، قالوا أن جماعة انصارالله قد تسيطر على مضيق هرمز «اذا سيطرت على كامل اليمن». وهنا لفتت الكاتبة الى أن مضيق هرمز يفصل بين إيران وعمان وليس اليمن.

وأضافت الكاتبة بأن سياسات البيت الابيض والكونغرس لها تداعيات انسانية سلبية. وتابعت بأن وسائل اعلام اميركية كانت قد نقلت مؤخراً عن متحدث باسم القيادة الوسطى الاميركية ان الناقلات الاميركية تقوم بإعادة تزويد الطائرات الحربية السعودية بالوقود بغض النظر عن الهدف الذي تقوم تلك الطائرات بضربه (سواء كان مدرسة او مستشفى او منطقة سكنية او هدف عسكري).

وعليه نبهت الكاتبة الى أن القيام ببيع أسلحة الى طرف مسؤول عن ارتكاب الجرائم يعد جريمة بحد ذاتها. بالتالي فإن على ادارة اوباما ان تنظر بما وصفته «خطورة دورها بتمكين ودعم جرائم الحرب السعودية في اليمن". الكاتبة اشارت أيضاً الى أن الشعب اليمني يعتبر أن حملة القصف التي يتعرض لها هي حرب أميركية عليه وليست حربا سعودية، محذّرة من أن ذلك يخلق أعداء جدد لاميركا، التي يبدو أنها «تنازلت عن شرعيتها الاخلاقية» و «لم تعد مؤهّلة لتكون زعيمة العالم الحر».

جاستا يدين آل سعود بالإرهاب ويهيء نهب استثماراتهم وربما انهاء دولتهم

السعودية غير المستقرة

جاستا.. تخريب بيئة الاستثمار

هيثم الخياط

إن أول ضربة قاصمة يوجّهها قانون جاستا (العدالة ضد رعاة الارهاب) هو تخريب بيئة الاستثمار في المملكة السعودية. إذ لا يمكن تخيّل إقدام شركات أجنبية كبرى على الاستثمار في بلد باتت ثروته بل ومقدّراته جميعاً تحت رحمة العقوبات المالية من دولة عظمى أو من مؤسسة دولية خاضعة لإرادة دولة أو دول عظمى.

فما هو الحل؟

الحل المباشر وغير الموارب أن قانون جاستا يحرم السعودية من تنويع خياراتها الاستثمارية ويجعلها مرتهنة بصورة كاملة للولايات المتحدة. بمعنى آخر، أن قانون جاستا يملي على النظام السعودي استثمار مداخيله النفطية في الأسواق الأميركية إن أراد ضمان استقراره ووحدته ومصيرته. وبالتالي، فإن الخطورة في جاستا ليس في تطبيقه وإنما في أصل صدوره والتلويح به، وسوف يبقى سيفاً مسلطاً على رقاب آل سعود الى مدى الحياة. لاشك أن محاولات البحث عن مستثمرين آخرين صينيين ويابانيين وهنود وروس وحتى أوروبيين لإدماجهم في مشروع «رؤية السعودية ٢٠٣٠» تصبح عبثية بعد صدور قانون جاستا..

إن السعودية دخلت بعد قرار الكونغرس في مرحلة المجهول، ولربما أول انعكاس لذلك هو الهاوية التي وقع فيها الريال السعودي بعد التصويت على جاستا. ما هو جدير بالإنتباه أن الأوضاع الجديدة يجعل المملكة السعودية في مهب تقلّبات سياسية واقتصادية وأمنية. يدفع رد الفعل الإنفعالي بعض المتحلّقين حول الطبقة الحاكمة للدعوة الى مراجعة العلاقة مع واشنطن، وهناك من يشجّع على تطبيق مبدأ «المعاملة بالمثل»، بحسب الكاتب جميل الذيابي في صحيفة (عكاظ)، ويذهب آخرون للقول بأن « المملكة لديها ترسانة من الوسائل تكفل لها ردّ الفعل المناسب ضد هذا القانون من ضمنها تجميد الاتصالات الرسمية، وسحب مليارات الدولارات من الاقتصاد الأميركي وإقناع أشقائها في مجلس التعاون الخليجي بالحذو حذوها واتباع سياستها التي قد تشمل تجميد التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والتعاون الاقتصادي والاستثمار والسماح للقوات المسلحة الأميركية باستخدام قواعد المنطقة العسكرية»، كما جاء في تقرير وكالة الاسوشيتدبرس في ٢٨ سبتمبر.

عبد الرحمن الراشد، من بين قلّة نادرة إن وجدت، من قارب بهدوء الخلاف الأميركي السعودي عقب قرار الكونغرس، وانتقد الناصحين بتوتير العلاقة بين واشنطن والرياض، وعوّل على «رصيد الحكمة والتروي» لدى الرياض في التعامل مع الأزمات التي شهدتها العلاقة مع واشنطن، واستبعد أن «تفرّط السعودية في علاقتها مع الولايات المتحدة لأسباب كثيرة، إستراتيجية وتاريخية». ولم يغفل، في الوقت ذاته، إقحام إيران وسط الأزمة السعودية الاميركية، على أساس أن إيران «تعمل على تخريب العلاقة بين الدولتين»، وألحق بها زعيم القاعدة السابق «أسامة بن لادن» الذي خطط ذات مرحلة لإرسال الارهابيين لتنفيذ تلك الهجمات على نيويورك وواشنطن «لتقويض العلاقة السعودية الأمريكية».

مهما تكن الأسباب والخلفيات، فإن الراشد مؤمن بقوة بأن خيارات الرياض في العلاقات الاستراتيجية محدودة للغاية، وعلّق ذات مقالة على جولة سلمان الآسيوية، حين كان ولياً للعهد، مستبعداً إمكانية تعويض الصين بالولايات المتحدة حين يجري الحديث عن بناء تحالف استراتيجي، وكذلك الحال بالنسبة لروسيا. وعليه، فإن أولئك الذين تجنح بهم العاطفة للثأر من قرار الكونغرس يجهلون طبيعة العلاقة بين واشنطن والرياض وكذلك تعقيداتها، وأيضاً فرص الرياض للتحرّر من قيودها.

من نافلة القول، تملك السعودية ما يقدّر بنحو ١١٦ مليار جدولار على شكل سندات خزينة، وهي جزء من الموجودات الخارجية التي يديرها البنك المركزي السعودية (ساما) والتي بلغت نحو ٥٧٨ مليار دولار بنهاية أغسطس الماضي بعد أن كانت ٧١٥ مليار دولار عشية تولّي سلمان العرش في ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٥.

حتى الآن، لم يكن رد الفعل الخليجي، دع عنك العربي والإسلامي، على قدر توقعات الرياض، التي تنتظر من الدول المدرجة على قائمة المساعدات الخارجية التعبير عن تعاطفها، وإن شكلياً، لمواجهة استحقاقات «مقاضاة» السعودية في المحاكم الأميركية على خلفية ضلوعها في هجمات الحادي عشر من سبتمبر والتي في حال ثبوت التهمة سوف تستنزف ليس كل ما لديها فقط من أصول

مالية وإنما ستحيلها الى دولة مدينة للولايات المتحدة لعقود قادمة بناء على حجم التعويضات لعوائل الضحايا وللخسائر المترتبة على استخدام الطائرات المدنية وسقوط البرجين والأضرار التي ألحقت بالمباني وبالشركات والمؤسسات...قائمة مفتوحة من المتضررين لا حصر لها..تعويضات عوائل الضحايا وحدها قدّرت بـ ٣,٣ تريليون دولار. وحتى في حال تعطيل أو تجميد القانون، فإن مجرد التصويت عليه قد نقله الى حلبة الابتزاز الدائم، وهو ما سوف يرهن السعودية لأمد غير معلوم.

خيارات السعودية كما أظهرها البيان الصادر عن الخارجية السعودية بعد التصويت على القانون تبدو محدودة للغاية، ولا تزال الجهود الدبلوماسية تقتصر على مخاطبة الكونغرس من أجل إعادة النظر في القانون فحسب.

في كل الإحوال، بدت السعودية أمام صندوق باندورا، فما إن تغلق بؤرة حتى تنفجر بؤر أخرى. ومن المفارقات الفارقة أن الرياض التي كانت تتحكم في سوق النفط العالمية انتاجاً وتسعيراً، أرغمت مؤخراً على استجداء طهران، بطريقة غير مباشرة، من أجل تخفيض الانتاج وهو ما تمّ في ضوء اتفاق أوبك في ٢٩ سبتمبر الماضي، حيث قرّرت إيران تخفيض انتاجها بمعدل ٧٠٠ ألف برميل يومياً.

قانون جاستا يملي على النظام السعودي استثمار مداخيله النفطية في الأسواق الأميركية إن أراد ضمان استقراره ووحدته بل ومصيره الوجودي!

لاريب أن السعودية تعيش أياماً صعبة، وإن توقّعات الخبراء الاقتصاديين لا تحمل بشارة من أي نوع، في ظل تدهور أسعار النفط، وانعدام مؤشرات حتى الآن على نجاح (رؤية السعودية ٢٠٣٠) والتآكل المتسارع في الإحتياطي النقدي بفعل النفقات الباهظة على حرب اليمن، وصفقات التسلّح المسعورة، وتمويل الميليشيات المسلّحة في سوريا والعراق وأفغانستان وإيران..وقد حذّر الرئيس التنفيذي لصناديق التحوّط «بوينت ستيت كابيتول» زاك شرايبر في مايو الماضي من كارثة مالية وشيكة في المملكة السعودية، وتوقّع شرايبر في مؤتمر الاستثنار «سون» السنوي الـ ٢١ بأن «أمام السعودية عامين أو ثلاثة قبل أن ترتطم بالجدار»، متوقعاً أن تواجه المملكة «إفلاساً هيكلياً» لأنها تواجه تهديدات مزدوجة من التزامات الإنفاق الضخمة والنفط الرخيص، وعلّق «لا عجب أنها يستدينون بمبالغ ضخمة.“

صعوبة التحديات الراهنة والمستقبلية في المملكة السعودية تكمن في أن التحوّلات الاقتصادية الحادة نتيجة انهيار أسعار النفط (السعودية تتطلع لسعر ١٠٠ دولار للبرميل للخروج من الأزمة)، والعواقب المترتبة على أساس تقليص وترشيد المصروفات وتحميل المواطن القسط الأكبر من مسؤولية تعويض الخسائر الاقتصادية عبر حزمة ضريبية قاسية، يقابله إصرار على إقفال باب المحاسبة والرقابة، الأمر الذي قد يؤول الى اضطرابات منفلتة في ظل رفض الملك سلمان مجرد الحديث عن اصلاحات سياسية تواكب أو بالأحرى تخفف من وطأة الاوضاع الاقتصادية الضاغطة.

في التداعيات، لا يزال البديل المتاح لدى النظام السعودي في تعويض خسائره الاقتصادية هو جيوب مواطنيه، في عملية إفقار ممنهجة وواسعة النطاق.

وفي العلاقة بين واشنطن والرياض، فإن قرار الكونغرس يتفيأ ظلال التوجّهات الجديدة في واشنطن، كما انعكست في خطاب أوباما الأخير في الأمم المتحدة بنبرته النقدية للأنظمة الشمولية في الشرق الأوسط، ويعيد أوباما ما ذكره جيفري جولدبرغ في صحيفة «ذي أتلانتيك» في نيسان الماضي وللكاتب توماس فريدمان في «نيويورك تايمز» في ١٤ تموز ٢٠١٥، إذ أشار الى محاولة «قادة المنطقة تحويل مظالم شعوبهم وشكاواها الى اتجاهات أخرى»، في إشارة إلى إيران.

بصورة إجمالية، إن التكهنات المتفائلة حول نتائج زيارة ولي ولي العهد محمد بن سلمان، وهي الأطول في تاريخ الزيارات الرسمية للمسؤولين السعوديين من هذه الطبقة الى الولايات المتحدة، والتي قيل بأنها حسمت حتى الموقف الأميركي من المرشّح القادم لخلافة سلمان، إلا أن المؤشرات تفيد بأن الإدارة الأميركية لم تحسم قرارها بدعم بن سلمان، وإن إبقاء الباب مفتوحاً يمثّل الخيار الأفضل لدى واشنطن.

محلياً، فإن مطالعة سريعة في عناوين الصحف اليومية تنبى عن المشهد اليومي لحال الاقتصاد الوطني وللأوضاع المعيشة للمواطنين. بين التشريعات الخاصة بالإفلاس، وبين اللون الأحمر الذي يكسو شاشة الأسواق المالية والتي هبطت بنحو ٢٦٠ مليار ريال (حوالي ٧١ مليار دولار) منذ بداية العام الجاري، لتبلغ ١,٣٢ تريليون ريال (٣٦١,٦ مليار دولار) وفقا لأرقام إغلاق آخر جلسة في ٤ أكتوبر الجاري. وفي التحليل فإن انهيار سوق الأسهم تأثر بتراجع أسعار النفط، المصدر الأول لإيرادات الدولة السعودية، إضافة إلى عوامل أخرى منها ترشيد الدولة للإنفاق في محاولة لتخفيف عجز الموازنة المتوقع.

من جهة أخرى، أصيب القطاع العقاري بالشلل شبه التام نتيجة وقف الحكومة صرف مستحقات الشركات الكبرى في القطاع مثل بن لادن وسعودي أوجيه، الأمر الذي انعكس على الفور على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى المالية والسوقية والصناعية وغيرها، وبصورة تدريجية انخفضت السيولة النقدية لدى البنوك، ومن الطبيعي أن يؤول ذلك الى تراجع حركة الاستثمارات بسبب انخفاض السيولة وعدم قدرة البنوك على الإقراض، وهكذا عصفت سياسة التقشف بكافة القطاعات الاقتصادية في البلاد حتى بتنا نرصد تداعياتها الخطيرة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والنفسية والسياسية..

هناك اليوم مئات الشركات العقارية والمقاولات خرجت من السوق وأعلنت إفلاسها ووجد العاملون فيها أنفسهم في الشارع بلا مصدر رزق، ولا قدرة على دفع المستحقات العائلية وغيرها. وهناك أكثر من ٢٠٠٠ شركة مقاولات متوسطة وصغيرة الحجم باتت خارج السوق وأعلنت إفلاسها، ولحقت بالشركات الكبيرة التي تصارع الموت مثل سعودي أوجيه نتيجة تراكم ديون على الشركات الكبرى بلغت نحو ٣٠٠ مليار ريال (٨٠ مليار دولار). تجدر الإشارة الى أن نسبة تراجع البناء في المملكة السعودية بلغ ٨٠ بالمئة في غضون عام.

إن الكساد الكبير (Great Depression) الذي هو انهيار كبير، لم يقع دفعة واحدة، بل جاء نتيجة تراكمات لأخطاء في السياسات الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي، إلى بلغت مرحلة بات من الصعب على على الدولة ضبط انفلاتاتها، والحد من الخسائر. والمشكلة اليوم أن المواطن هو من يتكبّد النصيب الأكبر من الكارثة الاقتصادية، وبدلاً من إعادة النظر في السياسة الضريبية نتيجة الانهاك المعيشي الذي يعاني منه المواطنون بسبب تخفيض البدلات وتالياً انخفاض الرواتب راحت بعض الوزارات تجترح طرقاً أخرى لامتصاص المزيد من الريالات ولكن من جيوب الناس..

إن أخطر ما يواجه المملكة السعودية هو الارتياب، وما ينجم عنه من عدم الوثوق بحالها السياسي والاقتصادي والأمني. دلالات الارتياب مفهومة لدى المستثمر، كما لدى المراقب السياسي، والقائد العسكري، والخبير الأمني، وكانت السعودية تناضل على مدى عقود على تثبيت مشهد «الجزيرة المستقرة في محيط مضطرب»، وأنفقت أموالاً طائلة لشركات العلاقات العامة في الولايات المتحدة وأوروبا من أجل تحسين صورتها في العالم، وفي ترسيخ صورة الدولة المعتدلة والمستقرة. لم يعد العالم ينظر اليها كذلك، فقد انقلبت الصورة، فالإرهاب بات له دين ودولة، وأن الحروب الناعمة والخشنة التي خاضتها الرياض بملء إرادتها أو بتشجيع من أو شراكة مع واشنطن، تحوّلت الى منازف يصعب التحكّم بها، ولها انعكاسات على معيشة المواطن، وعلى النفوذ الإقليمي المتآكل، وحتى على تمويل الحروب في المنطقة، وكذلك على التحالفات الاقليمية والقارّية والدولية..بكلمة، فإن المستقبل ليس مزدهراً بل محفوفاً بالخيبات.

قضايا سعودية لمشاكل عميقة الجذور

محمدالسباعي

لا مكان مثل (تويتر) يمكن من خلاله قراءة الرأي العام الشعبي في مملكة آل سعود. فقد أصبح تويتر الوسيلة الشعبية الأولى في التعبير عن الهموم والآراء، وفي البحث عن التحولات في الإتجاهات السياسية والفكرية والنفسية للمواطنين. لا عجب أن تجد مثقفي البلاد وناشطيها وحتى مسؤوليها لهم مواقعهم على خارطة هذا الوافد الجديد في صحراء الاستبداد. المملكة من الخارج شيء مختلف، تصنعه الدعاية الرسمية الحكومية، أما في الداخل فهناك عالم متلاطم من الأفكار والنشاطات والإبداعات ترسم صورة أخرى لها ولشعبها ولنظام الحكم فيها

#مصر تصوّت لصالح المشروع الروسي

بالأمس القريب كان بعض الكتاب يمتدحون السيسي نكاية بالإخوان وتضامناً مع النظام السعودي نفسه الذي استشعر الخطر. واليوم دُهشوا لسياسات السيسي تجاه حرب اليمن وعدم وقوفه معهم، وكذلك وقوفه مقابل موقفهم في سوريا وغيرها، وأخيراً موقفه في مجلس الأمن حيث صوّت لصالح المشروع الروسي. لكن لا بد لهؤلاء الكتاب ان يتألموا وأن يسايروا الموقف الرسمي السعودي.

الكاتب والمحامي عبدالرحمن اللاحم كتب فيما مضى قال: (اللهم ارض عن السيسي فإني عنه راض). والشيخ عبدالعزيز الريّس امتدح السيسي لحزمه ضد (الرافضة) ووقفته مع السعودية، وتمنّى عليه ان ينشر التوحيد الوهابي بمصر؛ وكأن مصر غير موحّدة لله. وحدها الوهابية، التي اختزلت التوحيد في ذاتها، ووحدهم أهل نجد وأتباع الوهابية موحدون!

الكاتب محمد آل الشيخ سبق وان امتدح السيسي فقال: (السيسي هزم المتأخونين، المتأسلمين، شرّ هزيمة؛ فأنقذ الله به مصر وأهلها من أن تكون سوريا أو ليبيا ثانية. لله درّه من بطل تاريخي عظيم). لكن بعد صفعة الموقف المصري الأخيرة من المشروع الروسي، كتب متراجعاً حسب الموقف الرسمي: (كم كنتُ مخطئاً حينما اعتقدتُ أن السيسي سينقذ مصر من الإنهيار. الإبتزاز من خلال المواقف الدبلوماسية الرخيصة ليست من أخلاق القادة الكبار).

وأما خالد التويجري، مستشار الملك عبدالله، ورئيس ديوانه، والذي على عهده جرى الإنقلاب على مرسي، قال في تغريدة بعد صمت: (أسفٌ ما بعدهُ أسف يا فخامة الرئيس، أن يحدث ذلك منكم تجاه المملكة بالذات)؛ ثم يمنّ على مصر فيقول للسيسي: (أنسيتم مواقفنا معكم كأشقاء؟!). يعني هل نسيتم الرز يا فخامة الرئيس؟!

هنا يرد الناشط عيسى النخيفي على التويجري فيقول له: (الله لا يوفقك يا خالد التويجري. أسفكَ هذا لن يُرجعَ لنا ثلاثين مليار، أشرتَ بها للسيسي، وأخذها الكلب وطعننا في ظهورنا).

الإخواسلفيون المسعودون وغيرهم كانوا فرحين بالخلاف المصري السعودي؛ وشمتوا بمن خالفهم من قبل، وطالبوا بمزيد من التصعيد في الموقف ضد السيسي.

الإخواسلفي محمد البشر، وصف موقف السيسي بأنه (موقفٌ يتعارض مع قيم الأخوة الإسلامية والعروبة والإنسانية والمروءة)؛ والمعارض السابق كساب العتيبي يرى فيما فعلته مصر إبتزازاً وسلوكاً منحطاً ورخيصاً؛ ومثله الصحفي الإخواني خالد العلكمي الذي علّق على ايقاف تزويد مصر بالمواد النفطية بأنها (أخبار تفتح النفس). والصحفي الإخواني الآخر، جمال خاشقجي يضرب تحت الحزام من اسطنبول، فيقول: (مصر تحتاج لمن يذكّرها أنها تمثّل العرب في مجلس الأمن).

نعم مصر تمثل العرب نسبياً، ولكنها لا تمثل السعودية حصراً.

وعموماً فإن الموقف الرسمي السعودي كان يغطي النقد الموجه لمصر وللسيسي، ويؤيد حجب المساعدات، والتوقف عن تزويد مصر بالنفط. الصحفي محمد الرطيان يقول انه منذ أخناتون وحتى الآن، لم يحكم مصر أحد أكثر حمقاً من السيسي؛ ويذهب ابو احمد القرني فيعلق بأن قرار مصر الأخير يُنبيء أن الكل قد تخلّى عن السعودية، كلبنان وعُمان ومصر والجزائر. إذن فلتثق الحكومة بشعبها.

لكن السعودية في حالة ضعف، ولا تستطيع ان تفتح معركة جديدة. وعليها أن تدفع، كما عوّدت الدول والأحزاب والجماعات والأشخاص على ذلك. عليها ان تدفع او تتحمّل النتائج! فالدعم للسعودية او السكوت عنها لم يكن بدون مقابل، ولن يكون في المستقبل.

الشيخ ضاوي بن سعيد لفت الى أن أغلبية المغردين السعوديين لا يعرفون ماهية المشروع الروسي بشأن سوريا؛ وقال ان المشروع يقضي بإخراج مسلحي جبهة النصرة من حلب، ويتساءل: (أيش مشكلكتم مع هذا؟). ويكمل بأن المشروع الروسي يتضمن: وقف الاعمال القتالية، وايصال المساعدات، وفصل المعارضة المعتدلة، وإخراج جبهة النصرة، ثم يسأل: (هل تزعّلكم هذه الأمور)؟

نعم تزعل آل سعود.. فلم ينته بعد استخدام جبهة النصرة وداعش، ويجب حمايتهما او توجيههما ضد سوريا، وإبقاء الحرب مستمرة. هذه هي مشكلة مشروع القرار السوري، وهذا هو سبب الغضب السعودي.

#هروب فتاتين الى كوريا

هروب الفتيات من بيوت أهلهن ظاهرة، تقرأ بعض تفاصيلها في الصحافة

المحلية ومواقع التواصل الاجتماعي. والسبب هو الإضطهاد للمرأة وعدم وجود تشريعات حمائية لها، وانتقاص حقوقها التي أقرها الشرع قبل ان تقرها القوانين الوضعية.

وقد تمددت الظاهرة للهروب من المملكة المسعودة نفسها، الى بلدان اوروبا وامريكا واستراليا وغيرها؛ وأخيراً هربت فتيات الى تركيا والى جورجيا، وآخراً الى كوريا الجنوبية. هذا له علاقة في أكثره بوضع المرأة المزري وحرمانها من أبسط حقوقها، في ظل نظام فاسد، وفي ظل تشريعات وهابية جامدة غبيّة وجاهلية.

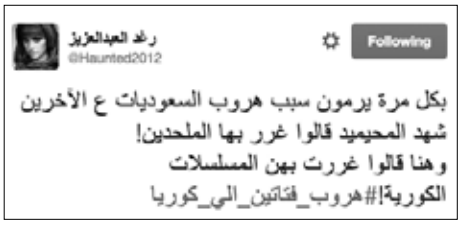

أغلب هروب الفتيات الى دول الغرب لا يتم الإشارة اليه في الصحافة والإعلام السعودي. لكن حين تخرج الفتيات الى دول أخرى من المصنفة في العالم الثالث، يشحذ الإعلام ورجال الحكم والدبلوماسيون السعوديون عضلاتهم لاستعادة الفتيات وكأنهن قاصرات.

كل المحاولات الشعبية والحقوقية لتحسين وضع المرأة لم تنجح، ولم تتم الإستجابة لها.

هذا الإنسداد في الحياة الاجتماعية والسياسية، والذي تكفل به العقل السياسي السعودي، إن كان له عقل، كما تكفلت به المؤسسة الوهابية الجامدة، هو الذي يجعل المواطنين ذكورا وإناثاً يخرجون من السعودية ويبحثون عن العيش الكريم خارجها.

ورغم التضليل والقول ان السعوديات ملكات، إلا أن الملكات لا حق لهن، ويبحثن عن طريق للهجرة الى الخارج. ولطالما استعرضنا هاشتاقات بهذا المعنى مثل هاشتاق: (الله هجرة)، او (هجرة السعوديين).

قبل بضعة اشهر، قال عضو في مجلس الشورى ان هناك مليون مواطن يعيشون في الخارج. وحذر آخرون من أن كفاءات البلد تتسرب الى الخارج من مهندسين واطباء وغيرهم. ويتوقع ان تزداد هذه الحالة بسبب سوء الاوضاع الإقتصادية، وتفاقم الضغط الوهابي والضغط الأمني على الحريات العامة.

طبيب نفسي ومحامي لاحظا ظاهرة هروب او هجرة الفتيات الى الخارج منذ سنوات عديدة.

قال الطبيب بأنه في كل يوم يعمل فيه يزداد يقيناً بأن المرأة في مجتمعنا يقع عليها ظلم عظيم، وأشار الى مآس لا يتصور أحد أنها تقع في بلد مسلم. وأيده في ذلك المحامي الجذلاني من موقعه.

لكن الاخواني مالك الأحمد اشار الى دور المسلسلات الكورية في هروب الفتيات الى كوريا.

ان كان هذا صحيحاً فماذا عن هروبهن الى امريكا وبريطانيا وغيرها؟ هذه تبرئة للذات ووضعها على الثقافة الأجنبية التي تغزو المملكة. لكن السبب ليس الثقافة الخارجية بقدر ما هي ثقافة المجتمع الذكوري، وتعليمات الوهابية المتشددة التي تخنق الناس خنقاً.

ماذا عن هجرة مليون مواطن والعيش في الخارج لو لم تكن الأوضاع بائسة بالنسبة للجميع؟

السفارة السعودية في كوريا الجنوبية تبحث عن الفتاتين، وكأنهن مجرمتين. والسفير السعودي المتخلف يلاحق الأمر ويقول انه تأكد من دخول احدى الفتاتين

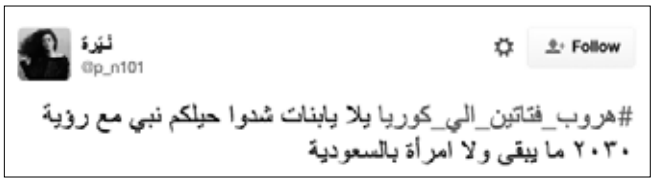

الى كوريا! ما هي المشكلة ان سافرت احداهن الى كوريا بطريقة قانونية وبمالها، لماذا يقال عنها انها هاربة من العدالة السعودية. وتقول مغردة: (فشّلتونا. كلما سافرت سعودية رفعوا عليها بلاغ هروب). والمغردة رؤية تقول بأن صياغة خبر الفتاتين يفيدك وكأنهن مطلوبتان أمنيا في قضايا أمن دولة تتطلب دعم الانتربول!

وصفت العنود التميمي الفتاتين بأنهن من الناجيات من جحيم السعودية. وتضامنت النسوة مع الفتاتين. قالت مغردة: (في كل مكان إسمها هجرة، إلا هنا، لمّا البنت تهاجر يسمونها هروب، معترفين أننا بسجن للنساء. عموماً عقبال الباقين). والمواطنة روان تتساءل: (هروب؟ يعني معترفين انهم كانوا مسجونات ومُستعبدات). وقالت مريم العتيبي بأن ما يحدث طبيعي، فإذا كانت الحياة هنا سجناً، فالهروب من هذا السجن واجب. والمغردة صوفيا انه ليس غريباً هروب الفتيات من السعودية، بل الغريب فعلاً هو صبرهن في هذا البلد وعدم هروبهن.

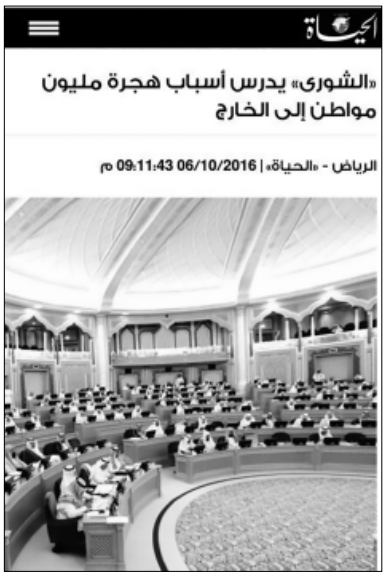

وقالت الكاتبة خلود الفهد: (الفتاة رفضت أن يسرقوا حلمها، وأن يفصّلوا لها حياتها على مقاسهم). وشبهت الناشطة تماضر اليامي هروب الفتاة من السعودية كهروب الحيوان من القفص أو السجين من السجن. اخرى تقول بأنها كانت في السابق ضد هروب الفتيات، على امل ان يتغير المجتمع. لكنه لم ولن يتغير، وتدعو: (الله يرزقنا هَجَّهْ من غير ضرر). يعني هروباً خارج الحدود بدون أضرار. اما المغردة إيمان توباكي فدعت الى عدم القلق على الفتاتين فقد سافرن الى المستقبل، وخاطبت بني جنسها: (أفيقوا واتبعوهن، واتركوا طريق مشبّب). ومشبب هذا، هو اسم لرجل من المباحث، صار يُطلق على كل جاسوس للسلطة وممثلاً لأمنها. والمغردة سارة آل علي تؤكد أن (السعودية مقبرة النساء، فحين تطالب المرأة بحقوقها تُقذَف ويُقال لها: اذا مو عاجبك، اطلعي برّا. واذا ما هاجرت قُذِفت أيضاً وطالبوا بتأديبها وإرجاعها).

والطريف ان المغردة نيّرة خاطبت بني جنسها ايضاً فقالت ساخرة: (يلاّ يا بناتْ.. شدّوا حيلكم، نبي مع رؤية ٢٠٣٠، ما يبقى ولا امرأة بالسعودية). أما الناشطة الاجتماعية نوال الهوساوي فترى ان ظاهرة هروب الفتيات لا يعتبر تمرد مراهقات، بل هو تمرد على الخيارات المتاحة؛ واضافت: (ستهرب الجارية من قصر مَن استعبدها ولو كانت أغلالها ذهباً)؛ وختمت موجهة النصح: (لا تستعبدها، حتى لا تهرب منك بحثاً عن الحرية).

وتساءلت مغردة بسخرية: (لماذا ملكتين متوّجتين على عرش، يتنازلن

عن المعيشة المرفهة ويهربن؟). وفي الإتجاه نفسه يسخر محمد الفارس: (هربت الملكات من الحرّاس، وتمّ اعلان النفير العام في قلعة الطاعة). واخيراً يعتقد المغرد أمجد أنه لو فتحت الدولة مطاراتها بالمجان لمدة أربع ساعات فقط، فلن يبقَ أحد في السعودية سوى أمراء الأسرة الحاكمة والخدم.

#قاضي العيينة يخلع زوجة عن زوجها

الصحيح ان القاضي طلقهما رغماً عنهما، والزوج كان على الحدود يقاتل، والزوجة كانت حاملاً! والحجة: (عدم تكافؤ النسب).أي جاهلية تعيش هذه المهلكة السعودية؟

تقول المغردة هاءات: (يخلعون امرأة تريد زوجها، وأنا مُعلّقة مدّة سنة محّدْ خلعني. هل أنتم حمير؟). وعبدالله العلويط يقول: (الزواج واستمراره حق للزوج والزوجة، وليس حقاً من حقوق والد الزوجة او اخوتها حتى يتصرفون بها كأملاكهم الخاصة). وفي حين تكتب صحيفة عكاظ عن ضحايا تكافؤ النسب؛ تتألم المغردة رغد فتقول: (محزن ان يكون هذا قدرهما في بلد لا يعرف الحب، ولا يؤمن بحرية خيار الإنسان، وغارق في العنصرية بجميع أنواعها).

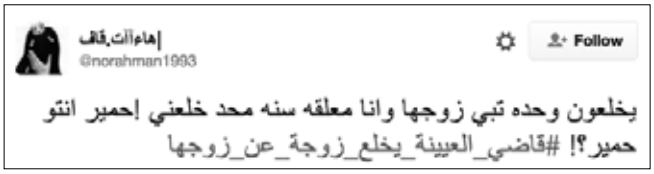

ويتساءل الناقد عبدالله الغذامي: (من صنع الأنساب، وجعلها فوق كل القيم والحقوق؟.. والله إني أشعر انها "الموؤودة" وسيسألنا الله كيف نفرق زوجة عن زوجها تحت مفاهيم لم ينزل الله بها من سلطان). انها الجاهلية علناً في دولة تطبيق الشريعة الإسلامية، يقول مغرد. وإنها من الفضائح التي لا توجد في دولة مسلمة غيرنا؛ يؤكد كمال عبدالقادر.

من جانبها، وكأنها تحض الزوجين على الهرب، تقول اسماء الراجح، بأن بإمكانهما طلب اللجوء في امريكا (وخلّوا فضايحكم تُعلن في فوكس نيوز). وتسأل نور مستغربة: (هل شهدتم او سمعتم في العالم اجمعه تشتيت اسرة وفصل زوجين اجباريا من قبل قاض بسبب عدم تكافؤ النسب؟).

هذه شرعنة للتمييز والعنصرية والطبقية كما يقول سعيد معتوق. وتختم صوفيا بأن (دولة قوانينها وضيعة، ومتخلّفة، مثل هذه الدولة يستحيل ان تتطور. لا شيء يلوح بالأفق إلا رؤية الكبسة ٢٠٣٠).

#معلم يمزّق كُتب وزارة التعليم

لعله من باب التكرار القول ان مناهج التعليم في السعودية تصنع التطرف والمتطرفين، وتحضّ على العنف، وتمزّق النسيج الإجتماعي على أسس طائفية ومناطقية وحتى قبليّة. هي مناهج أنتجت لنا القاعدة وداعش، ومجمل الثقافة التي تبثها أيديولوجيا السلطة الدينية، عبارة عن كتلة ملتهبة من الجهل أولا، ومن التطرف ثانياً، ومن الحضّ على العنف ثالثاً، ومن عدم احترام انسانية الإنسان، مواطنا كان أم أجنبياً رابعاً. وفوق هذا هي مناهج لا تربّي إلا على التباغض والتكفير والتبديع، ولا تتماشى مع أي اجتهاد مختلف ولا تقبل بانفتاح ولا تعايش ولا غيره.

لهذا توجهت لهذه المناهج موجات من النقد داخليا وخارجياً. وما لا يعرفه الكثيرون خارج المملكة، فإن النقد الداخلي الموجه لمناهج التعليم الديني في المدارس والجامعات، اكثر بكثير من النقد الموجه لها في الخارج.

ولقد كانت احداث سبتمبر ٢٠١١ فاتحة لتصويب النقد الغربي وغيره لتلك المناهج. فسارعت الرياض الى لفلفة الموضوع بحذف بعض الجمل او اعادة كتابتها مع ابقاء المضمون ذاته. ولازالت المناهج تولد الى هذا اليوم العنف والتطرف داخل السعودية، وتصدر الباقي الى الخارج. ولا عجب بعد هذا ان مناهج السعودية هي التي تدرسها داعش في المناطق التي تسيطر عليها في سوريا والعراق.

والمشكلة مزدوجة، فالمناهج الدينية سلفية وهابية متعصبة، والمدرسون هم ايضاً في اغلبيتهم الساحقة وهابيون متطرفون متخرجون من جامعات اسلامية محلية متطرفة. والمدهش ان فئات عديدة من المواطنين لا يُسمح لهم بالانضمام لتلك الجامعات، لأنه لن يُسمح لهم بالتدريس، لا المواد الدينية، ولا التاريخية. المؤتمن على تدريس الدين هم الوهابيون فقط، رغم اقليتهم العددية في السعودية.

ولهذا تضاعفت المشكلة، فحتى لو تم تعديل المناهج، وهو لم يحدث الا بشكل عرضي، فإن مشكلة الأساتذة وهم بعشرات الألوف تبقي التطرف قائماً.

أحد المدرسين، مزّق صفحات أحد الكتب المدرسية، وطلب من التلاميذ فعل ذات الشيء، وتم تصوير ذلك. والسبب ان في الكتاب رسومات - وليست صورة - لطفلة تساعد في الشرح، وهذا بنظره خلاف الإسلام!

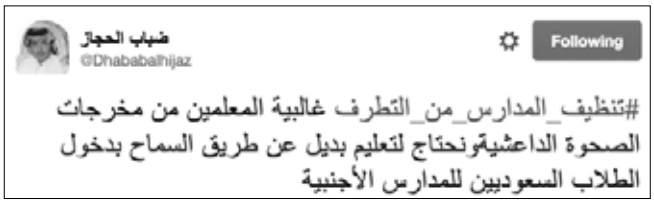

تم تصوير تمزيق المناهج فكانت على مواقع التواصل الإجتماعي، وبدأ النقد.

علق أحدهم بأن غالبية المعلمين هم من مخرجات الصحوة الداعشية؛ والمغرد المتميّز احمد العواجي ذكرنا بالطالب عُمر الذي اتصل بعبدالعزيز الفوزان على الهواء وقال ان الدواعش يكثرون في مدرسته، فما كان من الداعشي المتخفي والمذيع الا ان فندوا كلام الطالب وكذبوه وهم لا يعرفونه. ويعتقد العواجي بأن التلاميذ يمكن أن يكتسبوا التطرف من معلميهم فيغدون أكثر تطرفاً من المعلم نفسه. والمغردة نور تضيف بأن من الضروري فحص المعلمين السلفيين نفسياً. وطالبَ علي أحمد بالرقابة على المعلمين لخلق جيل يبادر بالسلام ويقبل بالتعايش والتسامح. وترى سماء بان الجامعات أيضاً وليست المدارس فقط، بحاجة الى تنظيف من التطرف، ووصفت الكليات الاسلامية بأنها مزبلة فكرية.

لكن لا يمكن لأي موضوع يُطرح في السعودية، ولا نرَ وهابياً لا يشير الى إيران. فإيران حاضرة في كل المواضيع السعودية، حتى المحلية. وفي أكثر الأحوال يحضر الأخوان المسلمون أيضاً، حيث يلقي آل سعود وكتابهم بفشلهم على غيرهم دائماً.

عبدالله القحطاني يطالب بتنظيف المدارس من التطرف الصفوي، الذي ينشره أتباع إيران! والصحفي يحي الأمير يطعن في الإخوان المسلمين فيقول بأن المعلم الذي هو سلفي أصلاً وليس اخواني (يرفض المنهج الواضح انتصاراً للمنهج الخفي). واضاف بأن المعركة في التعليم طويلة وشاقة (ولكن سننتصر).

السؤال: مَنْ مكّن التيار المتطرف صانع ثقافة التكفير من جهاز التعليم وغيره، غير الحكومة، والأمراء. هذه هي سياسة الدولة، ولا تزال حتى الآن.

الناشطة نسيمة السادة تسأل: (ماذا نترجّى من عقول معلمين كهذا؟ ثم نتساءل بعدها: من أين لنا المتطرفين؟). ومن سؤال نسيمة الى سؤال منصور المليحي: (كيف نثقف في معلم ونسلم عقول أبنائنا له، وهو يرى في مثل هذه الصور فجوراً. الفجور هو أن يبقى هذا المعلم في مدارسنا). أما المغرد الحربي فيرى أن كل وزارة التعليم تحتاج الى تمزيق، وليس كتابها، فمخرجات الوزارة

سيئة، والمناهج أصبحت أتفه من التفاهة.

لكن هناك في المقابل من يؤيد عمل المعلّم من تمزيق لصفحات الكتاب. فهذا اولاً يتماشى مع رأي المؤسسة الدينية وعلماء الوهابية جميعاً. وثانياً فإن ما قام به من وجهة نظرهم، أمرٌ بالمعروف، ونهيٌ عن المنكر. وعليه فالمعلم قام بشيء حسن، لا يُعاقب عليه، بل يكرم بسببه.

#اليوم الوطني

بمناسبة اليوم الوطني الذي صادف ٢٣ سبتمبر الجاري، ظهرت عدّة هاشتاقات، اكثرها صناعة رجال المباحث!

الناشط والقانوني في المنفى عبدالعزيز الحصان غرد بالمناسبة فقال: (وطنٌ بلا ضمائر.. مجرد خريطة وطن)؛ فرد عليه الناشط الخارج للتو من السجن عيسى النخيفي: (الله الله يا عبدالعزيز، خرجت وخرج معك بعض الأحرار، وبقينا نحن تحت الحصار، ومنع السفر، نقضي سجناً آخر، غير الذي قضيناه بالمعتقلات).

وحذر الحصان بأنه لا بد من الإصلاح قبل الإنهيار؛ واضاف موضحاً الحاجة الى مصالحة وطنية تستوعب الجميع وتُخرج كافة المُصلحين من المعتقل، وتغلق ملف الإعتقال للأبد. كما دعا الى صياغة عقد اجتماعي لوضع اسس دولة المؤسسات الدستورية، وحتى يتم اعلاء قيمة الشورى والحقوق والعدالة من خلال مؤسسات تخضع للرقابة والمحاسبة القضائية والشعبية.

هذا حلم يا عبدالعزيز. نسأل الله ان يتحقق.

في اتجاه آخر غرد احدهم فقال: (لو احتفلت بالمولد النبوي لبدّعوك وفسّقوك، وربما كفّروك، وهم يحتفلون بعيد وثني ويرون ذلك من أفضل الطاعات). آخر قال معلقا بأن المواطن يتراقص في الشوارع ويردد النشيد لآل سعود، فيما الأسرة الحاكمة تزداد مخصصاتها وترفها، وللمواطن التراب في عينه.

الشيخ محمد الوشلي ضد الاحتفال باليوم الوطني لأنه بدعة، كما يقر بذلك كل اتباع المدرسة الوهابية. وهو هنا يعلن موقفه ضمناً: (لو كان الولاء للأرض ما ترك النبي مكة. ولو كان للقبيلة ما قاتل قريش؛ ولو كان للعائلة ما تبرأ من أبي لهب. ولكنها العقيدة أغلى من التراب والدم). نعم، لكن هذا كلمة حق يراد بها باطل.

وعلى منهاج الوهابية يعلق رائد عقل بأن النبي وصحابته لم يحتفلوا بفتح مكة. والمعنى لماذا نحتفل بيوم احتلال آل سعود للمناطق. وقام هكر بالسيطرة على موقع قناة المجتمع وغرّد بالتالي: (احذر الاحتفال والتراقص وعلى أكتافك راية لا اله الا الله؛ فإن الصحابة قُطعت أيديهم وأجسادهم لأجل رفعها، وأنتَ تتراقص بها)!

سؤال: الملك سلمان والأمراء يتراقصون بالراية، فماذا أنت صانع؟! ولم لا توجه كلامك ونقدك لهم؟

#ذكرى وفاة صدام حسين

لم يكن العراق الملكي، ولا العراق الجمهوري، ولا العراق ما قبل الدولة القطرية ـ حتى، أثيراً لدى السعوديين.

لم يكن ملوك العراق، ولا رؤساؤه الجمهوريون، محبوبين لدى النظام ولا النخبة الوهابية النجدية.

ولم يكن العراق الديكتاوري، ولا العراق الديمقراطي، ولا العراق المنفتح أو المنغلق يعني للسعوديين شيئاً سوى الكره والبغض والخشية من المنافسة.

أيضاً.. لم تكن أيديولوجية القومية العربية، ولا أيديولوجية البعث، ولا حكم البعث في العراق، ولا يسارية عبدالكريم قاسم، مقبولة لدى النظام السعودي ولا مشايخه.

ولم يكن أحمد حسن البكر ولا صدام حسين ولا من هم قبلهما محبوبين في السعودية.

وصدام حسين بالخصوص، كان مكروهاً من قبل النخبة الدينية والسياسية النجدية الحاكمة. وقد تمّ تكفيره من قبل مشايخ الوهابية، كما تم تكفير أيديولوجية البعث، ومثلها ايديولوجية عبدالناصر القومية.

صدام صارت له قيمة فقط في مواجهة الشيعة داخلياً وقتل الملايين منهم.

وصارت له قيمة مضاعفة حين نسّق جهده مع السعودية ودول الخليج وأمريكا والغرب عامة، ليشنّ حربه على الجمهورية الإسلامية في ايران، وقد تم دعمه بالمال والعتاد وحتى في بيع نفطه عبر انبوب امتد من جنوب العراق الى شواطئ البحر الأحمر.

لكن صدام حسين صار مكروهاً بشكل مضاعف بعد احتلال الكويت، وعملت الرياض على تدمير العراق حرباً وحصاراً ثم غزواً واحتلالاً، فخلفه نظام نصف ديمقراطي، تحكمه أكثرية شيعية.

وهذا مازاد الطين بلّة، وبدا صدام حسين ونظامه أهون على الرياض وأيديولوجيتها الوهابية، من عراق ديمقراطي مستقر قادر على منافستها سياسيا واقتصاديا.

بمقتل صدام حسين أو إعدامه، وبسبب الحرب الطائفية التي تشنّها الرياض على الشيعة، وجد مؤيدو النظام السعودي أنفسهم يترحمون على صدام ويتمنون لو أنه كان باقياً ليواجه ايران نيابة عنهم كما فعل، وليمارس المذابح بحق خصومهم السياسيين من الشعب العراقي نفسه، كما تفعل داعش.

لهذا تحتل ذكرى اعدام صدام حسين حيّزاً لا يُستهان به في الذاكرة النجدية الوهابية، يختلط فيها التكفير له ولحزبه وأيديولوجيته والتنديد بدمويته واحتلاله للكويت؛ مع الحبّ والتقدير له لما فعله من شن حروب وإقامة مجازر طائفية وعرقية، وتمنّي لو كان حيا ونظامه باقياً ليساهم مع الرياض في مواجهة إيران.

في هذا العام، ظهر كالعادة هاشتاق باسم صدام حسين. وانقسم المغردون النجديون بالذات بين مؤيد له ومعارض. بين من يترحّم عليه، ومن يشكر الله للخلاص منه، خاصة وانه قصف الرياض بصواريخ باليستية واحتل الكويت.

الكاتب المتميز خالد الوابل يحذر قراءه: (احذر من السياسة. أتذكّر في نفس المسجد، ونفس الإمام، دعا لصدام، وبعد فترة دعا على صدام، وأخيراً دعا لصدّام)! والمفكر محمد المحمود يعتبر نفسه محظوظاً لمجرد أنه عاش في زمن أُعدم فيه طاغية بحجم صدام حسين، ويضيف: (استحضار هذه العدالة يملؤني سعادة). وتابع: (الموقف من صدام ليس موقفاً من مجرم هلك، بل هو موقف أخلاقي متجدد يتحدد فيه: هل أنتَ مع الإنسان أم مع الطغيان؟). وواصل: (لقد مرت عليّ أعياد كثيرة، ولكن أجملها وأسعدها على الإطلاق يوم شُنق أحقر وأخبث انسان عربي). ويختم: (ملايين قُتلوا وعُذّبوا بأوامر الطاغية صدام. إن لم تفرح بشنقه، فأنت شريك له في كل هذا).

المحامي نايف آل منسي، له رأي معاد لصدام الذي هدد المملكة واطلق عليها الصواريخ (ولكن العباقرة من أبناء وطني تذكروه اليوم بعد الحرب الطائفية، أنه كان ضد الشيعة، فعظّموه).

ولأن صدام نطق بالشهادتين قبل إعدامه فقد اعتبرها كثير من الوهابيين منقبة.

احمد العواجي يقول: (الجاهل الأحمق بإمكانه أن يشهد لأكبر مجرم بأنه وليّ وشهيد، فقط لمجرد ان خصمه هو من أعدمه، أو لأنه نطق الشهادة قبل إعدامه). والملحد النجدي الدكتور سلمان يشرح موقف أبناء منطقته: (هم لا يقدسون صدام باعتباره حارس البوابة الشرقية... هم يعشقونه للمناكفة فقط، بحجة قتله للشيعة).

أما عثمان العمير، رئيس تحرير الشرق الأوسط الأسبق، ومسؤول موقع إيلاف الإلكتروني فيعلق بأن (تمجيد صدام حسين، تحيةٌ للوحشية والتطرف، وإعادة انتاج الطاغية. كل يوم تثبت الأحداث أننا لا نتعلم. لذلك يزداد تأخرنا ويتوالد لدينا الدكتاتوريون). ولاحظ مغرد أن المغردين العراقيين والكويتيين يشتمون صدام حسين، بينما عمد المغردون السعوديون الى شتم العراقيين والكويتيين (من اجل صدام طبعاً). وأضاف: (دوّختونا بسالفة: يكفي ان صدام نطق الشهادة، وكذا. فرعون قال قبل الغرق: آمنتُ بربّ هارون وموسى. فهل غفر الله له؟).

لكن المتيمين السعوديين بصدام كثر. يقول احدهم: (رحمك الباري يا سيف العرب. رحلتَ لكن ذكراك باق في قلوبنا يا أبا عدي). وقال نايف الزهراني: (تمّ تصفية السد المنيع للأمة العربية من أطماع إيران المجوسية، رحمك الله يا بطل).

أوامر ملكية بزيادة الضرائب

المواطنون: أوقفوا مخصصات الأمراء

محمد فلالي

لم يكن متوقعاً ان يواجه محمد بن سلمان في قراراته التقشفية الأخيرة سخطاً واسعاً، الى حد استعانته بالمفتي ليهدئ الناس ويبرر لهم ضرورة السكوت وعدم الخروج على ولاة امرهم، وكيف ان حياتهم في الدنيا مؤقتة، وأن ما عند الله خير وأبقى.

لم يكن متوقعاً أبداً، أن تثير حزمة القرارات الأخيرة بإيقاف العلاوات السنوية، والبدلات وغيرها، والتي تشكّل جزءً اساسياً من راتب الموظف.. ان تثير السخط الذي أثارته.

فمع أن الجميع يتوقع ان تكون رؤية محمد بن سلمان العمياء مؤلمة، وان تعتمد على جيوب المواطنين بصورة رئيسية في تنفيذها.. إلا أن أحداً لم يكن ليتوقع أن كل المديح لرؤية ٢٠٣٠، وكل ما يقال بالوقوف مع آل سعود في العسر واليسر، في المنشط والمكره، سيتبخّر فجأة، وان تنطلق الحناجر تشتمهم وتتحدث عن فسادهم.

حين تصل الأمور الى جيوب المواطنين، وتضغط عليها في قرارات الواحدة تلو الأخرى، على شكل رسوم، وقرارات تقشفية، ثم تخفيض رواتب، والتخلي عن الدعم الحكومي.. فإن هذا الضغط ـ الذي هو في أوله ـ سيسبب مشاكل سياسية وأمنية.

لكن محمد بن سلمان وزعماء خليجيين آخرين، رأوا ان شيئاً من هذا الإهتزاز الاجتماعي والسياسي والأمني لن يحدث، وان مواطني دول الخليج يختلفون عن غيرهم، وانهم سيتقبلون في النهاية سياسة شد الحزام والقرارات التي ستتخذ في سبيل ما يقال انه إعادة هيكلة للإقتصاد.

وفعلاً مرت قرارات سابقة بدون نقد واسع، لكن الضغط المتواصل والقادم ايضاً، جعل الناس لا يخشون القرارات التي صدرت مؤخراً، بل من القادم وهو الأكثر سوءً.

القرارات التقشفية الجديدة، كما الرسوم والضرائب المتتالية والمتواصلة بوتيرة سريعة، تم تبريرها بترشيد الإنفاق؛ مع وعود بأن عام ٢٠٣٠ سيكون خيراً. وكالعادة ايضاً انبرى مشايخ السلطان ووعاظه، يدافعون عن الأوامر الملكية الجديدة، وأخذوا يطمئنون المواطن بآية وحديث، كما علق أحد الكتاب. كما أخذ المشايخ الوهابيون يحذرون المواطنين من مغبّة الخروج على الحاكم، فرد احدهم: (من الذي أفهم الشعب بأن كل قرارات الحكومة قرآنٌ مُنزَلٌ، وأن الإعتراض عليها كفرٌ بَواح يُخرجُ من الملّة؟).

وفي هذا السياق، استخدمت السلطات مواقع التواصل الاجتماعي، والرسائل على الجوال، تبث رسائل تحذيرية تارة، ووعظية أخرى، ما دفع بإحدى الكاتبات وهي رقية الهويريني لتقول: (تصلني رسائل وعظية، وأدعية تحثّ الناس على الصبر والتحمّل، وتعد بنعيم الآخرة)، وتضيف:(أخشى من عودة الصحوة. الوضع الحالي يحتاج لوعي وليس الى دَرْوَشةْ).

لكن اذا كان المشايخ ووعاظ النظام الوهابيون، وهم بعشرات الألوف إن لم يكن بمئات الألوف، يؤيدون ضغط آل سعود على المواطن ونهبه بحجج مختلفة، فلماذا لا يتم البدء بهم هم؟

سأل أحدهم: (لماذا لا تقوم الدولة بإيقاف جميع رواتب أعضاء هيئة الأمر بالمعروف. وأصلاً الحسبة لا ينبغي ان تكون إلا لوجه الله). اي مجانية، وليس بمقابل مالي. ووصف آخر اعضاء هيئة المنكر بجيش المرتزقة، وتساءل عن حجم ميزانية الهيئة، وكم ستوفر الدولة حين تلغيها.

ولاحظ المعارض عماد الحواس أن الضغط الاقتصادي هذه المرة على المواطن غير مسبوق ولم يحدث في أي أزمة اقتصادية سابقة، حيث اجتمع رفع الدعم، وزيادة الرسوم، واقرار الضرائب، وايقاف التوظيف والمشاريع، معاً مرة واحدة، وفي عهد سلمان وابنه.

من جهته، لاحظ الكاتب والصحفي المتميز خالد الوابل، ان الأوامر الملكية الأخيرة لم تذكر شيئاً عن الفساد ومحاربته، والذي يستنزف نحو ٤٥٪ من خزينة الدولة سنوياً. وعلق الخارج من السجن توّاً، الناشط عيسى النخيفي، بأنه قد تأتي بعد الأوامر التقشفية الأخيرة (اعتقالات لكل من خالفها، نظراً لافتقارنا مؤسسات مجتمع مدني، ولحكومة تمثلنا من خلال الانتخابات). ايضاً تحدث الأديب الممنوع من الكتابة حسين بافقيه، عن وجود ألوان من الهدر في وزارة الاعلام، وتجميد عمل موظفين كبار فيها، والتعاقد مع أشخاص من خارجها برواتب فلكية. كأنه يقول: لماذا اتيتم الى جيب المواطن قبل ان توقفوا الهدر والفساد؟

ان ايقاف العلاوة السنوية للموظفين بالذات، تؤثر بشكل كبير على مرتباتهم، وان حنق المواطنين ليس بسبب الأوامر الملكية التقشفية الأخيرة فحسب، بل لأن الحكومة سببت للمواطن الموظف في أزمة، واستثنت شرائح صغيرة تلتهم الإقتصاد، وتستنزفه. ولهذا السبب، فإن القرارات الأخيرة لمحمد بن سلمان، اجبرت المواطنين على اعادة تقييم مصروفاتهم.

ومن المفارقات، ان المواطن كان فيما مضى ينتظر الأوامر الملكية واخبار الميزانية، بفارغ الصبر، ويمضي وقتاً طويلا امام التلفاز منتظراً، لأن الأخبار كانت على الأرجح تحوي زيادات في الدخل، أما الآن فكل ما يتمناه المواطن أن لا يسمع بأن هناك قرارات أو أوامر ملكية، وكل مناه ان لا تكون هناك ضرائب تزيد في بؤسه.

حزب الأمة الاسلامية (السعودي) والذي تم اغتيال رئيسه بالسم في تركيا، تساءل: (كيف للشعب أن يدفع ثمن فشل الحكومة وفسادها، وهو لم يشارك في أداء الحكومة، ولم يخترها أصلاً، ولا يستطيع محاسبتها؟).

ومما لا شك فيه فإن الشعب هو الضحية الوحيد لقرارات الحكومة (فملككم وأمراؤكم وتجاركم لديهم اموال طائلة في بنوك سويسرا وفي كل بنوك العالم)، كما تقول مغردة على تويتر؛ فيما ترى أخرى ان ضرائب الملك وابنه على الشعب عقوبة له، إذ (سلّط الله على مملكة الرمال حاكماً محنّطاً وطفلاً غبياً معقداً عبث بأموال شعبه، وجرهم لنهاية بشعة). ولاحظت مواطنة ثالثة كثرة التعليقات التي تترحّم على الملك عبدالله وعهده، وكأنها تقول بأن هذا الملك سلمان فجعنا في جيوبنا وأنفسنا. وتشرح بمزيج من السخرية: (كثرة الترحّم والنّوح على الملك عبدالله هنا، جعلني أحسّ أن إخواننا السنّة، لو

يشدّوا حيلهم الى شهر محرم بنفس هذا الحماس، راح يصيروا يلطموا معانا).

من جانبه قال الدكتور سعد عطية الغامدي: (من الحكمة قبل إدخال اليد في جيوب المساكين، البدء ببعض ما في جيوب ذوي البلايين من المنتفعين بغير حق)، ويقصد الأمراء وحاشيتهم. لكن الكاتب التابع لوزارة الداخلية عبدالله وافيه أكد على ضرورة السمع والطاعة لسيّده: (سمعاً وطاعة سيدي). يأتي هذا في وقت لم تستطع الشركات والمؤسسات والمستشفيات الخاصة دفع رواتب موظفيها كما حدث لمستشفى فخري والراجحي الذين لم يستلموا رواتبهم منذ اربعة اشهر. فالإفلاس يطارد المؤسسات الكبيرة والشركات. الجميع في مصيبة.

ومع ان البنوك الآن في أزمة حقيقية بسبب السياسات النقدية وسحب الأموال منها لتمويل عجز الحكومة، فإنها دخلت في أزمة اخرى، بسبب الأوامر التقشفية الأخيرة، حيث ان المقترضين وهم أكثر الشعب، لا يستطيعون بعد تخفيض رواتبهم وايقاف علاواتهم، الاستمرار في خصم نفس القيمة من رواتبهم. والحكومة تقول لهم اشتكوا على البنوك!

وحتى سوق الأسهم سقط سقطة كبيرة بمجرد ان تم الإعلان عن الأوامر الجديدة، ما جعل احد اليمنيين يشمت ويقول: (من حفر لليمن حفرة وقع فيها).

ويعتقد المواطنون في معظمهم بأن الأزمة الاقتصادية والمالية التي تضرب البلاد سببها سياسات الحكومة، فهي التي (قامت بتصدير الفتن وتدمير الشعوب، سيأتي الدور عليها لا محالة. انتظروا) كما يحذر أحدهم. ولأن كلمة (لو) تفتح عمل الشيطان، يقول مغرد: (لاستمعت الحكومة للناصحين المصلحين ولم تتخذ قرارات عشوائية لوحدها، لما وصلنا الى الحال الاقتصادي الحرج اليوم).

إيقاف مخصصات الأمراء

لأول مرة في تاريخ السعودية، تعلو صرخة المواطنين: (أوقفوا مخصصات الأمراء). فالأزمة الإقتصادية لا يجب ان يتحملها المواطن (الغلبان)، فيما تستمر مخصصات آل سعود، ويستمر ونهبهم للميزانية وللنفط وللأراضي. والرأي العام يقول: إن الأمراء في قائمة المستفيدين من الحكم وبقائه، وهم من يجب ان يدفع ثمن السياسات الخاطئة والنهب والفساد والإنهيار الإقتصادي، خاصة وانها سياساتهم هم.

حاول محمد بن سلمان في قراراته التقشفية الأخيرة ان يضلل المواطنين، بأن خفض رواتب الوزراء واعضاء مجلس الشورى. لكن المواطن يعلم ان رأس الفساد والنهب والتضليل والسياسات الخاطئة، هم أمراء العائلة المالكة، لهذا وضعوا هاشتاقاً بعنوان: (إيقاف مخصصات الأمراء).

نعم.. إيقاف مخصصات الأمراء أجدر من المساس بالرواتب، يقول الإعلامي بندر خليل، ويضيف: (هذه أجور يستحقها أصحابها، بينما تلك المخصصات غير مستحقة وغير مبررة، بل غير معقولة أصلاً). وقد رد آخر عليه بالقول أن (أسرة آل سعود لن توقف مخصصات أمراءها حتى لو جاع كل الشعب السعودي، لأنها باختصار، لا تعتبرهم شعباً بل عبيداً لا قيمة لهم).

المحامي طه الحاجي يقول أن (إيقاف مخصصات الأمراء واجب، لأنه إثراء بلا سبب، واستنزاف لأموال المواطنين، وسلب مدخرات الأجيال القادمة، مثلما استنزفت الأجيال السابقة والحالية).

محام آخر هو ابراهيم المديميغ قال انه ينتظر ويتطلع لسماع اخبار تخفيضات جوهرية لا رمزية لمخصصات ومزايا الأسرة المالكة. ومحام ثالث، هو إسحاق الجيزاني، يطالب بإيقاف المخصصات وليس تخفيضها، إذ لا يُعقل ان يكون للشعب: التقشف، ولأصحاب السمو: المخصصات.

لقد أفرز غياب العدالة في توزيع الثروة طبقتين: (طبقة تأكل بملاعق من ذهب، وأخرى تأكل من الزبالة)، حيث يزحف الفقر على كل المدن والقرى، وكما وصل الى المناطق المهملة الهامشية، تتصاعد وتيرته أيضاً في قلب العاصمة والكثير من احيائها.

وفي المقابل تجد أن كل أمير، ما ان يخرج من رحم أمه، الا وتخصص له أرض منحة، ويعطى راتباً شهرياً، طيلة حياته. ورغم كل هذا، أميرات وأمراء يشتمون الشعب ويهددونهم. فقد سبقة للأميرة نورة آل سعود، أن كتبت تغريدة في تويتر تحمد الله فيها ان مخصصها الشهري ٢٢٠ ألف ريال فقط، وتقول ان ذلك حق من حقوقها، فهي لم تسرق ولم تنهب، كل شيء يأتيها (برضى ولي الأمر) أي الملك!

وكانت ابنة الملك فهد والتي اسمها الجوهرة، قد تحدثت الى محطة معارضة، فأهانت المواطنين وقالت:

(وشْ هالصجّة اللي عاملينها لنا؟ وشْ هالإزعاج؟ الحين احنا خبثاء؟ احنا زمرة فاسدة؟ احترموا نفوسكم. حنّا ما ورانا إلا انتو؟ خلصت اشغالنا يعني؟ أبي أفهم وشْ تبون، وشْ تبون أكثر من كذا؟ وشْ ذا، أعطيناكم وجه. دولة وسوّينا لكم؛ لمّيناكم [جمعناكم] من البرّ. ركضنا وراكم عشان تتعلّمون، نقنع فيكم عشان تتعلّمون. مدّنّاكم بيوت وعطيناكم. اراضي وزّعنا عليكم. حتى المدن بنيناها لكم. أول ناطحات سحاب في الشرق الأوسط بنيناها لكم. حتى التابعيّات [بطاقات الهوية] وزّعناها عليكم. في واحد منكم ما معه تابعيّة؟ مدارس وجامعات ومستشفيات. خلّيناكم زيّ البشر، وهذي آخرتها؟ربّي جريوك ياكلك [تقصد أن عائلتها المالكة قامت بتربية جراء صغيرة ـ المواطنين ـ فكان جزاؤها الخيانة وعمدت صغار الكلاب الى أكل من ربّاها] ..).

الناشط المشهور خالد الجهني، والذي لجأ مؤخراً الى بريطانيا، غرد بالمناسبة وقال: (يا أغبى حكومة. مشكلتك ليست في جيب المواطن. مشكلتك في المخصصات والشبوك والهبات والفساد). واضاف: (شبعنا شعارات. جاء دوركم ـ يقصد الأمراء ـ في تجرّع ما يتجرّعه المواطن جرّاء تهوركم، وسوء ادارتكم، وفسادكم، وبذخكم، وتبديدكم للمال العام). وختم: (يسرقون الشعب ويقولون ان ذلك بسبب ايران، وانتبهوا من الفتنة، وضحّوا من اجل الوطن. يا آل سروق: المال لكم، والشعاراتُ لنا؟)!

حقاً وكما قيل: (الوطنيّة للفقراء.. والمخصصات للأمراء). و (الأمير ينعم بالنقود، والمواطن يأكل التراب ويدافع عن الوطن).

لهذا كله، رأى المواطنون، أن لا بد ان يبدأ الأمراء بشدّ الحزام مثل المواطنين، وعليهم ان يثبتوا انهم يقفون بجانب الوطن، وأن يوقفوا النهب، على الأقل تقليص حجمه، في هذه الظروف الصعبة. لكن كما قال مغرد: (لو قطعنا أيدي السارقين، لأصبح الأمراء في بلدي من ذوي الإحتياجات الخاصة)!

صرخ احد المواطنين فقال: (مائة سنة وأنتم تنهبون ثرواتنا، والآن تأخذون العجز من جيوبنا، مهزلة يجب ايقافها؟). الأمر المؤكد انه لن تكون هناك حياة كريمة للشعب، إلا بنهاية الفساد، ولن ينتهي الفساد وآل سعود في الحكم. فالقضية ليست في شحّ المال، بل في السرقات. ولو تحول البحر الأحمر الى بحيرة بترول، فإن الفساد لن ينتهي إلا بنهاية النظام.

بعض المعلقين اقترحوا أن يكتفي كل أمير كبير بمليار ريال فقط (ألف مليون ريال)، وأن يعيد الباقي الى خزينة الدولة، واقترح آخرون إيقاف مخصصات الأمراء لعام واحد فقط، وغيرهم اقترح استعادة عشرين بالمائة مما نهبه الأمراء، وهذا كفيل بسدّ عجز الميزانية لسنين طويلة قادمة. والأرجح أن لدى الأمراء استعداد لإيقاف الهواء عن الشعب، ولكن ليس لديهم الاستعداد لايقاف مخصصات سموهم غير الكريم!

لن يتنازل الأمراء عن مخصصاتهم، ولن يجبرهم على ذلك، الا اذا نزل الشعب الى الشوارع، وأدّب لصوص الرياض.

ابن نايف من أنقرة: نحن مستهدفون!

محمد شمس

في المعلومات، أجرى ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إتصالاً هاتفياً بأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني عشية الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا في منتصف يوليو الماضي وأبلغه بزهو المنتصر: صاحبك - أي أردوغان - سقط، ودبّر حالك.

كان المشهد التركي حينذاك غامضاً، باستثناء قلة من الأجهزة الاستخبارية الإقليمية والحلفاء المقرّبين، وعلى وجه الخصوص إيران التي قيل بأنها لعبت دوراً ما في إحباط الإنقلاب بتزويد أردوغان بمعلومات حول الانقلابيين وخططهم والأماكن التي يتواجدون فيها. لم يتمكن الاعلام السعودي من إخفاء مشاعر الفرحة بوقوع الانقلاب كما ظهر ذلك في قناة (العربية)، التي وضعت الانقلاب التركي في سياق المقارنة مع الانقلاب العسكري في مصر في ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وأسهبت المذيعة في القناة باستشراف مستقبل تركيا بطريقة توحي بمباركة الانقلاب وتبشّر بفوضى مقبلة. من جهة ثانية، جاءت تغطية الصحف السعودية باردة وتنطوي على ترقّب بانتظار جلاء صورة المشهد التركي، فلم تواكب الحدث الانقلابي، واكتفت بالنقل عن وكالات الاخبار العالمية، برغم من الإشارات الملتبسة التي كانت صحيفتا (الشرق الأوسط) و(الحياة) تطلقها بطريقة صياغة الاخبار، وتميل الى الفرحة المبطّنة بالإنقلاب.

على المستوى السياسي، كان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يبعث برسائل عتب شديدة اللهجة الى حلفائه في أوروبا والولايات المتحدة لكونهم لم يظهروا المساندة المطلوبة مع تركيا، عبر الاتصال الفوري بعد فشل الانقلاب أو حتى زيارة أنقرة، في وقت كانت المواقف الغربية عموماً مخيبّة بالنسبة لأردوغان. سعودياً، كان الوضع أسوأ منه غربياً، فالملك سلمان الذي كان يقضي رحلة استجمام في المغرب لم يكلّف نفسه عناء إجراء اتصال هاتفي بالرئيس التركي للإعلان عن تضامن الرياض مع أنقره إلا بعد مرور ثلاثة أيام على فشل الإنقلاب وكان اتصالاً فاتراً اكتفى فيه بالملك بالتهنئة بعودة الأمور الى نصابها.

اللافت، أن «العربية» قامت في ٢٠ أغسطس الماضي ببث مقابلة مع فتح الله جولن، زعيم حركة حزمت التركي، الأمر الذي أثار غضباً عارماً وسط أنصار أردوغان، واضطرت القناة إلى حذف المقابلة من موقعها على الانترنت. من منظور أردوغان وأنصاره، فإن المقابلة بثاً وحذفاً كانت تخضع تحت أوامر القيادة السياسية في السعودية.

على أية حال، فإن مؤشرات كافية تفيد بأن ثمة إنقساماً داخلياً بين الطبقة السياسية السعودية والتيار السلفي القرّيب من الإخوان المسلمين حيال المسألة التركية، وخشي الملك سلمان من تبدّل مواقف أنقره في أكثر من ملف إقليمي بما يلحق ضرراً بمكانة السعودية ودورها. فقد عبّر أكثر من مسؤول تركي (رئيس الوزراء يلدرم، ووزير الخارجية مولود أوغلو) عن نيّة أنقره في التعاون مع روسيا وإيران من أجل حلحلة مشاكل المنطقة).

زيارة محمد بن نايف، ولي العهد ووزير الداخلية، الى أنقره في ٢٩ سبتمبر الماضي، والمتزامنة مع زيارة وزير الخارجية الايراني محمد جواد ظريف، تضع إيران على رأس أجندة زيارة بن نايف. وكان الأخير قد زار أنقره في إبريل من العام الماضي، ٢٠١٥، وكان أردوغان يستعد حينذاك لزيارة إيران، وقد نقل عرضاً للقيادة الايرانية حول التسويات في المنطقة ولاسيما المتعلقة بالملفين السوري واليمني.

زيارة بن نايف الأخيرة ولعب أنقره وساط بين الرياض وطهران لامتصاص التوترات السياسية والمذهبية لا يمكن فصلها عن دعوة أمير قطر تميم بن حمد دول الخليج وإيران الى تسوية خلافاتها عبر الحوار، كما جاء في مكالمة هاتفية أجراها أمير قطر مع الرئيس الإيراني حسن روحاني في ١٣ سبتمبر الماضي. وأكّد الأمير تميم على «أهمية أن ترتكز العلاقات الخليجية الإيرانية على مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل».. وأن يتم تسوية أية خلافات خليجية إيرانية عن طريق التفاوض والحوار»، بحسب وكالة الأنباء القطرية.

الخروج من حصار محمد بن سلمان

إن تأخر زيارة بن نايف الى أنقره والأداء الفاتر الذي كانت عليه الدبلوماسية السعودية منذ لحظة الانقلاب يشيان بعدم الاستقرار في علاقة البلدين، سيما حين المقارنة بين أنقره وطهران إذ أبديا تعاوناً وثيقاً منذ لحظة وقع الإنقلاب وما بعدها ولاتزالا على الحال نفسه. في المقابل، لاشك أن من أبرز أهداف زيارة بن نايف هو احتواء أزمة كادت تستفحل نتيجة ضلوع محمد بن سلمان ومحمد بن زايد في

الانقلاب الفاشل.

في مقابل التيارات المناهضة للتقارب مع القيادة الإخوانية في أنقره، يصرّ بن نايف ومن منطلق الواقعية السياسية على تطوير العلاقات السعودية التركية، لاسيما في ظل تصاعد التوتّر المذهبي والحروب المشتعلة في المنطقة، وقرار الولايات المتحدة التخفيف من وجودها الطاغي في المنطقة والتفرّغ للمارد الصيني القادم، إلى جانب بطبيعة الحال تهديد الجماعات المسلّحة التي عملت في لحظة ما لحساب أجندة سعودية وأخرى تركية وثالثة أميركية ولكنّها في مرحلة ما تنفصل عن رعاتها وتعمل لحساب أجندتها الخاصة.

محمد بن نايف، الخارج من عزلته القهرية بفعل الطوق الذي فرضه عليه إبن عمه ولي ولي العهد ووزير الدفاع محمد بن سلمان، عبّر بلهجة إردوغانية فصيحة، بأن بلاده، كما تركيا، مستهدفة، بحسب كلمته في رئاسة مجلس الوزراء التركي في ٢٩ سبتمبر الماضي. الأهم في كلمته هو طلب المعونة من تركيا في الاصطفاف معاً لمواجهة الاستحقاق القادم «لأننا بالفعل بحاجة الى بعضنا البعض» على حد قوله.

الاستهداف الذي يتحدّث عنه بن نايف قد يأخذ أشكالاً عدّة. فقد أطلق تصريحه في وقت كان الكونغرس قد صوّت بأغلبية ساحقة على قانون جاستا بما يسمح بمقاضاة السعودية في المحاكم الأميركية على خلفية ضلوعها في هجمات الحادي عشر من سبتمبر. وعليه، قد تخسر السعودية كل أرصدتها في البنوك والخزانة والأسواق الأميركية، وفي حال تتبّع باقي العقوبات المالية التي سوف تلحق بها فقد تصل الى ٣٠ تريليون دولار. صورة أخرى للاستهداف تتمثل في تحوّل السعودية الى دولة راعية للإرهاب على مستوى العالم، هكذا ينظر اليها في أوروبا والولايات المتحدة فضلاً عن المحور الذي يضم روسيا وإيران. وصورة ثالثة للإستهداف تتمثل في الارهاب الذي قد يضرب في أي وقت داخل المملكة وفي أي مكان. وصورة رابعة للإستهداف تتمثل في مؤتمر غروزني الذي أحدث صدمة لا تزال آثارها قائمة لدى الوسط الرسمي السياسي والديني والاعلامي، كونه أعاد تعريف مسمى «أهل السنة والجماعة» وأخرج منه الوهابية، وبمشاركة وفد أزهري على أعلى المستويات.

وخلاصة الأمر: أن زيارة محمد بن نايف الى أنقره تهدف الى:

- ترميم التصدّعات في العلاقات السعودية التركية بعد الانقلاب الفاشل.
- إحياء دور الوساطة التركية بين الرياض وطهران في ظل تصاعد لغة الحرب بين البلدين.

كباش المحمدين

كتب الباحث سايمون هندرسون مقالة نشرت على موقع Cipher Brief تناول فيها حالة التوتر و الخصومة بين ولي العهد محمد بن نايف وولي ولي العهد محمد بن سلمان المستمرة «منذ وفاة الملك عبدالله في شهر يناير عام ٢٠١٥». وبينما قال الكاتب ان الخصومات هذه ليست ظاهرة جديدة في السعودية، نبّه إلى أنه نادراً ما ظهرت بهذا الشكل العلني وانعكست على السياسة بهذا الشكل.

وأضاف الكاتب أن كلا الرجلين (محمد بن نايف ومحمد ابن سلمان) يعتبر ايران التحدي الاساس، ولكن أشار الى أن محمد ابن سلمان حاول مواجهة ايران من خلال حرب على اليمن. وتابع بأن كلا الرجلين يسعى الى منع ايران من زيادة أرباحها النفطية.

هذا وبينما تحدّث الكاتب عن خطة محمد بن سلمان الاقتصادية التي تحمل إسم «رؤية عام ٢٠٣٠» شدّد على ان التحدي يكمن بكيفية إنجاز كل ذلك – خوض حرب والقيام بتحول الاقتصادي – في ظل انخفاض أسعار النفط، منبهاً أيضاً إلى ان الاسعار قد لا ترتفع مجدداً كما حصل في الماضي بسبب ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة. وتابع بنفس الإطار أن بن سلمان كان قد ألغى مقترحاً قدمه وزير النفط السعودي السابق علي نعيمي في اجتماع لمنظمة أوبك في شهر يونيو الماضي، حيث طرح الأخير تجميد إنتاج النفط. وأضاف في السياق ذاته أنه تمّ طرد نعيمي من منصبه بعد أيام قليلة.

الكاتب تطرّق أيضاً الى قرار خفض رواتب الوزراء السعوديين بنسبة عشرين بالمائة، إضافة الى خفض رواتب أعضاء مجلس الشورى. واعتبر أن القرارات هذه تحمل بصمات محمد بن سلمان وتمثل طريقة إدارة جديدة.

بناء على كل ما ورد تساءل الكاتب عن كيفية وقف هذا التوتر السياسي، معتبراً أن إحدى الخيارات قد تكون إعلان انتصار في اليمن والانسحاب من الحرب على هذا البلد، «على امل ان لا تستطيع إيران التعامل مع الفوضى التقليدية بهذا البلد»، على حد تعبير الكاتب. وفيما قال الكاتب أن بن سلمان توقّف عن تقديم نفسه» كسيد الحرب على اليمن» منذ أشهر عدة وأنه يستطيع أن يسيطر على ما تقوله وسائل الاعلام الرسمية السعودية، شدّد في الوقت نفسه على أن السؤال الأساس هو ما اذا كان بامكان ابن سلمان السيطرة على وسائل التواصل الاجتماعي في السعودية. كذلك اعتبر أن سلوك بن سلمان يعني بأنه لا يحظى بدعم يذكر في عائلة آل سعود الحاكمة، كما رأى أن قراره تخفيض رواتب المسؤولين السعوديين ربما يعني بأنه فقد دعم الطبقة التكنوقراطية أيضاً. وأضاف بأن المواطنين السعوديين العاديين «يشعرون بألم» خفض الاعانات المالية الحكومية وبأن الضغوط في الداخل السعودي تزداد.

حملة شعبية غير مسبوقة احتجاجاً على قرارات محمد بن سلمان

راح نفلسكم !

ناصر عنقاوي

بأوامر رسمية - على الأرجح من وزارة الداخلية - قررت شركة الإتصالات السعودية، الغاء عرض النت المفتوح مسبق الدفع، والذي يعني ايقاف عروض استخدام الانترنت الدائمة كخدمة مقابل مبلغ مالي محدد، بحيث لا يستطيع المواطن الحصول على النت ضمن هذا العرض الذي تقدمه شركات أخرى، وفي كل دول العالم أيضاً.

لم يكن الهدف هو الكسب المادي، ذلك ان الشركة تحججت بأن قرارها هدفه تخفيف الضغط على شبكة الإنترنت؛ وكان بإمكانها زيادة رسوم استخدام النت التي هي مرتفعة اصلاً، دون الغاء هذا العرض الذي يتيح استخدام النت بلا حدود unlimited access.

الواضح ان القرار له جانب أمني بحت.

فالحكومة السعودية لاحظت، كما لاحظ كل مراقب، ان المواطن السعودي يصرف وقتاً كثيراً على استخدام النت، والتطبيقات والبرامج المتعددة ومواقع التواصل الاجتماعي، مثل اليوتيوب والفيس بوك وتويتر، والسناب تشات، حيث اصبح السعوديون في مقدمة دول العالم في استخدامها.

هذا الإنفتاح غير المسبوق، أحدث ولازال يُحدث تغييرات جوهرية ثقافية وسياسية، ترى الحكومة السعودية انها ضارة بها على المستوى الأمني، وتحديداً على مستوى تغيّر وجهة نظر المواطنين تجاه الحكم السعودي نفسه، فضلاً عن هذا، فإن الإنفتاح كشف عن رغبة كبيرة لدى المواطنين في المشاركة في هذه المواقع، ليس فقط في جانب تلقي المعلومة والخبر والصورة، بل وإبداء الرأي، واستخدام التصوير عبر الهواتف الذكية، ورفعها على مواقع التواصل.

مثل هذه المشاركات ضارة من وجهة نظر النظام، وهي تتعدى ابداء النظر كتابة في الفيس بوك وتويتر، الى استخدام الفيديو والصورة كوسيلة رقابية على النظام، وكطريقة مثلى في تحشيد الرأي العام ضد قرارات الحكومة ووزرائها. فضلاً عن تلقي المواطنين جرعات هائلة من المعلومات، ومن مشاهدة الفيديوهات التي تتعرض للعائلة المالكة بالتنقيص والتسقيط.

لهذا، كان الإنترنت نفسه مشكلة للحكومة السعودية، ولا تفيد فيه رقابة، ولا جيش الكتروني، ولا تستطيع السلطة متابعة كل شخص، ولا التحذير الأمني، ولا التحذير الديني من قبل مشايخ السلطة والمفتي.

ولأن الأوضاع تتدهور في السعودية سياسيا واقتصاديا، ولأن المواطنين - وبالتجربة - عبروا عن آراء غير مسبوقة تجاه قرارات السلطة في ميادين التقشف والإقتصاد، كما في ميادين السياسة والحريات، وهي آراء حادة أزعجت النظام، فعجلت بقرار الغاء عروض الإنترنت المفتوح unlimited access، بغية تخفيض مدّة الحضور والمشاهدة والمشاركة والتفاعل على مواقع التواصل الاجتماعي عامة.

مثل هذا القرار الأمني السياسي يختلف عن قرارات سابقة لشركات الإتصالات السعودية، التي

أوقفت استخدام تطبيقات الهاتف ماسنجر والواتس اب وفيبر وتانغو ولاين إن وغيرها، حتى يضطر المواطن لدفع مكالماته الهاتفية لتلك الشركات، بدل ان تكون مجانية عبر التطبيقات.

وللعلم فإن الحكومة تمتلك نحو ٨٥ بالمائة من أسهم شركة الإتصالات السعودية (اس تي سي)، وهي معنية بتنظيف جيوب المواطنين لتمويل الفساد والحروب وتغطية العجوزات في الميزانية.

قرار ايقاف النت المفتوح سبب صدمة جديدة، غير الصدمات المالية السابقة. وحدث أمرٌ غير مسبوق في السعودية، حيث اجتمعت كل التيارات والفئات والمناطق المختلفة في هاشتاق حمل عنوان (راح نفلّسكم) تنديداً به ومقاطعة جزئية لشركة الإتصالات، وبالتالي إيقاع خسائر بها.

الحملة الشعبية كانت راقية جداً، والاستجابة الشعبية لها قوية، وحتى لو لم تؤدي اغراضها بإعادة عروضات النت المفتوح، فإن المواطنين اكتشفوا لأول مرة أن لديهم قدرة على التغيير، عبر حشد قواهم في مواقع التواصل الاجتماعي. وبالتالي فإن الرسالة تقول: إن من يستطيع مواجهة الحكومة في شيء صغير.. يمكنه ان يكرر ذلك في الأمور السياسية. وهنا مربط الفرس.

ولهذا شنت الحكومة حملة مضادة في تويتر، ولاحقت الفيديوهات التي شاركت في الحملة، مثل هذا الفيديو الذي وصل الى الترند. بل ان الحكومة استعانت بالمفتي ليفتي ويحذر المواطنين من الخروج على ولي الأمر!

ولأن شركات الهاتف الأخرى، التي تزود الخدمة، مثل شركة موبايلي وشركة زين، مطلوب منهما فعل الشيء ذاته، فهذا قرار حكومة وليس قرار شركة.. وقد قررتا فعلاً بعد يومين من معاقبة شركة الاتصالات اس تي سي، المضي في طريقها مرغمة.

حملة المقاطعة تم الإستعداد لها شعبياً وبدأت في الأول من أكتوبر الجاري؛ بحيث يتوقف المواطن عن استخدام هاتفه المحمول لثلاث ساعات يوميا؛ وتفعيل وضع الطيران في اعدادات التلفون، بحيث لا يستقبل ولا يرسل شيئاً.

ويقول المواطنون ان المواطن لن يأخذ حقه بحبّ الخشوم (أي تقبيل الأنوف) وهو عنوان التذلّل؛ على العكس، لن يأخذ حقه إلا بـ (دقّ الخشوم) أي يرغم اللصوص والمعتدين على حقوق الشعب بأن يخضعوا مرغمين.

وقالت الحملة أنها تستطيع تأديب شركات الهاتف (اذا صملنا/ أي صمدنا). لكن مباحث السلطة ترد على المواطنين: (اللي ما يربيه الزمان، يربّيه شعب سلمان). مع ان شعب سلمان انقلب على سلمان وابن سلمان!

ورافق الحملة الشعبية عدم متابعة موقع شركة الاتصالات اس تي سي على تويتر (انفولو)، واحيانا حجبها (بلوك)؛ وقد انخفض عدد المتابعين لموقع الشركة. ففي بداية الحملة كان الموقع يخسر ألف متابع في الدقيقة. كما ان وزير الإتصالات تعرض

هو الآخر لحملة عدم المتابعة وتبليك موقعه في هاشتاقات تفاعل المواطنون معها.

وامتدت حملة المقاطعة الى معاقبة (هاشتاق السعودية)، وهو موقع يُظهر الهاشتاقات السعودية على تويتر، ولكن الهاشتاق تمت السيطرة عليه من

قبل المباحث منذ زمن، وصار يخدمها، ولا يغطي الهاشتاقات التي لا تؤيدها الحكومة وهي كثيرة.

ودعت الحملة الى الغاء المتابعة عن المشاهير المتخاذلين غير المدافعين عن المواطنين، فمن لا يقف مع الشعب في أزمته، فهو لا يمثل السعودية، ولا يتشرف المواطنون بمتابعة حسابه.

حملة راح نفلّسكم بدأت بإعداد جيد، وبزخم كبير، وأوقعت خسائر غير قليلة لشركة الإتصالات السعودية.

الشعور الشعبي بالقوة كان طاغياً تحت شعار: (متحدين نقف. متفرقين نسقط). ووصف الصحفي خالد العلكمي الحملة الشعبية ضد شركة الإتصالات

بـ (الحراك الراقي) ورأى انه مؤشر لارتفاع وعي المجتمع. ودعا أحدهم الى أخذ الموضوع الى جماهير كرة القدم، واستثمار المناسبات الرياضية، ورفع يافطات؛ وهذا أمرٌ لو حدث قابل للتكرار في قضايا اجتماعية وسياسية أخرى، وهو نذير خطر وشؤم على العائلة المالكة.

حملة المقاطعة مستمرة حتى كتابة هذه السطور، والمدهش حقاً، والذي يبين حالة الرعب والهلع لدى الحكومة قبل شركات الاتصالات، هو أن هيئة السوق المالية تدخّلت وعلّقت تداول أسهم شركات الإتصالات جميعاً، حتى لا تسقط أسهمها.

الصحفي عبدالله الملحم وجد ان من بركات وسم (راح نفلسكم) أنه جمع الشعب على قلب رجل واحد، ضد الغلاء والجشع والإستغلال وسوء الخدمات دون تبادل الإتهامات والتخوين. وعلقت أخرى: (يا زِيْنْكُمْ وانتم مجتمعون على شيءٍ يفيدنا. لو دايم نتفق، كان انحلت كل مشاكلنا. بس المشكلة ننشغل بأشياء تافهة تفرقنا). وثالثة قالت: (المال يجمعنا، سنّة وشيعة وحتى ملاحدة). ورابع يقول: (اي موضوع فيه فلوس، فكل الشعب يتحد سنة وشيعة وليبرالية وجامية وصحونجية، بجميع الفئات. لله درُّنا)! وخامس عبر عن أمله بالتغيير: (رائع جداً أن نتفق على التمرد والرفض والمعارضة. لأول مرة أشعر بالإطمئنان على مستقبلنا. اليوم نتمرد هنا، وغداً نتمرّد هناك).

حقاً.. لم يحدث ان اجتمع الشعب على قلب رجل واحد. وال سعود كانوا دوماً يستغلون الخلافات المذهبية والمناطقية والقبلية بحيث لا يتفقون على أمرٍ واحد، إلا أن يكون الإتفاق على دعم الحكومة وسياساتها أو السكوت عن سياساتها او بعضها.

الداعية عبدالله المقحم قال شعراً تحريضياً لخدمة حملة مقاطعة شركات الاتصالات:

اقطعوا الإرسالَ حتى يُفلسوا
واحذروا أن تخضعوا واحترسوا
كم أهانونا بأنواع الأذى
وإذا صِحْنا يقولونَ: آخرسوا!

وفي سجال بينه وبين الدكتور الشاعر فواز اللعبون، يقول المقحم:

أنا هنا في بلاد الله مغتربٌ
والإتصالاتُ يمتصّون أموالي
يقدّمونَ لنا مهزولَ خدمتهمْ
ولا يحلُّون يا فوّاز إشكالي!
يا صاحبي كلما هاتفتهم قفلوا
في الوجه هاتفهم من دون إهمالِ
كم يعبثونَ بنا والله منتقمٌ
للناس من كيد غشّاش ومحتالِ

فيرد فواز اللعبون ناصحاً المقحم:

لا تشترِ الخطَّ إلا والعصا معهُ
فالاتصالاتُ فينا ذاتُ أهوالِ
أمورهمْ كلّها فوضى وبلطجةٌ
كأنما أنتَ في دُكّانِ فوّالِ

والداعية الاخر عادل الحوالي يمتدح الوقفة الشعبية، او الهبة الشعبية التي يمكن ان تتكرر في قضايا أخرى، فيقول: (المقاطعة وعي، وسلوك حضاري، وتضامنٌ مع ذوي الدخل المحدود. المقاطعة فيها أجر إذا حَسُنَتْ النيّة).

في الجوهر، فإن حملة مقاطعة شركات الإتصالات تحمل احتجاجاً على الحكومة، وعلى سياسة محمد بن سلمان ورؤيته. فالموضوع لا يبتعد عن الأزمة الإقتصادية والمالية وضعف القوة الشرائية للمواطن؛ كما ان الأمر ليس بعيداً عن حقيقة خشية الحكومة من انفتاح المواطنين على النت بشكل مستمر واستخدامه في معركة قادمة كلما تصاعدت الضرائب وتدهور وضع المواطن المعيشي.

والحكومة السعودية تشتغل على كل الموجات. واحدة منها: التبشير بمستقبل واعد جميل زاهي ولكن بعد ١٥ سنة عجفاء؛ ومنها كتم سورة الغضب والألم التي تلمّ بالمواطن بحيث لا تصل الى البقية؛ ومنها مواجهة اية تحركات شعبية متوقعة ضد الحكومة وسياساتها المالية والإقتصادية بالوسائل الأمنية. لكن التضليل الاعلامي وذي الصفة الدينية يبقى دائماً هو المفضل.

أخسرْ بَدَلْ، ولا أخسرْ بَلَد!

هاشتاق تبريري آخر وضعه مباحث آل سعود الإلكترونيون يقول: (أخسرُ بدل، ولا أخسر بلد). يعني أخسر شيئاً من المال عبر الضرائب وتخفيض الراتب، أفضل من أن أقاوم ذلك، فأخسر البلد كله، بسبب الخروج على الحاكم ولي الأمر.

علق فيه مغرد فقال: (غرباء في الفوائض، شركاء في العجز)؛ ثم ما دخل البلد بموظف يكدح؟ هناك بعض المواطنين يطبق احاديث العبودية المكذوبة التي تصب في صالح السلطة: اسمع وطعْ وإن جلد ظهرك وأخذ مالك. (٤٥) ويشرح مغرد آخر وللمرة الألف: (الحكومة شيء، والوطن شيءٌ آخر).

رجال المباحث يقولون: (الذين ثاروا على حكامهم، هل أخذوا حقوقهم)؟ يعني انطمّوا واسكتوا، وابلعوا العافية. وفي ذات الإتجاه كتب احد صقور نايف: اتعظوا من البلدان الأخرى ولا تثوروا او تعترضوا على آل سعود. موظف آخر يحدد مواصفات المواطن المطيع والمضحي الذي يقاوم العنصرية الدولية. هذا الكلام يقوله دكتور، شهادته مزورة!

لكن الطريف تعليق عبدالله الناصر: (نخسر بدل، ولا يخسر الأمير مخصصه). وينصح خالد الدبابيس: (اتركوا التطبيل). والمعارض عمر عبدالعزيز يقول: (يعني قصدكم: كل تراب، وإلا ستضيع البلد. معقولة ما في حلول وسط؟ بكرة يطلع هاشتاق: اخسر مالك ولا تخسر عيالك). ويضيف: (سيحدثونكم عن الصبر والاستغفار والذنوب وأنها سبب بلائكم الوحيد. قولوا لهم: كذبتم، بل نحن ندفع ثمن السياسات الخاطئة والمليارات المنهوبة).

يرد أمير سعودي: الدولة ما قصّرت في ايام الرخاء.. ولا خير فينا اذا لمن نقف معها في السنين العجاف. رد عليه عمر: طيب تبرّع بمخصصاتك وفلوسك انت وعيال عمّك.

السعوديون والتطرف: مشعلو النار ومخمدوها

نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» مقالة في ٢٦ سبتمبر الماضي للكاتب سكوت شين أثارت حفيظة ال سعود وحواشيهم، سيما وأن المقالة كانت قد نشرت في وقت سابق، وأعيد نشرها، الأمر الذي عدّوه أمراً مدبّراً، وأنه يأتي في سياق خطة استهداف للمملكة السعودية. المقالة جمعت بين البحث العلمي والمادة الصحافية المثيرة، نضعها هنا للإفادة.

توفيق العباد

من المتعارف عليه أن نقاط التوافق ما بين المرشحين للرئاسة الأمريكية هيلاري كلينتون ودونالد ترامب ليست بالكثيرة، ولكن قد تشكل المملكة السعودية استثناءً للقاعدة. إذ استنكرت كلينتون دعم المملكة «للمدارس والمساجد المتطرفة حول العالم التي وضعت الكثير من الشباب على طريق التطرف». أما ترامب، فقد اعتبر أن السعوديين هم «أكبر ممولين للإرهاب في العالم».

يُذكر أن فرح باندیت، أول دبلوماسية أمريكية مبعوثة إلى المجتمعات الإسلامية، زارت ٨٠ بلداً، واستنتجت أن التأثير السعودي يدمر التقاليد الإسلامية السمحاء. فقد كتبت في العام الماضي «إن لم يتوقف السعوديون عما يقومون به، فسوف ينتج عن ذلك عواقب دبلوماسية وثقافية واقتصادية».

ولا يكاد يمر أسبوع من دون أن يلقي ناقد تلفزيوني أو كاتب صحفي اللوم على المملكة السعودية للعنف الجهادي. فعلى شبكة «إتش بي أو» على سبيل المثال، اعتبر بيل مار أن التعاليم السعودية «تعود إلى القرون الوسطى». أما في صحيفة «واشنطن بوست»، فقد كتب فريد زكريا أن السعوديين قد «خلقوا وحشًا في العالم الإسلامي».

لقد أصبحت الفكرة شائعة: إن ما تصدره المملكة السعودية من نهج الإسلام المتشدد والمتعصب والأبوي والأصولي المعروف باسم الوهابية أدى إلى تغذية التطرف العالمي وساهم في زيادة الإرهاب. يطلق تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش) دعواته القائمة على تهديد الغرب بالعنف، ويوجه أو يلهم الهجمات الإرهابية في بلد تلو الآخر، ما أدى مجددًا إلى ظهور جدل قديم حول النفوذ السعودي على الإسلام متخذًا أهمية جديدة.

فهل بات العالم الآن مكانًا أكثر انقسامًا وخطرًا وعنفًا بسبب التأثير التراكمي لخمسة عقود من الدعوة التي تمولها عائدات النفط من القلب التاريخي للعالم الإسلامي؟ أم أن المملكة السعودية، والتي غالبًا ما دعمت الحكام المستبدين القريبين من الغرب في وجه الإسلاميين، هي مجرد كبش فداء للتطرف والإرهاب نتيجة العديد من الأسباب المعقدة، ومن بينها تصرفات الولايات المتحدة بحد ذاتها؟

تثير هذه الأسئلة الكثير من الجدل، وذلك جزئيًا بسبب الدوافع المتناقضة للدولة السعودية.

في عالم الإسلام المتطرف، يُعتبر السعوديون «مشعلي النار ومخمديها في الوقت عينه» وفق وجهة نظر وليام ماك كانتس، باحث معهد بروكينغز. وأضاف أنهم «يروجون صورة مشوهة جدًا للإسلام ترسم خطوطًا حادة بين عدد قليل من المؤمنين الحقيقيين وبين كل الآخرين، من مسلمين وغير مسلمين»، من خلال التغذية الأيديولوجية للجهاديين الذين يمشون على خطى الجهاد العنيف.

بيد أنه أكمل قائلاً إنهم في الوقت نفسه «شركاؤنا في مكافحة الإرهاب». ولا بد من الإشارة إلى أن ماك كانتس هو واحد من بين حوالى ٤٠ أكاديمياً ومسؤولاً حكومياً وخبيراً في الإسلام من عدة بلدان جرت مقابلتهم في إطار هذا المقال.

ما هي الوهابية؟

غالباً ما يطلق على الإسلام الذي يدرّس في المملكة السعودية ومن قبلها في الخارج اسم الوهابية، في إشارة إلى رجل الدين الذي أسس الوهابية في القرن الثامن عشر. يُذكر أن أتباع الوهابية، والتي هي عبارة عن نموذج حرفي ومحافظ ومتشدد من الإسلام السني، غالبًا ما يشوهون سمعة المذاهب الإسلامية الأخرى، فضلًا عن سمعة المسيحية واليهودية.

الأهداف المتضاربة

يسعى القادة السعوديون إلى إقامة علاقات جيدة مع الغرب ويعتبرون العنف الجهادي بمثابة خطر قد يهدد حكمهم، لاسيما في هذا الوقت الذي يقوم فيه تنظيم «الدولة الإسلامية» بشن هجماته داخل المملكة، فقد نفذ ٢٥ هجوماً في الفترة الماضية الممتدة على ٨ شهراً، وفق الأرقام التي قدمتها الحكومة. بيد أن الدافع وراء تصرفاتهم يكمن أيضاً في عداوتهم لإيران، واستمدادهم للشرعية من المرجعيات الدينية القائمة على مجموعة رجعية من المعتقدات. ويمكن لتلك الأهداف المتضاربة أن تجعل الأحداث تتبلور بشكل مختلف ومحيّر أيضاً.

من جهته، قال توماس هيغهامر، خبير نرويجي في الإرهاب عمل مستشاراً لدى الحكومة الأمريكية، إن أشد أثر نتج عن الدعوة السعودية للإسلام هو إبطاء تطوّره، ومنع التأقلم الطبيعي في عالم متنوع تسوده العولمة. وأضاف «لو كان القرن العشرون ليشهد إصلاحاً إسلامياً، فإن السعوديين حالوا على الأرجح دون ذلك من خلال نشرهم مبدأ الحَرفية».

الجدير بالذكر في هذا السياق أن ما فعله السعوديون كان مذهلاً، إذ وصلوا تقريباً إلى كل بلد يضم سكاناً مسلمين، من مسجد غوتنبرغ الكبير في السويد، إلى مسجد الملك فيصل في تشاد، ومن مسجد الملك فهد في لوس أنجلس، إلى مسجد سيول المركزي في كوريا الجنوبية. وقد جاء الدعم المقدم لهذه المساجد من الحكومة السعودية والعائلة المالكة والجمعيات الخيرية السعودية، والمنظمات التي ترعاها المملكة بما في ذلك «رابطة العالم الإسلامي» و«الندوة العالمية للشباب الإسلامي» و«هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية»، من خلال توفير الصروح المهيبة وبرامج الوعظ والتدريس.

هناك إجماع واسع على أن القوة الأيديولوجية الهائلة للمملكة السعودية قد شوّهت التقاليد الإسلامية المحلية في عشرات البلدان، وذلك نتيجة الانفاق الباذخ على التوسع الديني على مدى نصف قرن، بما يقدر بعشرات المليارات من الدولارات. كانت النتيجة أكبر أيضاً بسبب العمالة الوافدة، التي تأتي نسبة كبيرة منها من جنوب آسيا. يقضي هؤلاء الوافدون سنوات عديدة في المملكة ثم يعودون إلى بلادهم بعد ذلك محمّلين بالعادات السعودية. حث الوعظ الوهابي في العديد من البلدان على إصدار أحكام دينية قاسية، مما أدى إلى دعم الكثيرين في بلدان مثل مصر والباكستان وبلدان أخرى لعقوبة الرجم في حال ارتكاب الزنا والقتل في حال الردة كما أظهرت نتائج استطلاعات الرأي في تلك البلدان.

حدود النفوذ

ولكن يبدو أن كيفية تبلور نفوذ المملكة بالضبط يعتمد إلى حد كبير على المعطيات المحلية. على سبيل المثال، حوّلت التعاليم السعودية، في أجزاء من أفريقيا وجنوب شرق آسيا، الثقافة الدينية باتجاه محافظ بشكل ملحوظ، وهذا الاتجاه أكثر وضوحاً في ارتفاع عدد النساء المحجبات أو الرجال الذين يطلقون لحاهم. ويبدو أن التأثير السعودي في صفوف مجتمعات المهاجرين المسلمين في أوروبا لا يشكل سوى عاملاً واحداً، وليس الأكثر أهمية، من بين عوامل عدّة تدفع إلى التطرف. في البلدان ذات التنوع أو التقسيم الديني مثل باكستان ونيجيريا، أدى تدفق أموال المملكة والأيديولوجية التي تروج لها إلى تفاقم الانقسامات الدينية، ويتّضح بشكل مستمر أنها فتّاكة.

وبالنسبة إلى أقلية صغيرة في العديد من البلدان، فإن نسخة الإسلام السني السعودية الإقصائية، وتشويهها لصورة اليهود والمسيحيين وكذلك المسلمين من الشيعة والصوفيين ومتبعي المذاهب الأخرى، قد جعلت بعض الناس عرضة لإغراء «تنظيم القاعدة» و«الدولة الإسلامية» وغيرها من الجماعات الجهادية العنيفة.

"بعد أن يتعرّض الفرد إلى كم هائل من الأفكار والأقوال تقلل من قيمة الآخر كإنسان، سيمسي في النهاية عرضةً للتجنيد من المجموعات الإرهابية، وكيف إذًا عندما تُعرض هذه الأفكار والأقوال عليه وكأنها كلام الله نفسه؟». تلك كانت وجهة نظر ديفيد أندرو وينبرغ، زميل أكبر في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات في واشنطن التي تتّبع التأثير السعودي.

قد يتجلى الدليل الأول في المملكة السعودية نفسها، التي لم تولّد فقط أسامة بن لادن، بل ١٥ من أصل ١٩ مهاجمًا من الذين شنوا هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. وأرسلت المملكة عددًا من الانتحاريين إلى العراق بعد غزو العام ٢٠٠٣ يفوق أي بلد آخر ، كما زودت «داعش» بمقاتلين يبلغ عددهم ٢٥٠٠ مقاتل، وتكون بالتالي ثاني دولة بعد تونس من حيث هذا العدد.

من جهته، قال محمد غورمز، رئيس الشؤون الدينية التركية في تركيا، إنه بينما كان يجتمع برجال دين سعوديين في الرياض في يناير الماضي، كانت السلطات السعودية قد أعدمت ٤٧ شخصاً في يوم واحد بتهم تتعلق بالإرهاب، ٤٥ منهم مواطنون سعوديون. فأتى رد السيد غورمز وفق ما أوضح في مقابلة صحفية، «قلت: «هؤلاء الأشخاص درسوا الإسلام لمدة ١٠ أو ١٥ عاماً في بلدكم. فهل من مشكلة في النظام التعليمي؟». واعتبر أن تعاليم الوهابية كانت تقوض التعددية والتسامح والانفتاح على العلم والتعليم وهي الصفات التي ميّزت الإسلام لمدة طويلة. وأضاف: «للأسف»، التغييرات تمت «في جميع أنحاء العالم الإسلامي تقريباً».

اعتمد تنظيم «الدولة الإسلامية» المتطرف لمدارسه الكتب المدرسية السعودية الرسمية، وسط حرج كبير للسلطات السعودية، وذلك إلى حين تمكّن من نشر الكتب الخاصة به في العام ٢٠١٥. ومن بين ١٢ عملاً من أعمال علماء مسلمين أعاد التنظيم نشرها، سبعة أعمال لمحمد بن عبد الوهاب، مؤسس المدرسة الإسلامية الوهابية السعودية في القرن الثامن عشر، وذلك وفق جايكوب أوليدورت، الباحث في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. كما أن الإمام السابق للمسجد الحرام في مكة المكرمة، الشيخ عادل الكلباني، أعلن أسفه في مقابلة تلفزيونية أجراها في يناير من أن قادة «داعش» «استمدوا أفكارهم من كتبنا الخاصة، ومبادئنا الخاصة».

إن التفاصيل الصغيرة المرتبطة بالممارسات السعودية قد تسبب مشاكل أكبر من المألوف. فلعقدين من الزمن على الأقل، وزّعت المملكة ترجمة إنجليزية للقرآن تشير في السورة الأولى بين قوسين إلى اليهود والمسيحيين في مخاطبة الله: «غير المغضوب عليهم (مثل اليهود) ولا الضالين (مثل المسيحيين)». في هذا الإطار، قال سيد حسين نصر، أستاذ الدراسات الإسلامية في جامعة جورج واشنطن، ورئيس تحرير ترجمة جديدة من القرآن الكريم مسمّاة بـ«القرآن الكريم للدراسة»، وهي عبارة عن نسخة باللغة الإنجليزية مرفقة بتفسير للآيات، إن هذه الإضافة عبارة عن «بدعة كاملة، لا أساس لها في التقاليد الإسلامية».

التهرب السعودي من المسؤولية

بناءً عليه، فإن العديد من المسؤولين الأمريكيين الذين عملوا على مكافحة التطرف والإرهاب كونوا وجهة نظر سلبية حول التأثير السعودي، حتى ولو عزفوا غالباً، نظراً لحساسية العلاقة، على مناقشته الأمر علناً. إن اعتماد الولايات المتحدة على التعاون السعودي لمكافحة الإرهاب في السنوات الأخيرة، مثل المعلومات السعودية التي أحبطت مؤامرة تنظيم «القاعدة» في العام ٢٠١٠ لتفجير طائرتي شحن أمريكيتين، غالباً ما تكون أهم من المخاوف بشأن التأثير السعودي المتطرف. أضف إلى ذلك أن التمويل السعودي السخي للأساتذة ومراكز البحوث في الجامعات الأمريكية، بما في ذلك أهم مؤسسات النخبة، ردع النقد وأحبط الأبحاث حول آثار الدعوة الوهابية، وفقًا للسيد ماك كانتس، الذي يعمل على تأليف كتاب حول التأثير السعودي على الإسلام في العالم، وغيره من العلماء.

لقد بدأت مسؤولة أمريكية سابقة بالتحدّث في الأمر علناً، وهي السيدة باندیت، أول ممثلة وزارة خارجية خاصة لدى المجتمعات الإسلامية في جميع أنحاء العالم. من العام ٢٠٠٩ وحتى العام ٢٠١٤، زارت المسلمين في ٨٠ دولة، وخلصت إلى أن التأثير السعودي سلبي وعالمي. إذ كتبت في صحيفة «نيويورك تايمز» العام الماضي: «كان التأثير الوهابي مسيئاً في كل مكان زرته». ورأت أنه على الولايات المتحدة «تعطيل عملية تدريب الأئمة المتطرفين»، و«رفض الكتب والترجمات السعودية المجانية المليئة بالكراهية»، و«منع السعوديين من هدم المواقع الدينية والثقافية الإسلامية المحلية التي تعتبر دليلًا على تنوع الإسلام».

سكوت شين

إلا أن بعض علماء الإسلام والتطرف، بما في ذلك الخبراء حول التطرف في العديد من البلدان، يعارضون الفكرة القائلة بأن المملكة السعودية تتحمل معظم المسؤولية في موجة التطرف والعنف الجهادي الحالية. كما أنهم يشيرون إلى مصادر متعددة أدت إلى تصاعد الإرهاب الإسلامي وانتشاره، بما فيها الحكومات القمعية العلمانية في الشرق الأوسط، والظلم المحلي والانقسامات المحلية، والاستيلاء على الانترنت للدعاية الإرهابية، والتدخلات الأمريكية في العالم الإسلامي، من الحرب ضد السوفييت في أفغانستان وصولًا إلى غزو العراق. من جهتهم، فإن واضعي الأيديولوجيات الأكثر تأثيراً في القرن العشرين بالجهاديين الحديثين، مثل سيد قطب من مصر وأبو الأعلى المودودي من

باكستان، أوصلوا وجهات نظرهم المتطرفة والمعادية للغرب من دون مساهمة السعوديين. كما أن تنظيمَي «القاعدة» و«الدولة الإسلامية» يحتقران الحكام السعوديين، إذ يعتبران أنهم أسوأ المنافقين.

"يحب الأمريكيون إلقاء اللوم على طرف ما، إن كان شخصاً أو حزباً سياسياً أو بلداً» برأي روبرت س. فورد، وهو السفير الأمريكي السابق لدى سوريا والجزائر. لكنه يضيف: «بيد أن الأمر ليس بهذه البساطة. إذ لدي تحفظات حول إلقاء اللوم على السعوديين».

وهو يعتبر، بالإضافة لآخرين، أنه في حين قد يكون التأثير الديني السعودي مدمراً، فإن نتيجته ليست متجانسة. مبدأ طاعة الحكام من المبادئ الرئيسية للتعاليم الإسلامية السعودية الرسمية، وهو يكاد يكون المبدأ الذي يشجع الإرهاب بهدف هدم الدول. إذ إن العديد من رجال الدين السعوديين وأولئك الذين حظوا بتدريب سعودي يعتمدون موقف الصمت أو الانعزال، أي موقف الهدوء واللافعالية السياسية، وهم يتميزون بالتفاني للقرآن والصلاة والابتعاد عن السياسة، ناهيك عن العنف السياسي.

يُذكر بشكل خاص أنه منذ العام ٢٠٠٣، عندما نبهت هجمات «تنظيم القاعدة» في المملكة النظام الملكي إلى الخطر الذي يواجهه جرّاء التشدد، تصرفت المملكة السعودية على نحو أكثر شراسة للحد من الدعاة الذين يدعون إلى العنف، وقطع التمويل عن الإرهاب والتعاون مع الاستخبارات الغربية لإحباط المؤامرات الإرهابية. فمن العام ٢٠٠٤ حتى العام ٢٠١٢، عزلت المملكة ٣٥٠٠ إماماً لرفضهم نبذ الأفكار المتطرفة، فيما خضع ٢٠ ألف إماماً غيرهم إلى إعادة التدريب، وفقاً لوزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد في المملكة، على الرغم من أن اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية أعربت عن ارتيابها من أن يكون التدريب فعلاً عبارة عن عملية لـ«غرس التسامح".

هذا وقال باحث أمريكي يتمتع بخبرة طويلة في الشؤون السعودية، تحدث شريطة عدم الكشف عن اسمه للحفاظ على قدرته على السفر إلى المملكة لإجراء الأبحاث، إنه يعتقد أنه غالباً ما تمّت المبالغة بالتأثير السعودي في الخطاب السياسي الأمريكي. لكنه شبّه الأمر بالتغيّر المناخي. فتماماً كما يمكن لدرجة حرارة مئوية واحدة إضافية أن تؤدي في نهاية المطاف إلى آثار جذرية في جميع أنحاء العالم، مع ذوبان الأنهار الجليدية وانقراض النباتات والحيوانات، فإن التعاليم السعودية تتبلور في العديد من البلدان بطرق يصعب التنبؤ بها ويصعب تتبعها، ولكنها غالباً ما تكون عميقة، وفق رأي الباحث.

وقد أكمل معتبراً أن الدعوة السعودية يمكن أن تؤدي إلى «إعادة ضبط مركز الجاذبية الديني» للشباب، الأمر الذي «يسهّل عليهم تقبل أو فهم السرد الديني لتنظيم «الدولة الإسلامية» عندما يصل إليهم. فهذا السرد لا يبدو مختلفاً بقدر ما كان ليبدو عليه لو أن التأثير السعودي لم يلعب دوره».

معضلة عمرها قرون

لماذا تجد المملكة السعودية أنه من الصعب جداً التخلي عن أيديولوجية تنبذها العديد من دول العالم؟

يعود مفتاح المعضلة السعودية إلى حوالي ثلاثة قرون، إلى أصل التحالف الذي لا تزال الدولة السعودية تستند إليه. ففي العام ١٧٤٤، سعى محمد بن عبد الوهاب، وهو رجل دين إصلاحي، إلى الحصول على الحماية من محمد بن سعود، وهو زعيم قبلي قوي في صحراء شبه الجزيرة العربية القاحلة. آنذاك، كان التحالف يؤتي بمنفعة متبادلة: إذ حظي محمد بن عبد الوهاب بالحماية العسكرية لحركته، والتي سعت لعودة المسلمين إلى ما يعتقد أنها قيم السنوات الأولى من الإسلام في القرن السابع ميلادي، عندما كان النبي محمد على قيد الحياة. (وكانت معتقدات محمد بن عبد الوهاب نسخة من نسخ السلفية، التيار المحافظ من الإسلام الذي يقوم على اعتقاد أن السلف الصالح تمتّع بالعادات والمعتقدات الصحيحة وينبغي أن يحتذى به). في المقابل، حصلت أسرة آل سعود على تأييد رجل دين إسلامي يطبق الأحكام بشكل متشدد ويُعرف بالإصرار على الموت رجماً للمرأة التي ترتكب الزنا.

كانت نسخة محمد بن عبد الوهاب من الإسلام أول حادثتين تاريخيتين تحدّدان بعد عدة قرون شكل التأثير الديني السعودي اللاحق. فما أصبح يعرف بالوهابية كان عبارة عن «إسلام صحراوي قبلي»، وفق أكبر أحمد، رئيس قسم الدراسات الإسلامية في الجامعة الأمريكية في واشنطن. فقد تشكلت نتيجة لبيئة قاسية، تقوم على كراهية الأجانب، وتعارض بشدة الأضرحة والقبور، والفن والموسيقى، وتختلف بشكل كبير عن الإسلام العالمي في المدن التجارية المتنوعة مثل بغداد والقاهرة.

وأتى الحادث التاريخي الثاني في العام ١٩٣٨، عندما اكتشف المنقبون الأمريكيون أكبر احتياطي نفطي في العالم في المملكة. فقد ولّدت عائدات النفط من شركة النفط العربية الأمريكية «أرامكو» ثروات طائلة. ولكنها أبقت أيضاً على نظام اجتماعي واقتصادي قاس وأعطت المرجعيات الدينية المحافظة ميزانية باهظة لتصدير منهج الإسلام المتشدد.

قال البروفسور أحمد: «في يوم من الأيام تجد النفط ويأتي العالم إليك. أعطاك الله القدرة على إيصال نسختك الخاصة من الإسلام إلى العالم».

في العام ١٩٦٤، عندما تولى الملك فيصل العرش، التزم بنشر الإسلام. وعلى الرغم من أنه اعتمد منهج التجديد في العديد من النواحي وأقام علاقات وثيقة مع الغرب، بيد أنه لم يتمكن من إصلاح المذهب الوهابي الذي أصبح يشكّل وجه الكرم السعودي في العديد من البلدان. على مدى العقود الأربعة التالية، قامت المملكة، في البلدان ذات الأغلبية غير المسلمة وحدها، ببناء ١٣٥٩ مسجداً، و٢١٠ مراكز إسلامية، و٢٠٢ كلية و٢٠٠٠ مدرسة. كما ساعد المال السعودي على تمويل ١٦ مسجداً في الولايات المتحدة، وأربعة في كندا، وغيرها في لندن ومدريد وبروكسل وجنيف، وفقاً لتقرير صادر في مجلة «عين اليقين» السعودية الرسمية الأسبوعية. وأفاد التقرير بأن إجمالي الإنفاق، بما في ذلك إرسال الأئمة والمعلمين أو تدريبهم، بلغ «العديد من مليارات» من الدولارات.

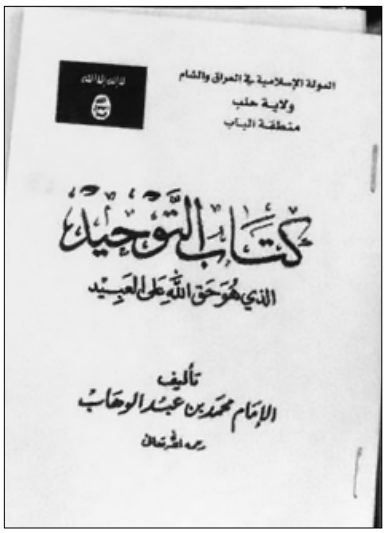

مناهج تعليم داعش هي مناهج تعليم السعودية

وقد كان للتعاليم الدينية السعودية قوة خاصة لأنها أتت من مسقط رأس النبي محمد، أرض الحرمين، مكة المكرمة والمدينة المنورة. فعندما وصل الأئمة السعوديون إلى الدول الإسلامية في آسيا أو أفريقيا، أو في المجتمعات المسلمة في أوروبا أو الأمريكيتين، وهم يرتدون الثوب العربي التقليدي، ويتكلمون بلغة القرآن، ويحملون الأموال السخية، حازوا مصداقية تلقائية.

مع مرور سنوات القرن العشرين، أخذ الأشخاص من مختلف الجنسيات والأديان يختلطون بشكل روتيني، وظهر بالتالي خلل أكبر وأكبر في الطبيعة المتشددة والإقصائية للتعاليم الوهابية. ولكن وجدت الحكومة السعودية أنه من الصعب للغاية القضاء على أيديولوجيتها أو تليينها، خاصة بعد سنة ١٩٧٩ التي باتت تشكل معلماً في تاريخها.

ففي طهران، وفي تلك السنة، أوصلت الثورة الإيرانية إلى السلطة حكومة شيعية راديكالية، ما شكل تحدياً رمزياً للمملكة السعودية، قائدة السنّة، على قيادة الإسلام العالمي. كما أتى إعلان قيام الجمهورية الإسلامية ليصعّد المنافسة بين فرعين من الفروع الرئيسية للإسلام، ما دفع السعوديين إلى مضاعفة جهودهم لمواجهة إيران ونشر الوهابية في جميع أنحاء العالم.

بعد ذلك، قام ٥٠٠ متطرفاً سعودياً، في إطار ضربة مذهلة، بالاستيلاء على

المسجد الحرام في مكة المكرمة لمدة أسبوعين، ودعوا علناً القادة السعوديين بالدمى التي تتحكم بها الغرب وبخونة الإسلام الحقيقي. تمّت هزيمة المتمردين، ولكن لم يوافق رجال الدين البارزون على دعم الحكومة إلا بعد تأكيدات منها بدعم ضد المظاهر غير المحتشمة في المملكة وتصدير أكثر شراسة للوهابية إلى الخارج.

وأخيراً، في نهاية السنة، غزا الاتحاد السوفيتي أفغانستان واستولى على السلطة بغية دعم الحكومة الشيوعية. وسرعان ما واجه حركة تمرد من المجاهدين، الأمر الذي جذب المقاتلين من جميع أنحاء العالم إلى معركة استمرت لعشر سنوات وهدفت إلى طرد المحتلين.

على مدى سنوات الثمانينيات، تعاونت المملكة السعودية والولايات المتحدة لتمويل المجاهدين في هذه الحرب الأفغانية العظيمة، ما كان شأنه إحياء فكرة الجهاد المسلح النبيل في أذهان المسلمين في جميع أنحاء العالم. ولا بد من الإشارة هنا إلى الحادث الشهير، حين استقبل الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان في المكتب البيضاوي وفداً من «المقاتلين الأفغان من أجل الحرية» الملتحين، الذين اعتمدوا وجهات نظر اجتماعية ودينية بالكاد يمكن تمييزها عن تلك التي تبنتها «حركة طالبان» في وقت لاحق.

في الواقع، أنفقت الولايات المتحدة ٥٠ مليون دولار ما بين العامين ١٩٨٦ و١٩٩٢ على ما كان يسمى بمشروع «محو الأمية حول الجهاد»، الذي قام على طباعة الكتب للأطفال والراشدين الأفغان لتشجيع العنف ضد غير المسلمين «الكفار»، مثل القوات السوفيتية. على سبيل المثال، استخدم كتاباً لغوياً مدرسياً للصف الأول للمتحدثين بلغة الباشتو، وفق دراسة أجرتها دانة بورد وهي أستاذة مشاركة في جامعة نيويورك، مصطلح «مجاهد» مثل: «أخي مجاهد. المسلمون الأفغان مجاهدون. أنا أجاهد معهم. الجهاد ضد الكفار واجبنا».

ضغوطات ما بعد ١١/٩

في يوم من أيام الأشهر التي تلت هجمات ١١ سبتمبر، كان روبرت دبليو جوردن، سفير الولايات المتحدة لدى المملكة السعودية، يقود سيارته داخل المملكة مع السفير السعودي لدى الولايات المتحدة منذ مدة طويلة، الأمير بندر بن سلطان. فأشار الأمير إلى مسجد وقال: «لقد طردت إمام هذا المسجد. فقد كان وعظه متشدداً جداً».

وقد أشار السيد جوردان، وهو محام من تكساس، إلى أنه بعد هجمات «القاعدة»، صعّد الضغوطات على الحكومة السعودية في ما يتعلق بانتشار التطرف. إذ صرّح قائلاً: «قلت لهم: إن ما تعلمونه في مدارسكم وما تعظون به في مساجدكم لم يعد بالمسألة الداخلية. فقد بات يؤثر على أمننا القومي».

بعد سنوات من تمويل الإسلام المتشدد وتشجيعه على دعم الجهاد ضد السوفييت، غيّرت الولايات المتحدة مسارها بشكل تدريجي في خلال التسعينيات، وبعد ذلك بشكل جذري عقب هجمات ١١ سبتمبر. ولكن من حيث الضغوطات على المملكة السعودية، يتصرف المسؤولون الأمريكيون بحذر وسط إدراكهم التام لاعتماد بلادهم على التعاون مع المملكة في مجال الاستخبارات وعلى مصادر نفطها. من جهتها، قادت المملكة إصلاحات ولكن بوتيرة بطيئة لدرجة لا تحتمل.

بعد مرور ١٢ عاماً على أحداث ١١ سبتمبر، وبعد سنوات من الشكاوى الأمريكية الهادئة حول تعاليم المملكة، أجرى المركز العالمي للدين والدبلوماسية المتعاقد مع وزارة الخارجية الأمريكية دراسة حول الكتب المدرسية السعودية الرسمية. أفادت الدراسة بإحراز بعض التقدم في تقليص المحتوى المتعصب والعنيف، ولكنها وجدت أن الكثير من المواد التي تمّ الاعتراض عليها لا تزال واردة. الجدير بالذكر أن المسؤولين لم ينشروا هذه الدراسة التي أجريت في العام ٢٠١٣ قط، ذلك خوفاً من إغضاب السعوديين. بيد أن صحيفة «نيويورك تايمز» حصلت عليها في ظل قانون حرية المعلومات.

وقد أوردت الدراسة أنه تمّ تدريس طلاب الصف السابع أفكاراً تقول بأن «محاربة الكفار لإعلاء كلمة الله» من بين الأعمال الأحب إلى الله، فضلاً عن عشرات المقاطع التي وجدت الدراسة أنها مثيرة للقلق.

إلى جانب ذلك، تم تدريس طلاب الصف العاشر أفكاراً تقول إنه يجب سجن المسلمين الذين ارتدوا عن الإسلام لمدة ثلاثة أيام، وإذا لم يغيّروا رأيهم، «يقتلوا لارتدادهم عن دينهم الحقيقي». أما طلاب الصف الرابع، فكانوا يقرؤون مقاطع تقول بأن «الدين الحقيقي عُرض على غير المسلمين، مثل اليهود، لكنهم تخلوا عنه»، أو بدلوه «بالجهل والوهم، مثل المسيحيين».

إن بعض الكتب، التي أعدتها الحكومة ووزعتها، روّجت لوجهات نظر كانت معادية للعلم والحداثة وحقوق المرأة، ناهيك عن كونها وجهات نظر ملتوية بشكل محض، إذ تدعو على سبيل المثال إلى إعدام السحرة والتحذير من مخاطر نادي الروتاري ونادي الليونز. (إذ إن نية هذه المجموعات، وفق كتاب للصف

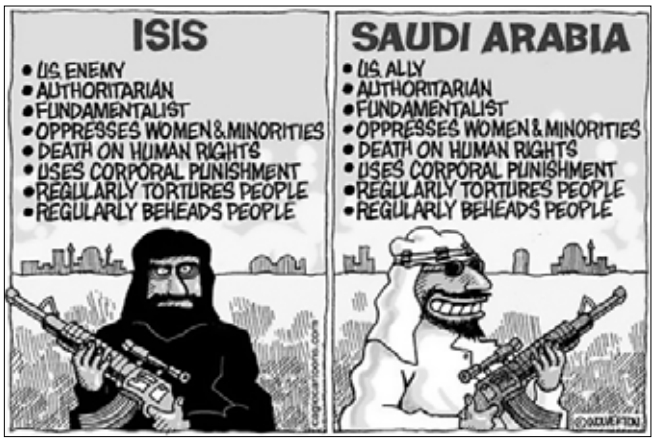

تشابه حدّ التطابق: هل هناك فرق بين داعش ومملكة آل سعود؟

العاشر «هي تحقيق أهداف الحركة الصهيونية»).

ووجدت الدراسة أنه تم توزيع الكتب المدرسية، أو غيرها من المواد التعليمية السعودية التي تشمل محتوى مماثلاً، في العديد من البلدان. واستمرت حركة إصلاح الكتب المدرسية منذ أن أجريت الدراسة في العام ٢٠١٣، فكما يقول مسؤولون سعوديون هم يحاولون استبدال الكتب القديمة الموزعة في الخارج.

ولكن كما أشارت الدراسة، لم تشكل هذه الكتب المدرسية سوى جزءاً بسيطاً من الوهابية التي يصدّرها السعوديون إلى العالم بتمويلهم السخي لها. وبيّنت الدراسة أن هذا السخاء شمل في كثير من الأماكن «مدرسة تمولها المملكة بطاقم معلمين من الوهابيين (تلقوا تعليمهم في جامعة وهابية تموّلها المملكة)، ملحقة بمسجد مع إمام وهابي، وتقع في نهاية المطاف تحت سيطرة الهيئة التعليمية الوهابية الدوليّة».

لقد حطت هذه المحدلة الأيديولوجية في العديد من الأماكن حيث قضى المسلمون من مختلف الطوائف عدة قرون يتعلمون التأقلم مع بعضهم البعض. وذكر سيد شاه، وهو صحفي باكستاني يعمل على أطروحة دكتوراه في الولايات المتحدة، كيف وصل قبل بضع سنوات إلى بلدته القريبة من الحدود مع أفغانستان داعية باكستاني شاب تدرب في مدرسة دينية ممولة من المملكة السعودية. ووصف شاه التأثير المدمر للأيديولوجية التي أحضرها هذا الداعية على بلدته. وقال إن سكان البلدة لطالما حافظوا على خليط من المعتقدات الإسلامية. وقال السيد شاه «نحن من السنّة، لكن ثقافتنا وتقاليدنا كانت عبارة عن خليط من تلك الشيعية والبريلوية والديوبندية»، في إشارة إلى الطوائف الإسلامية. وقد كانت عائلته تزور الضريح البريلوي الكبير، وتشاهد جيرانها الشيعة يضربون أنفسهم في عاشوراء. وأضاف «لم نكن نفعل ذلك بأنفسنا، لكننا كنا نوزع الحلويات والمياه». وأكمل قائلاً: «إن الداعية الجديد ندّد بالبريلوية والمعتقدات الشيعية معتبراً أنها معتقدات كاذبة وضلالية، ما أدى إلى تقسيم المجتمع وإطلاق سنوات من الجدل المرير، وبحلول العام ٢٠١٠ «تغيّر كل شيء». إذ بدأت النساء اللواتي كنّ يغطين شعورهن ووجوههن بشال بارتداء البرقع الكامل. وبدأ المسلّحون

بمهاجمة الأكشاك حيث يبيع التجار أسطوانات الموسيقى العلمانية. كما استخدم الإرهابيون، مرتين، المتفجرات في محاولة لتدمير ضريح البلدة الشهير محلياً.

قال السيد شاه إن العائلات باتت مقسّمة، فابن عمه «لا يريد سوى الدين السعودي»، وقد تمّ «تلقين» جيل كامل العقيدة المتشددة التي لا ترحم. وأضاف «بات الوضع صعباً جداً هذه الأيام. في البداية كنّا كلنا على مسار واحد، وكنّا نعاني فقط من المشاكل الاقتصادية، لكننا كنّا موحدين ثقافياً. ولكن الآن بات الوضع صعباً جداً، لأن بعض الناس يريدون أن تكون الثقافة السعودية هي ثقافتنا، والبعض الآخر يعارض ذلك».

قالت س كريستين فير، المتخصصة في الشؤون الباكستانية في جامعة جورج تاون، إن وجهة نظر السيد شاه تتمتع بالمصداقية. ولكن مثل الكثير من العلماء الذين يصفون التأثير السعودي على الدين، رأت أنه تكمن أيضاً أسباب محلية وراء التشدد في باكستان. ففي حين أن المال والتعليم السعودي شكّلا، بلا شك، «محفزات» للوضع في البلاد، فإن الجذور العميقة للمشاكل الطائفية والعنف الجهادي في باكستان تعود إلى تأسيس البلاد عند تقسيم الهند في العام ١٩٤٧. واعتبرت أن «الفكرة القائلة بأن باكستان لكانت، من دون السعوديين، أشبه بسويسرا، فكرة سخيفة».

روابط سعودية يصعب تحديدها بدقة

مما لا شك فيه أن السؤال المتنازع عليه هو التالي: كيف يمكن للعالم أن يكون مختلفاً من دون عقود من تشكيل الإسلام على يد التمويل السعودي. على الرغم من الانتشار الواسع للإعتقاد بأن التأثير السعودي ساهم في تنامي الإرهاب، من النادر أن نجد علاقة مباشرة بين السبب والنتيجة. على سبيل المثال، تم بناء المسجد الكبير في بروكسل بتمويل سعودي ويأمه أئمة سعوديون. وفق برقيات دبلوماسية سعودية نشرتها منظمة «ويكيليكس»، تم في العام ٢٠١٢ إقصاء أحد الدعاة السعوديين بعد شكاوى البلجيكيين بأنه كان «سلفياً متأصلاً» لم يقبل التيارات الإسلامية الأخرى. كما أن أحياء المهاجرين في بروكسل، ولا سيما مولينبيك، لطالما ضمّت المساجد المحلية التي تدرس علناً وجهات النظر السلفية المتشددة من دون التمويل السعودي.

بعد أن تم ربط الهجمات الإرهابية التي شهدتها باريس في نوفمبر وبروكسل في مارس بخلية «الدولة الإسلامية» في بلجيكا، بات التاريخ السعودي موضوع عدة تقارير وردت في وسائل الإعلام. ومع ذلك كان من الصعب العثور على أي صلة مباشرة بين المهاجمين والتاريخ السعودي في العاصمة البلجيكية.

هذا وتمتع عدد من المشتبه بهم بخلفيات مليئة بالجنح الطفيفة قبل تنفيذ الهجوم. فقد وصف أصدقاؤهم معرفتهم بالإسلام على أنها معرفة سطحية ليس إلا. ولم يبدُ أنهم كانوا يرتادون أي مسجد بانتظام. وعلى الرغم من إعلان «الدولة الإسلامية» مسؤوليتها عن التفجيرات، يبدو أن الاستياء من معاملة أسر المهاجرين من شمال أفريقيا في بلجيكا، ونشر دعاية «الدولة الإسلامية»، شخصيًا أو عبر شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، تشكل العوامل الرئيسية الدافعة للهجمات.

بالتالي، إذا كان هناك من رابط سعودي فهو غير مباشر إلى حد كبير، وربما تبلور على طول جيل أو أكثر. في هذا السياق، فإن هند فريحي، الصحفية المغربية البلجيكية التي دخلت في خبايا حي مولينبيك للمهاجرين في بروكسل في العام ٢٠٠٥ وألّفت كتاباً حول هذا الموضوع، التقت أئمة مدربين على يد سعوديين واطلعت على الكثير من الكتابات المتطرفة المكتوبة في المملكة السعودية التي شجعت «التباعد، والفكرة القائلة بأننا ضدهم، وتمجيد الجهاد».

قالت السيدة فريحي إن الذين شنّوا الهجمات الأخيرة كانوا مدفوعين من «العديد من العوامل، مثل الإحباط الاقتصادي والعنصرية، فهم من جيل يشعر أنه بلا مستقبل»، ولكنها أضافت أن التعاليم السعودية «جزء من هذه العوامل».

فهل كان الإسلام ليتخذ مساراً أكثر تقدماً واستيعاباً في بروكسل، يعكس الجذور المغربية للمهاجرين، لولا الوجود السعودي لعقود من الزمن؟ وهل كان الشباب المسلمين الذين ترعرعوا في بلجيكا ليكونوا أقل عرضة للدعوة العنيفة والصارخة التي تطلقها «الدولة الإسلامية»؟ لربما، ولكن من المستحيل إثبات ذلك.

أو لننظر في محيط ثقافي مختلف تماماً، في إندونيسيا، البلد المسلم الذي يضم أكبر عدد من المسلمين في العالم. قالت سيدني جونز، مديرة معهد تحليل سياسات النزاع في جاكرتا، إن السعوديين قد أرسلوا المال لبناء المساجد، والكتب والمعلمين على مدى عقود من الزمن.

وأكملت، هي التي زارت إندونيسيا وعاشت فيها منذ السبعينيات: «مع مرور الوقت ساهم التأثير السعودي في خلق جو أكثر تحفظاً وأقل تسامحاً». (هذا وعلّق الرئيس الأمريكي باراك أوباما، الذي عاش في إندونيسيا وهو صبي، على الظاهرة عينها). وأضافت أنها تعتقد أن المال من الجهات المانحة والمؤسسات السعودية الخاصة كمن وراء الحملات التي أطلقت في إندونيسيا ضد الشيعية والأحمدية، اللتين تعتبران من الهرطقة في التعاليم الوهابية. وأشارت إلى أن بعض المتطرفين الإندونيسيين المعروفين تلقوا تعليمهم على يد السعوديين.

ولكن عندما درست السيدة جونز قضايا حوالي ألف شخص اعتقلوا في إندونيسيا بتهمة الإرهاب منذ العام ٢٠٠٢، وجدت أن عدداً قليلاً منهم فقط – «أربعة أو خمسة أشخاص بالفعل»، كانوا على علاقة مع المؤسسات الوهابية أو

دواعش السعودية يلتحقون بالنسخة الأصل في سوريا

السلفية. وخلصت إلى أنه، عندما يتعلق الأمر بالعنف، ليست الروابط السعودية سوى عبارة عن «ذر الرماد في العيون بمعظمها».

في الواقع، أشارت إلى وجود فجوة بين الجهاديين الإندونيسيين والسلفيين الإندونيسيين الذين يتطلعون إلى العلماء السعوديين أو اليمنيين كقدوة لهم. إذ يتهم الجهاديون السلفيين بفشلهم في التصرف وفق قناعاتهم، في حين ينظر السلفيون إلى الجهاديين بازدراء معتبرين أنهم متطرفين.

مهما كانت التأثيرات العالمية لعقود من الدعوة السعودية، فباتت هذه الدعوة تخضع لتدقيق أكبر من أي وقت مضى، من داخل المملكة ومن خارجها على حد سواء. فجهود القادة السعوديين في عمليات الإصلاح الأيديولوجي، التي تشمل الكتب والوعظ، تصل إلى حد الاعتراف الضمني بأن صادراتهم الدينية قد أدت إلى نتائج عكسية في بعض الأحيان. هذا وكثفت المملكة من حملة علاقات عامة شرسة في الغرب، ووظفت مسؤولين أمريكيين في مجال العلاقات العامة لمواجهة تقارير وسائل الإعلام الإخبارية الناقدة ورسم صورة إصلاحية للقادة السعوديين.

لكن لا مسؤولي الدعاية هؤلاء ولا عملائهم يمكنهم نفي نهج الإسلام الذي قامت عليه الدولة السعودية، وأحياناً يكون من الصعب قمع العادات القديمة. إذ جرّد الملك السابق عبد الله بن عبد العزيز رجل دين بارز، وهو سعد بن ناصر الشثري، من منصبه القيادي، لإدانته التعليم المختلط. أعاد الملك سلمان الشثري إلى منصبه العام الماضي، وذلك في مدة قصيرة بعد أن انضم هذا الأخير إلى الأصوات الرسمية التي تنتقد «الدولة الإسلامية». ولكن منطق الشثري في استنكار «الدولة الإسلامية» بيّن صعوبة التغيير في النهج المتبع. إذ اعتبر التنظيم: «أكثر كفراً من اليهود والمسيحيين».

× **ترجمة: شركة «إندستري آرابك»**.

علاقة تأسيسية: ابن سعود وروزفلت

الملك سعود مع ايزنهاور ونيكسون: استمرار العلاقة

العلاقات السعودية الاميركية.. من التحالف الى التماهي

(القسم الأول)

سعد الشريف

بين الحاجة وعدم الثقة يكمن المخبوء البراغماتي في تفسير مآل العلاقة المرتبكة بين الرياض وواشنطن..

أسئلة جمة تحوم حول المنعرجات الحادّة التي مرّت بها العلاقة بين المملكة السعودية والولايات المتحدة منذ نشأتها وحتى اليوم...فإلى أين تسير هذه العلاقة، وماهي متغيراتها وثوابتها. مالذي تغيّر في مكوّنات التحالف الاستراتيجي بين الرياض وواشنطن..وهل حقاً بدأت الرياض تبحث عن شركاء جدّد.. وماذا أحدثت زيارة بن سلمان الى الولايات المتحدة في الفترة ما بين ١٣ ـ ٢٦ يونيو ٢٠١٦ من فارق على مستوى التحالف الاستراتيجي بين البلدين.

تعود جذور العلاقات السعودية الاميركية إلى ما قبل نشوب الحرب العالمية الثانية، أي بعد خروج الولايات المتحدة من عزلتها التي عاشتها في الفترة ما بين الف وتسعمائة وعشرين والف وتسعمائة واثنين وثلاثين، وما تخلّلها من حوادث كبرى على رأسها الكساد العظيم في عام الف وتسعمائة وتسعة وعشرين، فيما كان عبد العزيز منشغلاً في في حروبه الداخلية، خصوصاً الشمال والحجاز. وقد شكّل انتخاب فرانكلين روزفلت في العام ألف وتسعمائة واثني وثلاثين وإطلاقه وعداً بتشكيل حكومة فيدرالية وسياسة اقتصادية تقوم على التوازن في الموزانة تفضي الى معالجة آثار الكساد العظيم، فرصة مواتية له للانفتاح على الخارج بدأها بسياسة «الجيرة الطيبة» مع كوبا ودول أمريكا اللاتينية، كما استوعبت الاتحاد السوفييتي فقرّر إقامة علاقات دبلوماسية معه، ثم انتقل الى أجزاء أخرى من العالم.

وبعد الإعلان عن قيام الدولة السعودية سنة ١٩٣٢، وقّع عبد العزيز بعد أقل من عام امتيازاً لصالح شركة ستاندر أويل أوف كاليفورنيا (شيفرون حالياً)، للتنقيب عن النفط في الجزء الشرقي من البلاد. وكان ذلك عملاً استثنائياً يقوم به عبد العزيز رغم حساسية التعامل مع أجانب ومن ديانة أخرى غير الإسلام، وقد نجحت بعثات التبشير المسيحية المقيمة في البحرين في إقناع عبد العزيز بالتعامل مع الأمريكيين إذ قدّموا له ولجنوده العلاج الطبي، دون مزاولة مهمات تبشيرية من أي نوع.

بعد توقيع أول معاهدة نفطية بين الملك عبد العزيز وشركة (ستاندر أويل أوف كاليفورنيا) المتخصصة في مجال الصناعة النفطية في (مايو) ١٩٣٣ مقابل قرض قدره خمسون ألف جنيه استرليني ذهب، وإيجار سنوي بقيمة (خمسة عشر ألف جنيه) تمّ اكتشاف النفط بكميات تجارية كبيرة خلال عام ١٩٣٨.

وكانت السعودية أبرمت في السابع من نوفمبر سنة ١٩٣٣ إتفاقية مؤقتة مع الولايات المتحدة تتعلق بالتمثيل السياسي والقنصلي، والصيانة القضائية، والتجارة، وقّعها من الجانب السعودي الشيخ حافظ وهبة وزير المملكة السعودية بلندن، وهو بمثابة سفير، والأونارابل روبرت ورث بنجهام السفير المفوّض فوق العادة للولايات المتحدة الأمريكية في العاصمة البريطانية. وتتعلق مواد الاتفاقية بالحصانة والامتيازات المتعلقة بالممثلين السياسيين لكل من الدولتين، وخضوع رعايا البلدين للقانون الدولي وحماية وقوانين وسلطان الدولة، والضرائب على الواردات والصادرات[1].

وبعد شهرين من إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وواشنطن اندلعت الحرب العالمية الثانية وازدهر إنتاج النفط السعودي حيث بدأت الشركات الأمريكية انتاجها بمعدل ثلاثين ألف برميل في اليوم إلا أن دخول إيطاليا الحرب الى جانب ألمانيا في يونيو سنة ١٩٤٠ عرقل إنتاج النفط ما أدى الى توقفه في مصفاة رأس تنورة.

وفي عام ١٩٤٢ وصلت أول بعثة حكومية أمريكية الى الرياض مع مجموعة من خبراء الزراعة الامريكيين للبحث والتنقيب عن مصادر المياه في نجد. في الوقت نفسه، كانت الولايات المتحدة قد حسمت قرار الحرب الى جانب الحلفاء، ما أضفى على إمدادات النفط السعودية أهمية بالغة لجهة تموين العمليات الحربية في الشرق الأقصى. ونجحت الولايات المتحدة في كسب المنافسة المحمومة مع بريطانيا على الامتيازات النفطية في الخليج وحصلت الشركات الأميركية على زيادة في احتياطياتها من النفط تقدر بـ إثني واربعين بالمئة في عام ١٩٤٢.

بريطانيا التي يعود لها فضل المساهمة الفاعلة في تأسيس الدولة السعودية خسرت الرهان على النفط السعودي، وكذا محاولة ربط السعودية بمنطقة الاسترليني من خلال تأسيس مصرف بريطاني في جدة، الأمر الذي وفّر فرصة نادرة للولايات المتحدة لإرساء مبدأ البترودولار. في النتائج، قرّر عبد العزيز نقل تحالفه الى القوة الدولية الصاعدة، أي الولايات المتحدة، والتخلي عن تحالفه مع بريطانيا التي بدأ يتوجّس خيفة من مؤامراتها على ملكه من خلال دعم المشروع الهاشمي في الأردن.

وفي عام ١٩٤٥ شعر البريطانيون بالإحباط الشديد نتيجة دخول الولايات المتحدة على خط العلاقات مع الشرق الأوسط. وتكشف وثائق وزارة الخارجية البريطانية عن مواقف دبلوماسييها الغاضبين، وجاء في وثيقة ما نصّه:

«من الناحية التجارية الأميركيون في حال هجوم..وعلينا الدخول في فترة من التنافس التجاري، ولا يجب أن نقدّم تنازلات تساعد على الاختراق التجاري الأميركي في منطقة كانت على مدى أجيال سوقاً بريطانية.

لعدة سنوات أظهرت الولايات المتحدة اهتماماً متزايداً بمنطقة الشرق الأوسط. لقد أثاروا قلقنا لجهة سلوك العرقلة والاعتراض، على قاعدة وسبب بقيا غامضين..وعلى الجانب الأميركي هناك قناعة حية بأن الولايات المتحدة لديها الحق في الذهاب الى اي مكان ترغب، والتمدّد حيث تشاء..لكننا، من جانبنا، نرى أن الأميركيين، بصرف النظر عن أي شبهة من جانبهم فإننا نحاول استبعادهم، من خلال الوسائل التي تبدو لنا عدوانية وغير عادلة على حد سواء لبناء موقف لأنفسهم على حسابنا، أو الى أي حد دون النظر إلى مصالحنا المعمول بها»[٢].

ونجحت الشركات الأميركية من خلال ضغوط واسعة على وزير الداخلية الأميركي والمشرق على إدارة وتسويق النفط خلال فترة الحرب هارولد إيكس، لإجهاض محاولات بريطانيا العظمى من خلال الاعلان عن ضم المملكة السعودية الى برنامج الاعارة والتأجير (Lendand Lease). ويسمح التشريع الأميركي بتأجير أو تسليف أو نقل أو مبادلة المعدات والتجهيزات التي تحتاجها أي دولة تعتبر ذات أهمية حيوية في ضمان أمن الولايات المتحدة والدفاع عنها. وقد تمّ اعتماد القانون في الحادي عشر من مارس سنة ١٩٤١، أي بعد مرور عام ونصف على اندلاع الحرب الكونية الثانية، وقبل تسعة شهور من دخول الولايات المتحدة الحرب. وبمقتضى التشريع تمّ تسليم كميات ضخمة من المعدات الحربية لبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفييتي وكان يضم حينذاك أربع جمهوريات سوفييتية اشتراكية، وجمهورية الصين والعديد من دول الحلفاء ما بين عامي ١٩٤١، ١٩٤٥. وساعد قانون الإعارة والتأجير في تأهيل الصناعة الأميركية للدخول في الحرب الكونية الثانية قبل أن تعلن الحكومة الاميركية قرار الحرب.

السياسة الخارجية السعودية، ومنذ خمسينيات القرن الماضي، وصولاً الى نهاية الألفية الثانية.. متطابقة مع نظيرتها الاميركية، بسبب هيمنة واشنطن

وفي العاشر من فبراير سنة ١٩٤٣ أصدر الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت أمراً إدارياً معلنا عن القانون، كما صرّح بـ «إن الدفاع عن السعودية أمر حيوي للدفاع عن الولايات المتحدة»[٣]. وفي سياق تعزيز وجودها في المنطقة عبر صناعة النفط، قامت الولايات المتحدة بوضع خطط لمد شبكة أنابيب نفط استراتيجية من الظهران وعبر الصحراء الى موانىء سوريا عبر

فيصل وجونسون: تأكيد العلاقة الاستراتيجية

البحر الأبيض المتوسط وبناء مصفاة جديدة في رأس تنورة.

تواصل التجاذب البريطاني الأميركي على السعودية، وفيما كان رئيس الحكومة البريطانية ونستون تشرشل يجري اتصالات مع الملك عبد العزيز سنة ١٩٤٧، وحصوله على موافقته بتدريب الجيش السعودي، كان الرئيس الأميركي روزفلت قد سبقه في رسم استراتيجية دائمة في العلاقة بين الولايات المتحدة والمملكة السعودية. ففي فبراير سنة الف وتسعمائة وخمسة واربعين اجتمع الرئيس روزفلت والملك عبد العزيز على ظهر الباخرة كوينسي، في البحيرات المرّة في مصر، وهناك وضع حجر الأساس للتحالف الاستراتيجي بين واشنطن والرياض.

وفي عام ١٩٤٨ تمّ اكتشاف أكبر حقل نفطي في العالم وهو حقل الغوّار، والذي بدأ العمل فيه سنة ١٩٥١، ويصل طوله مائة وسبعون ميلاً، وعرضه عشرون ميلاً. ويحتوي على مائة وسبعين مليار برميل من النفط، ويضخّ ما معدله خمسة ملايين برميل يومياً، ولا يزال هناك سبعون مليار برميل في الحقل.

وفي العام نفسه، سمح الملك عبد العزيز للولايات المتحدة ببناء مطار عسكري في الظهران حيث تتواجد شركة أرامكو، وللقيام بتدريب القوات الجوية السعودية. وفي عام ١٩٥١ حلّت البعثة العسكرية الأمريكية محل البعثة البريطانية في إعداد وتدريب الجيش السعودي[٤].

ويعود قرار عبد العزيز بالتعامل مع الأمريكيين الى مذكرة أعدّها مساعد وزير الخارجية الأمريكي جورج ماجي، الذي التقى الملك عبد العزيز سنة ١٩٥٠. ولم يكن الأخير حينذاك قلقاً على سلامة العرش السعودي، ولكن كان يخشى من هجوم وشيك لقوات العوائل الهاشمية الحاكمة في الأردن والعراق في ذلك الوقت.

من وجهة نظره، كانت العوائل الهاشمية تبيّت ضغينة بعد إبعادها من المدينتين المقدّستين مكة والمدينة من قبل آل سعود في العشرينيات من القرن الماضي. الصفقة التي كان عبد العزيز يريدها للتعامل مع تهديد الهاشميين هو الدخول في تحالف عسكري رسمي مع الولايات المتحدة والحصول على أسلحة عاجلة تحت عنوان هبة. البريطانيون عرضوا هذا النوع من التحالف ولكن

عبد العزيز لم يكن يثق بهم كونهم الداعمين الرئيسيين لخصومه الهاشميين. ولهذا السبب حصل ماجي على امتياز نفطي استثنائي في المملكة للشركات الأميركية ولم يسمح لشركائهم البريطانيين بأن يقاسموهم الهدية. وسمح عبد العزيز للولايات المتحدة ببناء واستخدام قاعدة جوية في الظهران «لإظهار أن أمن السعودية يجب أن يكون ذات أهمية حيوية لكلا البلدين»[٥].

يجدر الالتفات هنا الى ميل العائلة المالكة السعودية الى إضفاء الطابع الشخصي على العلاقات مع الدول، ويعود ذلك الى طبيعة الروابط والتقاليد القبلية التي حكمت مسيرة الدولة السعودية قبل وبعد قيامها..وقد تنبّه حلفاء السعودية البريطانيين أولاً وتالياً الأميركيين الى ميل ورغبة الملوك السعوديين لهذا النوع من العلاقات، وتعاملوا معه بقدر كبير من التقدير كمدخل لتعزيز العلاقة مع الدولة السعودية.

وفي برقية سرية تعود الى فبراير سنة ١٩٥٠ وموجودة الآن ضمن ملفات الأرشيف الوطني الأمريكي، وكشف النقاب عن تفاصيلها مؤخراً، وتشتمل على معلومات دقيقة حول رحلة سرية قام بها العميد والاس اتش غراهام، الطبيب الشخصي للرئيس الأميركي هاري ترومان، مع فريق طبي لعلاج الملك عبد العزيز وكان لهذه المبادرة دور كبير في تقريب الجانبين مع بعضهما البعض، في وقت تعرّضت فيه العلاقة المحكومة للأمن الإقليمي والنفط للإضطراب. وكانت الولايات المتحدة تستأجر قاعدة الظهران الجوية لاقلاع وهبوط طائراتها الحربية، وأثار ذلك حفيظة مواطنين في المملكة السعودية، الى جانب الخلاف بين عبد العزيز والأميركيين حول المحاصصة في شركة أرامكو لصناعة النفط التي كانت معروفة بإسم (شركة الزيت العربية الأميركية).

وكان السفير الأميركي لدى السعودية حينذاك جيمس ريفز تشايلدز،

فهد وريغان: الإنبطاح لأمريكا أكثر

أرسل في فبراير سنة ١٩٥٠ طلباً غير متوقع وغير معتاد الى وزارة الخارجية الأميركية، جاء فيه: «جلالته يطلب مساعدتنا في الحصول على خدمات فورية لأخصائي بارز يمكنه أن يتوجّه برفقة أحد المساعدين إلى السعودية لفحصه وعلاجه من التهاب المفاصل المزمن الذي يعاني من آلامه على نحو متزايد وأصابه بالوهن».

وزير الخارجية الأمريكي السابق دين اتشيسون أبلغ السفارة الأمريكية في جدة بأن الرئيس الأمريكي يريد من الجنرال غراهام «رعاية صديقه العظيم والرائع (ملك السعودية)» وأن يرأس الفريق الطبي لوزارة الدفاع. السفير تشايلدز شعر بأن الملك عبد العزيز «سيتأثر بشدة» بعرض الرئيس ترومان، وأشار إلى أن ذلك سيسهم بشكل كبير «في إقناعه بصدق مشاعرنا الودية». وبالفعل انطلق الفريق من واشنطن في رحلة قصيرة وسرية في الخامس عشر من أبريل عام ١٩٥٠. وأرسلت الحكومة السعودية برقية طارئة إلى سفيرها في واشنطن لمطالبة ترومان «بعدم السماح بإبلاغ نبأ سفر الفريق الطبي إلى هنا سواء عبر الصحافة أو الإذاعة»، خشية شائعات حول مرض الملك وتداعياتها.

في خلفيات الخبر والعلاقة بين الدولتين، ثمة إشارات لافتة منها أن السعودية لم تكن حليفاً محتملاً لأمريكا، لكنها في الوقت ذاته شريكاً مهماً بسبب شركة أرامكو النفطية التي يتقاسم الجانبان ملكيتها وبسبب موقف الحكومة السعودية المناوئ للشيوعيين بشدة. عبارة مهمة وردت في البرقية تفيد بأن «مثل هذا التحالف لم يكن يحظى بشعبية في الولايات المتحدة». على كل حال، فإن مهمة الفريق الطبي، بحسب رسالة السفير تشايلدز لوزير الخارجية اتشيسون، نجحت في إيجاد «قدر كبير من المشاعر الطيبة»، ووطّدت العلاقة بين الدولتين، بل عدّها السفير بأنها عامل أساسي فذ مهد الطريق أمام توقيع اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين وأصبحت أساس التعاون العسكري بين البلدين وهي ممتدة حتى اليوم[٦].

نتائج الحرب الكونية الثانية والتحوّلات اللاحقة، أنجبت فرصاً تاريخية لا تتكرر بالنسبة للدول التي ترغب في بناء شبكة تحالفات استراتيجية

لا بد من إلفات النظر الى أن السعودية حتى عام ١٩٥٣ كانت تدار بصورة شخصية من قبل عبد العزيز، رمز الدولة السعودية وحاكمها المطلق. كان يشرف على شؤون الدولة كافة، فيما كان هناك ما يشبه وزيري مالية وخارجية يخضعان مباشرة لإدارته، وهما مسؤولان أمامه ويتابعان معه تفاصيل الشؤون المالية والخارجية بصورة شبه يومية. فالطابع الشخصي للدولة السعودية بما في ذلك إسم العائلة الذي اكتسبته الدولة نفسها يفسّر الى حد كبير اهتمام الحكومات الغربية بتعزيز العلاقة مع شخصيات مفتاحية في المملكة السعودية وعلى رأسها الملك، بهدف بناء علاقة وطيدة ومستقرة..من المفيد ذكر أن مأسسة الدولة السعودية بعد رحيل المؤسس لم يضعف دور الملك، بل بقي مرجع السلطات جميعاً حتى اليوم، وجاء النظام الأساسي الصادر في الثاني عشر من مارس سنة ١٩٩٢ ليضفي شكلاً قانونياً على السلطات المطلقة للملك.

أسس تطوّر العلاقة

في العام ١٩٧١ قرّرت بريطانيا الانسحاب من الخليج بفعل الأثمان الباهظة التي تتكبدها نتيجة وجود قواتها في عدد من الدول، وتسبب ذلك في فراغ سياسي وأمني في المنطقة فأصبحت أمريكا مسؤولة عن حماية دول الخليج إزاء محاولات الاتحاد السوفييتي الوصول الى المنطقة. الولايات المتحدة التي ربطت نفسها بدول الخليج بمصالح سياسية واقتصادية واستراتيجية هامة جداً، بحسب وصف جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط في يونيو سنة ١٩٧٣، عملت على إرساء شراكة متينة مع حكّام الخليج.

وبحسب وثيقة أمريكية سرية تشتمل على خلاصة حديث بين الملك فيصل بن عبد العزيز ال سعود، والرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في البيت الأبيض في السابع والعشرين من مايو سنة ١٩٧١، جاء أن الرئيس نيكسون قال لضيفه السعودي: «إننا مهتمون بالعمل لضمان أن تستمر العلاقات الأمريكية السعودية كما كانت دائماً، علاقات صداقة تنمو وتُصبح أكثر قوة في المستقبل». وردّ الملك فيصل قائلاً، «إننا نشاطركم ذلك الأمل، ليس فقط باعتبار أن تقوية الصداقة بيننا تصب في مصلحتنا المشتركة، وإنما لأن ذلك

يخدم مصالح دول وشعوب أخرى أيضاً".

وقد سلكت العلاقة بين المملكة والولايات المتحدة نهجاً هادئاً تقوم على الثقة والرغبة المتبادلة في الارتقاء بالعلاقة الى مستوى الشراكة الاستراتيجية. ولعب التاريخ دوراً حاسماً في تمتين الروابط، إذ كانت الحرب الكونية الثانية والتحوّلات الكبرى التي شهدها النظام العالمي بأفول قوى الاستعمار القديم وصعود أخرى بديلة قد أنجبت معها فرصاً تاريخية لا تتكرر بالنسبة للدول التي ترغب في بناء شبكة تحالفات تقوم على المصالح المتبادلة ودفع المخاطر المشتركة.

وكانت السياسة الخارجية السعودية منذ خمسينيات القرن الماضي وصولاً الى نهاية الألفية الثانية متطابقة الى حد كبير مع الرؤية السياسية العامة للولايات المتحدة، وأن غياب المواقف السياسية المستقلة للمملكة يعود في جزء جوهري منه ليس الى مجرد كونها تعبّر عن النزعة المحافظة للدولة السعودية، وإنما لكون الولايات المتحدة تقود السياسة الخارجية لحلف دولي كبير وأن السعودية عضو فيه.

ميل العائلة المالكة الى إضفاء الطابع الشخصي على العلاقات مع الدول، يعود الى طبيعة الروابط والتقاليد القبلية التي حكمت مسيرة الدولة

فكان التطابق في المواقف إزاء القضايا الاقليمية والدولية هو السائد باستثناء حالات نادرة.

ولذلك، لا عجب أن نجد أن المملكة أماطت اللثام عن حقيقة النزعة المحافظة في اللحظة التي تعرّض فيها نسيج العلاقة مع الولايات المتحدة للتمزّق، حين بدأت تتبنى مبادرات مستقلة وتقوم بتنفيذ جدول أعمال مستقل عن الولايات المتحدة، كما ظهر بوضوح منذ بدء الربيع العربي.

وعلى مدى نحو سبعة عقود كانت متانة العلاقة بين الدولتين ترتكز على ثابتين أساسيين: النفط وأمن الخليج، وعلى وجه الخصوص أمن العائلة المالكة. ماعدا ذلك، فإن الطرفين لديهما القليل من المشتركات. ونجح الطرفان في إحباط مفاعيل التناقضات الشديدة في منظومتي البلدين السياسية والاجتماعية والثقافية والحضارية من خلال ترسيخ أسس الشراكة بين الدولتين وفق قاعدة النفط مقابل الحماية. إذاً، وليس في ذلك جديد، فإنها علاقة مندكّة في المصالح المتبادلة وليس القيم والأيديولوجيات أو حتى النظم السياسية والاجتماعية المشتركة، الأمر الذي يثير على الدوام أسئلة حول الآثار السلبية على الولايات المتحدة في توفير الحماية لنظام تعتنق نخبته الحاكمة قيماً متناقضة مع الحريات الفردية، وحكم القانون، وحقوق المرأة، والانتخابات.

١ - النفط والتجارة البينية

تعد السعودية أكبر حليف تجاري للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، إذ يصل حجم الصادرات من السعودية للولايات المتحدة الأمريكية أكثر من إثني وخمسين مليار دولار في العام ألفين وثلاثة عشر، بينما بلغ حجمها في سبتمبر ٢٠١٤ أكثر من تسعة وثلاثين مليار دولار، وبلغ حجم الصادرات الأمريكية للسعودية أكثر من تسعة عشر مليار دولار، وفي سبتمبر سنة ٢٠١٤ بلغ ما يقارب أربعة عشر مليار دولارا .

الترجمة العملية لحيوية التحالف بين الرياض وواشنطن برزت في المستويات المتنامية للتعاون الاقتصادي كأحد الركائز الأساسية في العلاقة بين الدولتين، إذ قدّرت قيمة التجارة البينية في العام ٢٠١٢ نحو أربعة وسبعين مليار دولار ، وارتفع في عام ٢٠١٣ ٧٥,٣ مليار دولار. كما حافظت الولايات المتحدة على المرتبة الأولى من حيث حجم التبادل التجاري مع المملكة خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٣، ٢٠١٣.

وفي بلد يعتمد دخله القومي على النفط بنسبة تزيد عن تسعين في المائة تمثّل هذه السلعة الطبيعية المادة الأساسية في العلاقة الاستراتيجية بين واشنطن والرياض. وإن مبدأ النفط مقابل الحماية يصبح بالغ الأهمية، حين يندرج في سياق منظومة عمليات تجارية ومالية متشابكة وبالغة التعقيد. فالاقتصاد السعودي في كل مقوماته الانتاجية والاستهلاكية يعتمد على اقتصاديات الدولة الأخرى، حيث تستورد السعودية كل ماتحتاج إليه من مواد وخدمات وخبرات من العالم وتدفع أثمانها من عائدات النفط . في المقابل، فإن الولايات المتحدة اختارت حليفاً له قيمة استثنائية، إذ تمتلك السعودية ثمانية عشر بالمئة من مجموع الاحتياطي العالمي للنفط . كما اختارت منطقة الشرق الأوسط التي تسيطر على خمسين بالمئة من أجمالي النفط وأربعين بالمئة من إجمالي الغاز على المستوى العالمي .

الأهمية التجارية والاستراتيجية للسعودية ولمنطقة الخليج وللشرق الأوسط عموماً دفعت الولايات المتحدة وحلفائها الأروبيين لتحقيق هدفين مركزيين:

الأول: ضمان تدفق مستمر وثابت لإمدادات النفط الى الأسواق العالمية، والأميركية على وجه الخصوص.

الثاني: ضبط آلية تسعير البترول بما لا يؤدي الى إحداث إضطرابات مفاجئة في الاسواق العالمية، وبما يترك آثاراً مدمّرة على اقتصاديات العالم..

وفق هذا التصوّر، والأهداف المرسومة تأسست منظمة أوبك عام ١٩٦٠.

وحتى عام ١٩٧٢، لم يكن للسعودية سوى تأثير طفيف في السياسة النفطية بعد التوقيع على اتفاقيات التسعير والمشاركة..

وبعد قرار الحظر النفطي في عام ١٩٧٣ صدرت تصريحات من مسؤولين كبار في الادارة الاميركية تشتمل على تهديدات واضحة باستخدام القوة العسكرية في حال جرى استخدام النفط كسلاح سياسي. وبالرغم من استراتيجية

بوش وعبدالله: محاصرة تداعيات ٩/١١

عدم التدخل التي اتبعها الرئيس نيكسون فإن هنري كينسجر، وزير الخارجية حينذاك، هددّ في مقابلة مع مجلة (بزنس ويك) في يناير سنة ١٩٧٥ قائلاً: «لا توجد ظروف لن نقدم فيها على استعمال القوة» كما أشار الى «ضرورة التدخل العسكري في الشرق الأوسط إذا ما تعرض الاقتصاد الأميركي إلى الاختناق».

ثمة تطوّر لافت في العلاقة بين البلدين تمثّل في زيارة الرئيس ريتشارد نيكسون، وهو أول رئيس أميركي يزور المملكة، وذلك في ١٤ يونيو سنة ١٩٧٤ واجتمع خلالها بالملك فيصل، وأسّست الزيارة لشراكة استراتيجية حقيقية.

فقد تمّ تشكيل اللجنة السعودية الأمريكية المشتركة للتعاون الاقتصادي، وهي المسؤولة عن ربط الاقتصاد السعودي بسياسة البترودولار الاميركية، ووصفت بأنها: «نقلة نوعية في علاقات التعاون بين البلدين في المجالات الصناعية والتجارية والقوى البشرية والزراعية والعلمية والتقنية» كما لعبت دوراً كبير في تطوير العلاقات بين البلدين .

على أية حال، هناك من يرى بأن النفط وحده لا يقدّم إجابة حاسمة على طبيعة العلاقة الحميمية والاستراتيجية بين واشنطن والرياض، بل ثمة مصالح أخرى أشد تعقيداً تجعل من هذه العلاقة على هذا النحو من الأهمية البالغة..

بروس ريدل، ضابط المخابرات الأمريكية السابق، يضيء على بعض

سلمان واوباما.. انقلاب الحامي والحليف الأمريكي

مفاصل تلك العلاقة المعقّدة بقوله أن «المملكة السعودية حاربت مع أمريكا ضد السوفيات وصدام وخميني وبن لادن وتقدّم دعماً مهماً لعملية السلام بين العرب واسرائيل».

راشيل برونسون، نائبة الرئيس لشؤون البرامج والدراسات في مجلس شيكاغو للشؤون الخارجية، ترى بأن العلاقات بين واشنطن والرياض تتجاوز المسألة النفطية وتستوعب ملفات أشد تعقيداً، بما في ذلك الملف النووي الايراني ومكافحة الارهاب وغيرها.. .

وترى راشيل روبنسون، مؤلفة كتاب (Thicker Than Oil.. America's Uneasy Partnership with Saudi Arabia) أن علاقات أمريكا بباقي الدول الرئيسية المصدرة للنفط شهدت تقلّبات حادة، فخلال الحرب الباردة خاضت الولايات المتحدة صراعاً مع الاتحاد السوفييتي وهو دولة رئيسية مصدرة للنفط، وعلى مدى الفترة الواقعة ما بين ١٩٦٧ و٢٠٠٣، لم تقم الولايات المتحدة علاقات سياسية رسمية مع العراق الذي يحتوي، بحسب بعض التقديرات، على مائة وخمسة عشر مليار برميل من النفط كاحتياطي مؤكد، محتلاً بذلك المرتبة الثانية بعد السعودية، أما إيران التي تستحوذ على عشرة في المئة من النفط في العالم، فقد خضعت تحت عبء العقوبات الأمريكية لأكثر من ثلاثة عقود، كما اختبرت ليبيا نحو عقدين من العقوبات بقيادة الأمريكيين، وفي عام ألفين وإثنين قامت الولايات المتحدة من وراء الكواليس بجهود فاشلة وخارجة عن القانون رمت إلى الإطاحة برئيس فنزويلا هوجو تشافيز، وفي خريف عام ٢٠٠٤ شجّعت الولايات المتحدة بشدة على فرض عقوبات دولية على صادرات السودان النفطية..ولكن بقيت العلاقات الأمريكية السعودية على هذا النحو من القوة بشكل متفرد .

مع ذلك، ثمة ما يدعو للتأمل بصورة أعمق في الاسباب الجذرية وراء تفضيل الولايات المتحدة لدولة نفطية مثل السعودية رغم كونها تفتقر الى ما يمكن وصفه بـ «البنى الفوقية» المشتركة. مهما يكن، يمنح عاملا الموقع الحيوي للدولة السعودية في المنطقة، والاستعداد الدائم، لتقديم تسهيلات عسكرية واقتصادية (ونفطية بدرجة أساسية) واستخبارية للولايات المتحدة، أفضلية خاصة، بل أولوية في استراتيجية الحماية، وهو ما لاتوفّره الدول النفطية الأخرى. ولا عجب أن يقول رئيس الاستخبارات العامة السابق والسفير في واشنطن سابقاً الامير بندر بن سلطان للصحافي والمؤلف إدوارد ج. ابستين «لو علمتَ ما كنا نعمل حقاً من أجل أميركا فلن تمنحنا الأواكس فقط، بل سوف تعطينا أسلحة نووية».

ويعد عهد الملك فهد، التجسيد الأمثل لنوع العلاقات التي تتطلع الولايات المتحدة الى إقامتها مع الدول النفطية، إذ أحدث الملك فهد نقلة نوعية في العلاقة مع الولايات المتحدة، من خلال الانخراط في خصومات القطبين (الرأسمالي والاشتراكي). وقدّمت السعودية وبسخاء بالغ كل ما تحتاجه الولايات المتحدة في حربها ضد الاتحاد السوفييتي، كما ضمنت تدفّق النفط بأسعار مقبولة، وساعدها ذلك على استخدام سلاح العقوبات الاقتصادية والسياسية ضد الدول التي تشكّل تهديداً لمصالحها في المنطقة.

ومنذ انتصار الثورة الايرانية سنة ١٩٧٩ مروراً بالحرب العراقية الايرانية في الفترة ما بين ١٩٨٠- ١٩٨٨، وتالياً أزمة الخليج الثانية بين عامي ١٩٩٠/٩١ والحرب على العراق في العام ٢٠٠٣ وصولاً الى الإضطرابات التي شهدها الشرق الأوسط منذ اندلاع الربيع العربي، بات من مهمات وزير البترول السعودي طمأنة الولايات المتحدة والدول الكبرى المستهلكة للنفط بأن السعودية سوف تقوم بتغطية النقوصات التي قد تتعرض لها الأسواق النفطية. ففي أعقاب قرار العراق بوقف تصدير النفط لمدّة شهر، أطلق وزير البترول السعودي علي النعيمي في تصريح له في ٢٢ إبريل سنة ٢٠٠٢، وعداً بأن المملكة وباقي بلدان منظمة أوبك سيعملون على تغطية النقص في إمدادات النفط، وقال: «إن هدف السعودية هو تجنبّ تذبذب يضر بالمستهلكين والمنتجين على حد سواء»، مشيراً الى أن المملكة قامت أوقات الأزمات «بالتقدم لضمان إمدادات كافية من النفط في الأسواق العالمية» ضارباً مثالاً بما حدث عام ١٩٧٩ عند اندلاع الثورة الايرانية التي أدّت الى توقف امدادات النفط الايراني، وتابع قوله «ومرة أخرى زادت المملكة عام ١٩٩٠ إنتاجها لتعويض انتاج كل من العراق والكويت النفطي والذي ضاع بسبب الغزو العراقي» لدولة الكويت.

تلفت الاحجام الكبيرة في صفقات التسلّح السعودي الى الابعاد غير العسكرية التي تمليها ضرورات الاستتباع وقاعدة النفط مقابل الحماية

لابد أن يبعث مثل هذا الإلتزام السؤال مجدّداً حول الحظر النفطي الذي قادته السعودية في حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣، وتوقّف إمدادات النفط للولايات المتحدة، وقاد الى ارتفاع أسعار النفط بمعدل ثلاثة أضعاف (من ثلاثة الى إثني عشر دولاراً للبرميل)، وتضاعفت مداخيل السعودية من ٨,٥ مليار دولار عام ١٩٧٣ لتصل الى ٣٥ مليار دولار في سنة ١٩٧٤، ما جعلها قادرة على البناء، وشراء الدبابات، والطائرات، وتأسيس البنية التحتية. إن المشاهد الفولكلورية لمواطنين أميركيين يقودون دراجات هوائية نتيجة النقص الحاد في مادة البنزين بسبب الحظر النفطي أريد لها أن تبعث رسالة مضلّلة حول المسار التجاري التصاعدي بين الدولتين، حيث بدأت الشركات الأميركية ترسي البنية العسكرية والمدنية التحتية للسعودية، وخلال عقدين من الزمن أنفقت السعودية بين ٨٥ و٨٦ مليار دولار على الأسلحة الأميركية.

في عام ١٩٨٠ قررت السعودية تأميم أرامكو، وعليه تملّك الشركة بالكامل، ولكّن بعد أن تمّ الاتفاق على معاملة الشركاء الاميركيين بطريقة تفضيلية،

حيث منحت الشركات التي كانت تعمل مع أرامكو مثل شيفرون وموبيل إكسون وتكساكو أولوية الحصول على أسعار تفضيلية من أجل إرضاء كل من الحكومة والشركات الأميركية.

في النتائج، أثبتت السعودية لحليفها الاستراتيجي على مدى عقود التزامها بتأمين حاجاته من النفط بأسعار مقبولة، وهذا يجعلها في موقع تفضيلي بالمقارنة مع دول أخرى ليست في وارد توفير ذات الالتزامات للولايات المتحدة، النفطية والسياسية والاستراتيجية والاستخبارية.

٢ - الأمن الاقليمي ومتطلباته

منذ الانسحاب البريطاني من الخليج بدأت مشيخاته تواجه أخطاراً جديدة من بينها التهديد المصري المباشر إبان الحرب الأهلية في اليمن (١٩٦٣/١٩٦٢) ثم الحرب السعودية المصرية هناك ولاحقاً حرب يونيو سنة ١٩٦٧ والحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠ –١٩٨٨) وسباق التسلح في الشرق الأوسط والصراع في دول القرن الافريقي وحروب أمريكا اللاتينية التي وجدت السعودية نفسها منخرطة بصورة وأخرى في أتون الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي..وقد فرضت هذه التحدّيات نفسها على الموازنة السنوية للسعودية، حيث بلغت نسبة المخصصات المالية للدفاع وشراء الأسلحة ثلث الموازنة العامة.

وإذا كان النفط يمثّل مصدراً حيوياً للاقتصاد الأميركي، ولإقتصاديات العالم عموماً، فإن بيع السلاح يعد أحد أهم مرتكزات سياسة استثمار عائدات النفط في مجال الصناعة العسكرية، عن طريق توظيف جزء جوهري من العائدات في صفقات شراء الأسلحة والتعاون في مجال مكافحة الارهاب في العقدين الأخيرين، واستغلال فوبيا إيران في زيادة وتيرة التسلّح في المنطقة.

وقد بدأت علاقة النفط بالتسلّح في مرحلة مبكرة. ففي العام الذي بدأ فيه السعوديون يحصدون عوائد بيع النفط، أي ١٩٥٠، بدأت سياسة مقايضة النفط بالسلاح. وكان مساعد وزير الخارجية جورك ماجي يتفاوض بشأن الاتفاقية الأمنية السعودية الأميركية. فقد أصبح النفط القوة المحرّكة في الطفرة الاقتصادية في الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كما أصبحت أرامكو الرابط الاقتصادي الحيوي بين الخام السعودي والناتج المحلي الاجمالي المتزايد في الولايات المتحدة .

صفقات السلاح: استعادة البترودولار

سوف تبقى الأسئلة حول الأسباب التي تجعل دولة مثل السعودية أكبر مستورد للأسلحة في العالم، رغم كونها لم تخض حرباً مباشرة لأكثر من نصف قرن، باستثناء الحرب الأخيرة على اليمن في مارس سنة ٢٠١٥. وبحسب تقرير وضعه مكتب خبراء «آي إتش إس جينس» في لندن، مؤكداً فيه ازدياد مبيعات الأسلحة للعام السادس على التوالي للسعودية في عام ٢٠١٤، حيث وصلت إلى ٦٤,٤ مليار دولار مقابل ٥٦ ملياراً في عام ٢٠١٣، أي بزيادة ١٣,٤ بالمئة. وفق حساب آخر، تنفق السعودية واحداً من كل سبعة دولارات عالميّاً على شراء الأسلحة .

في المقابل، تعد الولايات المتحدة الاميركية المورّد الرئيسي للسلاح السعودي، إذ بلغ مجموع مشتريات السعودية من السلاح ما يقارب ٤٠ مليار دولار للسنوات ما بين ١٩٧١ ـ١٩٨١، وبسبب الضغوط السياسية داخل الكونغرس الامريكي فقد تحولت السعودية مضطرة الى بريطانيا وفرنسا من أجل التسلح.

وفي عام ٢٠١٠ قامت إدارة أوباما بالإبلاغ عن خطط لبيع السعودية طائرات متطوّرة وأسلحة تصل قيمتها الى ٦٠ مليار دولار، وهي صفقة السلاح الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة، في سياق استراتيجية تطمين حلفاء الولايات المتحدة في الخليج لمواجهة ما تفترضه تهديداً عسكرياً من ايران، الى جانب صفقة أخرى بقيمة ثلاثين مليار دولار لتطوير القوات البحرية السعودية .

وبحسب تقرير من إعداد فريق بحثي في الكونجرس، يعمل في مكتبة الكونجرس أن صفقات التسلح في عام ٢٠١٢ مع السعودية شملت شراء ٨٤ طائرة إف ـ ١٥ المطوّرة، وأنواع من الأسلحة، والصواريخ والدعم اللوجستي، وتطوير لسبعين طائرة من نوع إف ـ ١٥ ضمن الاسطول الحالي. وضمّت المبيعات عشرات من طائرات الاباتشي وبلاك هوك، ويصل اجمالي الصفقة الى ٣٣,٤ مليار دولار .

وفي ظل تفاقم الوضع الأمني في المنطقة، يؤكّد مسؤولون في إدارة أوباما على أن الحكومة السعودية شريك إقليمي مهم في السنوات الأخيرة، وتواصلت مبيعات السلاح الأميركية وبرامج التعاون الأمني ذات الصلة تحت نظر الكونغرس. ومنذ أكتوبر سنة ألفين وعشرة، تمّ إبلاغ الكونغرس بصفقات الى السعودية تشمل طائرات حربية وأنظمة صاروخية، وصواريخ وقنابل، ومدرّعات، ومعدّات أخرى ذات صلة بأكثر من تسعين مليار دولار. وفي شهري مارس وإبريل ٢٠١٥ درّبت الولايات المتحدة الجيش السعودي على الاسلحة الأميركية المستخدمة، وقدّمت مساعدة لوجستية، وتبادل معلومات استخبارية للقيام بهجمات جوية على اليمن. وقد شكّك أعضاء في الكونغرس في التزام السعودية بمكافحة التطرف وتقاسم أولويات السياسة الاميركية .

أهم ما تلفت إليه الاحجام الكبيرة في صفقات التسلّح هو الابعاد الاخرى غير العسكرية التي تمليها ضرورات العلاقة بين البلدين. وسواء كانت المخاوف المحرّضة على زيادة وتيرة التسلّح حقيقية أم متخيّلة أو حتى مفتعلة، فإن ثمة أهدافاً بعيدة لنوع العلاقة التي يريد الطرفان استمرارها طالما أن لدى كل منهما ما يقدّمه للآخر من مصالح. يعلو كل ذلك أهمية مقتضيات الدورة الرأسمالية التي تحافظ على استمرارها وزخمها من خلال فائض الاموال التي تعود الى الأسواق الأميركية بعد عمليات بيع وشراء النفط وتغطية الحاجات المحلية في الدولة المنتجة.

الهوامش

(١) موقع مقاتل من الصحراء، الخاص بنائب وزير الدفاع الأسبق الأمير خالد بن سلطان، قسم المعاهدات الاجنبية:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Atrikia51/Saudia3/mol84.doc_cvt.htm

(2) Amikam Nachmani, "'It's a Matter of Getting the Mixture Right': Britain's Post-War Relations with America in the Middle East," Journal of Contemporary History, Vol. 18, No. 1, January 1983, pp. 120-121.

(3) Saudi Arabia, SAUDI-U.S RELATIONS: Seven Decades of Friendship, Summer 2002, Vol.19, No.2

(٤) وليد حمدي الأعظي، العلاقات السعودية الأميركية وأمن الخليج ص ٤٨

(5) David Ottaway, The U.S. and Saudi Arabia Since the 1930s; Foreign Policy Research Unit FPRI, August 2009; see:
http://www.fpri.org/articles/2009/08/us-and-saudi-arabia-1930s

(٦) تايلور كيت براون، مهمة أمريكية سرية لعلاج الملك عبد العزيز آل سعود وطدت علاقات البلدين، بي بي سي عربي، ٩ حزيران (يونيو) ٢٠١٥

وجوه حجازية

(١)

عبدالمهيمن أبو السمح

(١٣٠٧ - ١٣٩٩هـ)

عبدالمهيمن بن محمد نور الدين الفقيه، إمام وخطيب المسجد الحرام، ولد في قرية التلين بمصر، ونشأ بها في بيت علم ودين. حفظ القرآن الكريم ولما بلغ العاشرة من عمره تلقى علومه في الأزهر على أيدي كبار علماء عصره، وأخذ على كثير منهم كالشيخ محمد عبده، والسيد محمد رشيد رضا.

شارك في تأسيس جماعة انصار السنة المحمدية بالقاهرة، وكان من أبرز اعضائها. فتح مدرسة لتحفيظ القرآن الكريم بجوار غدارة جماعة انصار السنة بعابدين بالقاهرة. قدم الى السعودية والتقى علماءها مثل الشيخ محمد بن ابراهيم مفتي المملكة والشيخ عبدالملك بن ابراهيم والشيخ عبدالله بن عمر بن دهيش والشيخ محمد علي الحركان وغيرهم. أمر ابن سعود بتعيينه مديراً للمعهد الثانوي بعنيزة في القصيم، ثم عيّنه اماماً بالمسجد الحرام سنة ١٣٦٩هـ، واستمر الى سنة ١٣٨٨هـ. وبعد ذلك قام بتدريس القرآن الكريم في بعض مدارس مكة وفي دار الحديث[١].

(٢)

علي بن أحمد حمام

(١٣٢٩ - ١٣٦١هـ)

ولد بمكة المكرمة، وحفظ القرآن الكريم وجوّده وهو صغير؛ وكان حريصا على القراءة والإطلاع، وكان فاضلاً من خيرة المربين والمدرسين القدماء. وكان يهتم كثيراً بموضوع التربية في المنزل، كما دور المدرسة في ذلك. عمل مدراً بمدرسة المسعى التحضيرية وتتلمذ على يده الكثير من طلاب العلم والمعرفة، ومن رجالات الفكر والأدب. عمل وكيلاً بمدرسة الشيخ مصطفى يغمور التي كان الشيخ مصطفى يديرها. توفي رحمه الله بمكة المكرمة[٢].

(٣)

أحمد بن علي بن محمد الحلواني

(١٢٢٨ - ١٣٠٧هـ)

ولد بدمشق ونشأ بها، وحفظ القرآن الكريم وجوده، ثم أقبل على طلب العلم فأخذه عن الشيخ عبدالرحمن الكزبري في الحديث وأجازه؛ وعن الشيخ حامد العطار في الحديث وغرضه، وعن الشيخ سعيد الحلبي مفتي بيروت، اخذ عنه في المعاني والبيان والصرف. ثم في سنة ١٢٥٣هـ قدم مكة المكرمة مجاوراً وأخذ عن شيخ القراء بها أحمد المرزوقي في القراءات السبع، وحفظ الشاطبية والدره، وطيبه النشر، واجازه بالقراءات العشر، وأقام بمكة المكرمة أربع سنوات، ثم عاد الى دمشق سنة ١٢٥٧هـ، وانفرد بعلم القراءات بدمشق، ثم هاجر الى مكة المكرمة وأقام بها ثلاث عشرة سنة مشتغلاً بالإفادة والتعليم؛ وانتفع به في مكة خلق كثير، ثم عاد الى دمشق وتوفي بها رحمه الله.

لـه: المنحة السنية ـ منظومة في القراءات، وشرحها. واللطائف البهية ـ منظومة في رواية ورش[٣].

(٤)

عيد بن محمد الأنصاري

(١٠٥٩ - ١١٤٣هـ)

هو عيد بن محمد الأنصار المكي الحنفي. الخطيب والإمام بالمسجد الحرام. ولد بمكة المكرمة، وقرأ على مشايخها كالشيخ حسن العجيمي، وغالب مروياته في العلوم عنه. وتولى القضاء بمكة وتوفي فيها رحمه الله.

لـه: خلاصة الناسك على لباب المناسك للسندي؛ القوة القصوى في شرح العروة الوثقى في المناسك؛ ضوء الجواهر المعدّة لبيان قصر الصلاة في طريق جدة؛ أسنى المطالب لجواب الشريف أحمد بن غالب المتعلقة بالفرق بين طوى المذكور في القرآن وبين ذي طوى المذكور في السنّة؛ جميل فتح الله التام ببناء بيت الله الحرام؛ رسالة في عمرة المكّي في اشهر الحج (قال فيها بعدم الكراهة)[٤].

(١) عبدالرزاق البيطار، حلية البشر، جـ١، ص ٢٥٣

(٢) عبدالله مرداد أبو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص ٣٨٢. ومحمد الحبيب الهيلة، التاريخ والمؤرخون بمكة، ص ٣٢٩. عبدالله بن محمد غازي، نظم الدرر، ص ٩٩

(٣) زهير محمد كتبي، رجال من مكة المكرمة، جـ٢، ص ٤٢.

(٤) ابو بكر الحبشي، الدليل المشير، ص٣٦

الطريفي.. وزير متعدد الفضايح!

حقاً كما يقول المواطنون: (عـادل الطريفي ـ الـذي هو وزير الإعلام ـ جاب العيد)؛ أي أنه أتى بالعيد في غير وقته وزمانه؛ وهو تعبير عن اجتراح المعجزات في زمن لا يوجد فيه معجزات؛ أو بمعنى أصحّ فإن الطريفي (خبّص كثيراً).

كـان الطريفي مع الأمـير محمد بن سلمـان في زيـارته لليابـان والصين مـؤخـراً. وفي اليابـان عقد الوزير الشاب الطريفي البـالغ من العمر ثمانية وثلاثين عـاماً مؤتمراً صحفياً، أثار عليه الداخل بشكل كبير.

لم تكن حـالة الطريفي طبيعية وهو في المؤتمر. البعض أشار الى أنه تحت تـأثير المسكر.

في المؤتمر قـال الوزير انه سمع تعيينه وزيراً من التلفاز! مؤكدا حقيقة ان آل سعود يعينون ويقيلون الوزراء دون علمهم، وغالباً ما يسمعون خبر إقالتهم من التلفاز أيضاً؛ كما حدث للوزير أحمد زكي يماني، والوزير غازي القصيبي، وغيرهما.

وقـال الطريفي في مؤتمره، ان اول عمل قـام به كان كتابة خطاب الملك، وانه عكف على تقليد خطابات غربية، ولكن محمد بن سلمان لم يقبل الخطاب وطالب بتعديله حتى يكون موجهاً للغربيين، وليس للمواطنين!

ايضاً اشار الوزير الى ان الملك مريض، وان الوزير نفسه يقرأ الصحف عليه يومياً! كما تحدث عن ولي نعمته الأمير محمد بن سلمان بـأنه صغير، أو لنحسن الظن: أكثر شبابية من الوزير نفسه. للعلم ان محمد بن سلمان يبلغ من العمر ٣٠ سنة فقط، وبيده كل مقدرات الدولة وملفات سياستها المحلية والخارجية.

لم يكن الوزير في مؤتمره الصحفي متزنا حتى. وألقى على الصحفيين خطبة عصماء، ثم أتبعها بقصيدة شعر، من حسن الحظ انه لم يقل انه كتبها كما فعل سابقاً.

هناك من يتصيد أخـطـاء الـوزيـر وهـم أغلب المثقفين الذين أساء اليهم مـراراً. وهناك من لديه أجندة سياسية كالإخواسلفيين.

الاخواسلفي مـالك الأحمد سخر فقال: (قصيدة عربية لليابانيين. متّع سمعك وبصرك)! والشيخ سعد الغنيم استعار حادثة ابي حنيفة مع الجاهل الذي كان يلبس عمامة كبيرة: (هـل لأبـي حنيفة أن يمـدّ رجلـه؟)؛ وعلي الحميد يخاطب الطريفي: (من الممكن ان تصعد بك الواسطة الى القمة؛ لكن يستحيل أن تبقيك هناك). والدكتور احمد سالم الشهري يعترف بفضل الوزير الطريفي فيقول: (أنا أرى هذا الرجل له فضل عظيم علينا، لأنه يذكرنا بقرب يوم القيامة) وذلك بناء على الحديث النبوي: (إذا وُسِّدَ الأمرُ الى غير أهله فانتظر الساعة).

لكن من الواضح ان الصحفيين والكتاب الرئيسيين لم يعلقوا على مؤتمر الوزير الطريفي. لقد صمتوا خشية منه، ومن المؤكد انهم كانوا يتابعون جلده على مواقع التواصل الاجتماعي بتلذّذ. وكما قال المعارض حمزة الحسن، فإنه لم تسقط الوزير سرقته لقصيدة شوقي، كما لم تسقطه عاصفة الاعـتراض على منعه الاديـب النابغة حسين بافقيه من الكتابة؛ ولكن كما يعتقد الحسن: (أظن أن مؤتمره الصحفي سيسقطه هذه المرّة).

حقاً لم تسقط الوزير السروق قصيدة اهتبلها. ولكن لن يطول به المقام وبيد من عيّنه محمد بن سلمان.

وبعد المؤتمر الصحفي للوزير شـكـك كـثـيرون في قدراته اصلاً: (أجـل تـقـول لي انـه كـان رئيس تحـريـر الـشرق الأوسـط، ومدير قناة العربية؟... امممم). يعني ما يستاهل المنصب وليس كفوًا له.

وكما تقول مغردة (يجيبونهم لنا على انهم مثقفين، ويحلق شَنَبَه على الصفر ـ يعني متطور ـ وفي الأخير يطلع سَبيْكَةْ). أي جاهل. مغردة اخرى تقول ان الطريفي ما ينفع يكون وزير اعلام بل (ينفع وزير الترفيه) لأنه (ينكت بالإنقلش بَعَدْ ما هوْ بالعربي. ضحكته لحالها ترفيه)!

ووصف ماجد آل لحيان الوزير بأنه ساذج، وقال أنه (لا يُلام. قام الصبح، ووجد نفسه وزير)، وبهذا يُلام من عيّنه وقرأ CV سي في الطريفي.

وخاطب الأسلمي الوزير بالتالي: (معاليك يجب ان يشاهد فيديو المؤتمر الصحفي اكثر من مرة، لكي تصدّقنا بأنك جِبْتْ العيد. ما عليك ترى ما بقى إلا تغني شَيْلَةْ). معلق أعادنا الى الماضي فقال: (كيف يقهقه معالي الوزير، وقد قال الأصفهاني في كتاب المعاني: إذا قهقه الوزير، فيجب أن يقهقه الجميع)؟.

لكن من أقسى النقد ما قاله عبدالرحمن القعيط: (يُحسب لهذا الـوزيـر الوسيم، أنـه فضحنا بالفصحى والروسي، والإنجليزي. انه وزير متعدد الفضايح)!

■ الحجاز السياسي
■ الصحافة السعودية
■ قضايا الحجاز
■ الرأي العام
■ إستراحة
■ أخبار
■ تغريدة

■ تراث الحجاز
■ أدب و شعر
■ تاريخ الحجاز
■ جغرافيا الحجاز
■ أعلام الحجاز
■ الحرمان الشريفان
■ مساجد الحجاز
■ آثار الحجاز
■ كتب و مخطوطات

■ البحث

Adobe PDF
النسخة المطبوعة

Adobe PDF
أرشيف المجلة

(شام السعودية ويمنها)!

الجنون السعودي.. عهد الحروب

لقاء جمع مسؤولاً أميركياً كبيراً مع أحد كبار الأمراء في العائلة المالكة قبل أسابيع، ودار نقاش حول خيارات السعودية في المرحلة المقبلة، عقب التحوّل في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. فاجأ الأمير ضيفه بالقول أن بلاده على استعداد لخوض حرب منفردة ضد إيران، ودون طلب الإذن من أحد، ولا الاستعانة بالولايات المتحدة أو أي دولة أخرى. الضيف تساءل مستغرباً: ولكن الايرانيين سيقومون بالرد، وقد يدمّرون مدنكم، فهل أنتم مستعدون؟ فرد الأمير على الفور: لا مشكلة لدينا، ليفعلوا ما يشاؤون. ولن تسمح باستمرار هذا الوضع.

سماته.. دوافعه وأهدافه

العنف السعودي الوهابي

تفجيرات الوهابية في مسجدي الامام علي والإمام الحسين في القديح والدمام

لم يعد العنف ظاهرة محلية بل عابرة للمناطق والطوائف ولكن ليس على قاعدة تضييع المسؤولية والأدلة الجنائية، فهناك اليوم عقيدة مسؤولة عن تطويرخطاب العنف وتنميته وتعميمه. إن عبارات من قبيل (الارهاب لا دين له) وأضرابها هي المسؤولة اليوم عن تعويم الأيديولوجية الدينية المسؤولة عن أكثر من 90 بالمئة من العمليات الارهابية في العالم..حين نقول بأن العنف ظاهرة كونية لا يعني سوى توصيف المدى الجغرافي الذي بلغته وليس تبرئة جهة ما بعينها أو تعميم التهمة لتشمل جميع المعتقدات.

في الحديث عن أشكال العنف المألوفة نحن أمام الشكل الأقصى والأقسى للعنف، إذ ثمة معنى متعالياً لممارسته أولاً، وثانياً للتضحية بالذات بناء على محرّضات ذات طبيعة غير بشرية وإن كانت تحقق غايات بشرية..

تشييع شهداء القديح

تفجيرات القديح والدمام

إنهيار الحكم في السعودية حتمي

ثلاث قضايا ستشكل انعطافات في تاريخ الدولة السعودية الحديثة، وقد تودي بها

أسرار خطيرة في مراسلات قادة (القاعدة)

2 من 2

في رسالة بعث بها الشيخ عطية الله الليبي الى زعيم القاعدة أسامة بن لادن في 5 شعبان 1431هـ (17 يوليو 2010م)، استعرض فيها عدداً من القضايا ومن بينها اليمن، بدا فيها التباين واضحاً بين رؤية بن لادن وقيادة التنظيم فرع اليمن. فبينما ينقل بن لادن الأخيرين الى رحاب المعركة الكبرى بين «القاعدة» والولايات المتحدة، كان قادة الفرع اليمني يلحّون على توجيه الحرب نحو الداخل اليمني، على أساس أن ثمة حرباً يخوضها التنظيم في اليمن، وعليه «نحن أمام واقع كيف نستطيع أن نتصرف بحكمة وباستيعاب لشبابنا ورجالنا..».

مؤرّخو الوهابية.. عثمان بن بشر

الغزو أساس المُلك – 4

التفسير الديني لسقوط الدولة السعودية يخفي حقيقة ما كان يعاني منه حكّام آل سعود من أمراض السلطة، وهو ما أشار اليه حفيد محمد بن عبد الوهاب الشيخ حسن آل الشيخ الذي وجّه انتقاداً لحكّام آل سعود لنزوعهم الدنيوي، وتنازلهم عن البعد (الرسولي) الذي حكم الدولة السعودية الأولى.

لقد شهد عام 1229هـ، موت سعود ورئيس الكويت عبد الله بن صباح بن جابر بن سليمان بن أحمد الصباح، وابراهيم بن سليمان بن عفيصان في بلدة عنيزة، وكان سعود جعله أميراً عليها بعدما عزله عن الاحساء. وتحدّث ابن بشر عن وباء أصاب بلدان سدير ومنيخ،

المفاجأة السعودية:

بن سلمان أمير الأمراء

لوحة للفنانة صفيّة بن زقر